Islamic University of Minnesota

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

العذبة المستساغة

في شرح منظومة البلاغة

للإمام القاضي أبي الوليد محب الدين بن الشِّحنة

ت (٨١٥ هـ)

شرح الشيخ الدكتور

وليد بن إدريس المنيسي

حقوق الطبع محفوظة لكل مسلم يرغب في طباعتها
للتوزيع المجاني

الناشر

دار الجامعة الإسلامية بولاية مينيسوتا للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٨ مـ

مقدمة الشارح

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن منظومة مائة المعاني والبيان للإمام القاضي محب الدين بن الشحنة الحلبي الحنفي رحمه الله؛ التي سمّاها مائة المعاني والبيان؛ لكونها منظومة من مائة بيت في علوم البلاغة، هي من أحسن المنظومات في هذا العلم الشريف من علوم العربية، وهي من بحر الرَّجَز، وقد اعتنى بها العلماء لرشاقة ألفاظها، وجمعها مع إيجازها، فأحببت أن أضع عليها شرحا مختصرا يوضح للطلاب ما غمض منها ويعينهم على فهمها، فكتبت هذه الرسالة وسميتها **(العذبة المستساغة في شرح منظومة البلاغة)** وأسأل الله تعالى أن ينفع بها كما نفع بأصلها، وبالله تعالى التوفيق.

وكتب

وليد بن إدريس المنيسي

إسنادي إلى النظم المشروح

أروي منظومة مائة المعاني لابن الشحنة بهذا الإسناد:

وليد بن إدريس المنيسي، عن محمد بن عبد الرزاق الخطيب الدمشقي الصالحي، عن أبي النصر الخطيب، عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الكزبري، عن أبيه محمد، عن جده عبد الرحمن الكزبري الكبير، عن محمد بن أحمد بن عقيلة المكي الحنفي، عن حسن بن علي العجيمي الحنفي، عن خير الدين الرملي الحنفي، عن محمد بن سراج الدين عمر الحانوتي، عن علي بن ياسين الطرابلسي، عن سري الدين عبد البر بن أبي الفضل محب الدين بن الشحنة، عن والده أبي الفضل محب الدين، عن أبيه المؤلف أبي الوليد محب الدين محمد بن الشحنة.

ترجمة الناظم

هو محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي بن الشِّحْنة الحنفي، يقال له: التركي؛ لأنه تركي الأصل، ويقال له: الحلبي؛ لأنه وُلد في حلب ونشأ بها.

لقبه: محب الدين.

كُنيته: أبو الوليد.

ويقال له: ابن الشِّحنة الكبير؛ تمييزًا له عن ابنه وحفيده:

فابنه: هو القاضي محب الدين محمد أبو الفضل؛ فابنه اسمه (محمد) أيضًا مثل أبيه، ولقبه: محب الدين أيضًا مثل لقب أبيه، ولكن يتميز عن أبيه بالكُنية، فكنيته (أبو الفضل).

ثم الحفيد: هو القاضي سَرِيّ الدين عبد البر بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الشّحنة؛ وهذا هو ابن الشِّحنة الصغير.

فالناظم من أُسرة عِلْمٍ رحمه الله.

وأمّا (الشِّحْنة) فهو لقب كان يُطلَق في زمن المماليك على رئيس الشرطة.

فمعنى (ابن الشحنة) أي: ابن رئيس الشرطة.

وقد يُطلَق (شِحنة) مُقَيّدًا على رئيس أي شيء، وهو القَيِّم عليه والمتولي إدارته، فيقال: (شِحنة الجامع) أي: مُديره أو القَيّم على شئونه.

مولده ونشأته:

وُلد ﷺ سنة تسع وأربعين وسبعمائة للهجرة النبوية بحلب ونشأ بها[١].

ومن الحوادث المشهورة في سيرة هذا الإمام وترجمته: أنه لَمّا فتح تيمورلنك حلب وكان ابن الشِّحنة بها، فاستحضره هو وطائفة من العلماء، وسألهم عن القتلى من الطائفتين؛ من أصحابه ومن أهل حلب: مَنْ في الجنة منهم ومَنْ في النار؟ فقال ابن الشِّحنة: هذا سؤال قد سئل عنه رسول الله ﷺ. فاستنكر تيمور ذلك، فقال له: إن رسول الله ﷺ سئل عن الرجل يقاتل شجاعة، والرجل يقاتل حميّة، كما في الحديث، فقال: «**مَنْ قاتلَ لِتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله**»[٢] فاستحسن تيمور كلامه، وحادثهم، فطلبوا منه أن يعفو عن أهل حلب، ولا يقتل أحدا؛ فأمّنهم جميعا وحلف لهم، فحصل بذلك بعض رفق بالنسبة إلى غيرهم[٣].

ولله درّه! فلقد لُقّن الصواب، وجاء بما لم يكن في حساب، ولم يكن لتيمور مقصد بالسؤال المذكور إلا التوصّل إلى سفك دمه ودم من معه من العلماء كما جرت بذلك عاداته، فإنهم إن قالوا: إنّ المحقين أصحابهم؛ لم يأمنوا شره، وإن قالوا: إنّ المحقين أصحابه؛ أقرّوا على أنفسهم بالغيّ، ويجد بذلك السبيل إلى سفك دمائهم[٤].

---

[١] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢/ ٢٦٤)

[٢] متفق عليه: صحيح البخاري رقم (٢٨١٠)، صحيح مسلم رقم (١٩٠٤).

[٣] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٢/ ٢٢٧).

[٤] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢/ ٢٦٤).

شيوخه:

منهم: السيد عبد الله، وابن منصور، والأَنَفي، وغيرهم من علماء حلب ومن القادمين عليها، وكذلك بعد أن انتقل إلى دمشق وإلى مصر أيضًا أخذ عمَّنْ بها من العلماء[١].

تلاميذه:

- ابنه القاضي أبو الفضل محب الدين محمد.
- الإمام تقي الدين أبو بكر بن قاضي شُهْبة من الأئمة المشهورين.
- كمال الدين بن الهُمام، من كبار فقهاء الحنفية
- أحمد بن صالح بن أحمد بن عمر بن أبي السفاح.

وكذلك الحافظ ابن حجر ﵀ ذكر أنه التقى بالقاضي أبي الوليد بن الشّحنة، ودارت بينهما مذاكرة؛ فالقاضي ابن الشّحنة أنشده لنفسه لُغزًا في الفرائض لَمّا التقى به في مصر، فأجابه عنها[٢].

مذهبه:

كان الناظم ﵀ فقيهًا حنفيًّا، وَلِيَ قضاء حلب سنة ثمانٍ وستين وسبعمائة للهجرة، وكان عُمره تسعة عشر عامًا، وكان ممَّنْ نَبَغ مبكرًا، لذلك لَمّا كان في هذا السن الصغير كان أهلًا لتَوَلّي القضاء، ثم وَلِي بعد ذلك قضاء دمشق، وقضاء مصر[٣].

---

[١] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١٠/ ٣).

[٢] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١٠/ ٤).

[٣] الأعلام للزركلي (٧/ ٤٤)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٩٥).

مؤلفاته:

- منظومة في السيرة في ثلاثة وستين بيتًا على عدد سِني رسول الله ﷺ.

- كتاب نهاية النهاية في الفقه الحنفي.

- حاشية على تفسير الكَشّاف.

- ألفيةٌ منظومة من ألف بيت في عشرةِ علوم.

ومنظومة مائة المعاني والبيان جزءٌ من هذه الألفية، وأحيانًا تُذكَر كمنظومةٍ منفردةٍ مستقلة.

- وله تاريخ مختصر؛ قال الإمام الشوكاني: وقفت عليه، جعله مختصرًا من تاريخ المؤيد صاحب حماة، وزاد عليه إلى زمانه[١].

وفاته:

كانت وفاته سنة خمس عشرة وثمانمائة للهجرة النبوية، وكان عُمره عند الوفاة ستًّا وستين سنة رحمه الله.

شروح المنظومة:

هذه المنظومة قد أَوْدَع فيها الناظم خلاصة ما في كتاب «تلخيص المفتاح» للخطيب القزويني، وهو من أهم كُتب البلاغة، وقد تَبِعه الناظم في طريقة تقسيمه وتبويبه.

وقد اعتنى بها أهل العلم، وكُتبت عليها شروحٌ عديدة؛ لِمَا لها من الأهمية

[١] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢/ ٢٦٥).

والمكانة، منها:

- شَرْح حفيده القاضي سَرِي الدين عبد البر بن الشِّحنة الصغير.

- شَرْح صُنْع الدين الحلبي.

- شَرْح ابن عبد الحق.

- شَرْح محب الدين الحموي.

- وشَرْح محمد بن الْمُساوَى الأهدل اليمني، واسمه: «دَفْع المحنة عن قارئ منظومة ابن الشِّحنة».

وهذان الشرحان حقّقهما فضيلة الشيخ الدكتور زكريا توناني الجزائري، تحقيقًا مُتقنًا.

- وللدكتور زكريا توناني الجزائري نفسه شَرْح مختصر على هذه المنظومة اسمه: «إضاءة الدُّجُنّة في شَرْح منظومة ابن الشِّحنة».

وسوف نُلَخِّص مما وقفت عليه منها ما نشرحها به -بإذن الله تعالى-.

مبادئ علم البلاغة:

هذه المنظومة في علم البلاغة، ويحسُن بنا قبل الشروع في قراءة المنظومة أن نذكر المبادئ العشرة لعِلْم البلاغة.

فكل علم من العلوم له عشرة مبادئ؛ جَمَعها الإمام أبو العباس الْمَقّري التلمساني في قوله:

مَـن رامَ فنـا فلْيقـدّمَ أولا عِلْمًـا بِحَـدِّهِ وَمَوضُـوعٍ تَـلا

وواضعٍ ونِسْبةٍ وما استُمِدْ ... منه وفضلِه وحُكْمٍ يُعتمدْ

واسمٍ وما أفادَ والمسائل ... فتلك عشرٌ للمُنى وسائلْ

وبعضُهم منها على البعض اقتصرْ ... ومَنْ يكنِ يدري جميعَها انتصرْ

قوله: (**مَن رامَ فنا**) أي: مَنْ قَصَد دراسة فَنٍّ من الفنون.

(**فلْيقدّمَ أولًا علمًا بِحَدِّهِ**): الحَدّ: هو التعريف.

(**وموضوع تلا**) أي: موضوع هذا العلم.

(**وواضعٍ**): أي: واضع هذا العلم؛ وهو أول مَنْ أَلَّف فيه، أو كَتَب فيه.

(**ونِسْبةٍ**): نِسبة هذا العلم إلى غيره من العلوم.

(**وما استُمِدْ منه**): أي: استمداد هذا العلم، هذا العلم مُستمَدٌّ مِنْ ماذا.

(**وفضلِه**): وفَضْل هذا العِلم.

(**وحُكْمٍ يُعتمدْ**): أي: حُكْم تَعَلُّم هذا العلم.

(**واسمٍ**): اسم هذا العلم.

(**وما أفادَ**): أي: ثمرة هذا العلم، بمعنى ما الذي يفيده هذا العلم، أو ما الذي تستفيده من دراسة هذا العلم.

(**والمسائل**): أي: المسائل التي تُبحَث في هذا العلم.

قال: (**وبعضُهم منها على البعض اقتصرْ**): أي: بعض العلماء في تأليفه في أي عِلْم من العلوم أحيانًا بعض العلماء يقتصر على بعض هذه المبادئ العشرة، قد

يكتفي مثلًا باسم العلم وحَدّه، أو باسمه وفضله، أو واضعه، أو كذا، أي: قد يقتصر على بعض هذه المبادئ دون بعضٍ.

(ومَن يكنِ يدري جميعَها انتصرْ) لكن مَنْ عرف المبادئ العشرة كلها فازَ وازداد عِلْمًا وخيرًا.

وأيضًا جَمَعَ هذه المبادئ العشرة في أبياتٍ أخرى الإمام أبو العرفان محمد بن علي الصَّبّان المصري ﷺ حيث قال:

إِنَّ مَبادِي كُلِّ فَنٍّ عَشَرَه ... الحَدُّ وَالموضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَه

وَفَضْلُهُ وَنِسْبَةٌ وَالوَاضِعْ ... وَالاِسْمُ الِاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ

مَسَائِلٌ والبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى ... وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

المبادئ العشرة لعِلْم البلاغة.

المبدأ الأول: اسم هذا العلم:

- يقال له: عِلْم البلاغة؛ وممَّنْ سماه بذلك الإمام الزمخشري، وله كتاب: «أساس البلاغة».

- ويقال له أيضًا: عِلْم البيان، والبيان جزءٌ من عِلْم البلاغة؛ لأن عِلْم البلاغة يشتمل على ثلاثة أقسام: المعاني، والبيان، والبديع.

فالبيان: تارةً يُطلَق على قِسْمٍ من عِلْم البلاغة، وهو أحد علومها الثلاثة، وأحيانًا يُطلَق (البيان) على العلوم الثلاثة كلها، وممَّنْ استعمل هذا الاسم: الجاحظ في كتابه «البيان والتبيين»، ف (البيان) عنده يشمل كل علوم البلاغة.

وإطلاق (البيان) على كل علوم البلاغة، هذا من باب إطلاق الجزء على الكل، وهذا كثير؛ فالتكبير في العيد، يشتمل على تكبيرٍ وتهليلٍ وتحميدٍ، وصيغته: (الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، الله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد)؛ هذا كله يقال له: (تكبير) مع أن (التكبير) جزءٌ منه، وكذلك (تكبير خَتْم القرآن)، يشتمل على تكبيرٍ وتهليلٍ وتحميدٍ، وصيغته: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد)، وكله يقال له: (تكبير).

- وأحيانًا هذا العلم يُسمى (عِلْم المعاني والبيان)، كما فَعَل الناظم (الإمام ابن الشّحنة) معنا في هذه المنظومة «مائة المعاني والبيان»، فالبديع عندهم جزءٌ من عِلْم البيان، أو بابٌ من أبواب عِلْم البيان، واتّبع هذه الطريقة كثيرٌ من العلماء؛ منهم: ابن الشحنة معنا هنا، وكذلك الزمخشري أيضًا جعل البديع بابًا من أبواب عِلْم البيان.

- وأحيانًا هذا العلم يُسمى (عِلْم المعاني، والبيان، والبديع)، هكذا على التفصيل، فبدلًا من تسميته (عِلْم البلاغة) يُفَصّلون ويقولون: (عِلْم المعاني، والبيان، والبديع).

فإذًا هذه أسماء هذا العلم؛ إما أن يقال: البلاغة، أو البيان، أو المعاني والبيان، أو المعاني والبيان والبديع.

المبدأ الثاني: حَدّ علم البلاغة؛ أي: تعريفه.

البلاغة لغةً: على وزن (فَعَالة)، مصدر الفعل: (بَلُغ) بضم اللام، أي: وصل.

واصطلاحًا: دائمًا المعنى الاصطلاحي للكلمة يكون بينه وبين معناها اللغوي

نوعٌ من الارتباط، ويكون هناك اتصال بين المعنى اللغوي أو الدلالة اللغوية للكلمة، والدلالة الاصطلاحية.

فهذا العلم سُمّي (البلاغة) من (بَلُغ) بمعنى (وَصَل)؛ لأنه عِلْمٌ يَصِل به المتكلم إلى الإفصاح عن جميع مراده بكلام سهلٍ واضح، مشتملٍ على ما يُعين على قبول السامع له.

وله تعريفات:

- منها: أنه مُطابقة الكلام الفصيح لِمُقتضى الحال مع فصاحة ألفاظه.

- ومنها: أنه مَلَكةٌ يقتدر بها الفصيح على مخاطبة الناس على مقتضى حالهم.

ما المقصود ب (مُقتضى الحال)؟

الحال، ويقال له أيضًا: المقام: وهو الأمر الحامل للمتكلم على أن يُورِد كلامه على صورةٍ مخصوصة.

والْمُقتضَى: هو النتيجة؛ أو ما يترتب على الشيء.

ومُقتضَى الحال: هو تلك الصورة المخصوصة التي يُورِد الْمُتكلّم كلامه عليها.

- وهناك مَنْ يُعَرِّف البلاغة تعريفًا مُفصّلًا بتعريف العلوم الثلاثة؛ فيقول:

عِلْم البلاغة عِلْم ينقسم إلى: معانٍ، وبيانٍ، وبديع:

فالمعاني: هو العلم الذي يُعرَف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق الحال.

والبيان: هو العلم الذي يُعرَف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ متعددة.

والبديع: هو العلم الذي يُعرَف به وجوه تحسين الكلام.

وسيأتي بيان ذلك لاحقًا إن شاء الله تعالى.

المبدأ الثالث: موضوع عِلْم البلاغة: هو التراكيب الخبريّة والطلبيّة.

والمقصود أنّ هذا العلم لا يبحث في المفردات، وإنما يبحث في التراكيب؛ سواءً كانت خبرية أو طلبية أي: إنشائية.

المبدأ الرابع: ثمرة عِلْم البلاغة:

١- القدرة على فَهْم الكلام البليغ.

٢- القدرة على تركيب الكلام بما يؤدي المعنى بأكمل وجهٍ.

٣- تحسين الذوق اللغوي؛ بحيث تستطيع أن تُمَيّز بين الكلام الفصيح أو البليغ وغيره.

المبدأ الخامس: فَضْل علم البلاغة:

أولًا: أنه عِلْم من العلوم الشرعية التي تدخل في عموم النصوص الدالّة على فَضْل العلم.

كقوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه:١١٤].

وقوله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَر:٩].

وقوله عزّ وجلّ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١].

وقوله ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»[١].

وقوله ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللهُ بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، وَالْحِيتَانُ فِي جَوْفِ الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ، كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ»[٢].

ونحو ذلك من النصوص الدالة على فضل العلم.

- وكذلك من فضله: أنه يُستدل به على إعجاز القرآن الكريم؛ لأن القرآن الكريم قد تحدّى الله -سبحانه وتعالى- البشر، وتحدّى الإنس والجن أن يأتوا بمثله، أو بسورةٍ منه، وهذا التحدي: أكثر أهل العلم على أنه مُتعلِّق بنَظْم القرآن الكريم وبلاغته.

والنَّظْم القرآني: ليس على طريقة الشعر، ولا على طريقة النثر، بل هو أسلوب مستقل برأسه، لا نظير له، ولا مثيل له، ولا يستطيع أحد أن ينظم على مثاله.

وبلاغة القرآن الكريم: ما فيه من تشبيهات، واستعارات، وكنايات.

---

[١] صحيح مسلم رقم (٢٦٩٩)

[٢] سنن أبي داود رقم (٣٦٤١)، سنن الترمذي رقم (٢٦٨٢)، سنن ابن ماجة رقم (٢٢٣)، وحسنه الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (١/ ٢٠٣).

والذي لا يُحسِن البلاغة لا يستطيع أن يستدل على إعجاز القرآن الكريم في لفظه ونَظْمه.

- وكذلك هو مُعينٌ على فَهْم القرآن الكريم، وهو بذلك من جملة علوم القرآن الكريم، الداخلة في قوله ﷺ: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»[١].

- وكذلك هو مُعينٌ على فَهْم السُّنة، فهو داخلٌ في العلم بالسُّنة الشريفة؛ لأن النبي ﷺ هو أفصح البشر، وأحاديثه أفصح الكلام بعد كلام الله سبحانه وتعالى.

- وكذلك هو مُعينٌ على فَهْم كلام الفصحاء، وتقويم اللسان.

فهذا كله من فضائل هذا العلم.

المبدأ السادس: نسبة علم البلاغة: هو أحد علوم العربية، مثل: النحو، والصرف، والاشتقاق، ونحوها.

المبدأ السابع: استمداده: يستمدّ علم البلاغة من الكلام الفصيح؛ كالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام فصحاء العرب شِعرًا ونثرًا.

المبدأ الثامن: حُكمه: فرض كفاية -وهو الذي إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقين-؛ أي: لا بد أن يتعلمه مَنْ تقوم به الكفاية؛ لأن الوسائل لها حُكم المقاصد، وهذا العلم لا بد منه لفَهْم القرآن الكريم، وفَهْم السُّنة، وإدراك إعجاز القرآن الكريم.

المبدأ التاسع: مسائله: عِلْم البلاغة -كما قلنا- عِلْم ينقسم إلى: معانٍ، وبيانٍ،

---

[١] صحيح البخاري رقم (٥٠٢٧).

وبديع، فمسائله هي المسائل التي تُبحث في هذه العلوم الثلاثة:

ففي قسم المعاني نبحث مسائل كثيرة منها:

١- تقسيم الكلام إلى خبر، وإنشاء.

٢- أنواع الخبر، أو أضربه، وهي:

- خبر يخاطب به خالي الذهن؛ وهو شخص ليس عنده خلفيّة عن الموضوع الذي تُحَدِّثه فيه، فهو خالي الذهن من مضمون الخبر.

- خبر يخاطب به المتردد أو الشاك؛ وهو شخص متردد في الموضوع الذي تُحَدِّثه فيه؛ ليس جازمًا بإثباته، ولا جازمًا بِنَفْيه، لكنه ليس خالي الذهن منه.

- خبر يخاطب به الْمُكَذِّب؛ وهو شخص منكرٌ للحُكم، ومُكَذِّبٌ به.

٣- أنواع الإنشاء المختلفة، ومنها: الأمر، والنهي، والاستفهام...، إلى آخره.

٤- القَصْر؛ وهو أسلوب الحصر: أي تأتي بأداة نَفْي واستثناء؛ مثل (ما، وإلّا).

٥- الوصل والفصل: فالوصل: هو العطف بالواو بين الجملتين، والفَصل: هو أن تأتي الجملتان بدون عَطْف بينهما بواو.

٦- المساواة: وهي أن يكون اللفظ على قَدْر المعنى.

٧- الإيجاز: وهو أن تكون الألفاظ أقلّ من المعاني.

٨- الإطناب: وهو أن تكون الألفاظ أكثر من المعاني.

وفي قسم البيان نبحث مسائل:

- التشبيه.

- الحقيقة والمجاز.

- الاستعارة.

وفي قسم البديع نبحث:

أولًا: المحسنات اللفظية؛ مثل:

-الجناس.

- السجع.

- الاقتباس.

ثانيًا: المحسنات المعنوية؛ مثل:

- التورية.

- الكناية.

- حُسْن التعليل.

- تأكيد المدح بما يُشبِه الذم.

- تأكيد الذم بما يُشبِه المدح.

فكلّ هذه المسائل تعتبر مسائل علم البلاغة.

المبدأ العاشر: واضع هذا العلم: هو الإمام أبو عبيدة معمر بن الْمثّنى، المتوفى سنة تسع ومائتين للهجرة، له كتاب اسمه «مجاز القرآن»، وينقل عنه الإمام

البخاري كثيرًا في تفسير غريب القرآن، وغيره من الأئمة.

وكلمة المجاز عنده أعمّ من المجاز بالمصطلح الذي يستعمله علماء البلاغة.

فقد ذَكَرَ في كتابه: الاستعارة، والتشبيه، والكناية؛ فتناول كثيرًا من فنون البلاغة من خلال التطبيق على القرآن الكريم، واستخراجها من الآيات، والتمثيل لها بآيات القرآن الكريم.

فهو واضع نواة هذا العلم في كتابه «مجاز القرآن».

ثم تَتابع العلماء بعده في تكميل هذا العلم، وتبويبه وتقسيمه.

قال الإمام محب الدين بن الشِّحنة رحمه الله أبو الوليد:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

البسملة في بعض النُّسخ، وليست ضمن الأبيات، ولكن افتتح بها في بعض النُّسخ.

والافتتاح بالبسملة فيه اقتداء بكتاب الله تعالى؛ فإنه مُفتتح بالبسملة.

واقتداء بكُتب رسول الله ﷺ؛ حيث كان يفتتح كُتبه بالبسملة.

وكذلك اقتداء بكُتب الأنبياء؛ كما أخبرنا الله تعالى عن كتاب سليمان -عليه السلام-: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل:٣٠].

وكذلك افتتح بها تَبَرّكًا بذِكْر اسم الله تعالى، وعَمَلًا بما وَرَد من الأحاديث -وإن كان فيها ضَعْف- في فضل البدء بالبسملة.

ثم قال:

الْحَمْدُ لِلّه وَصَلَّى اللّه عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اصْطَفَاهُ

قوله: «الْحَمْدُ لِلّهِ».

«الْحَمْدُ»: قيل: هو الثناء بالفضائل، والفواضل.

والفضائل: أي: المحاسن، وإن لم يتعدَّ أثرها إلى الحامد.

والفواضل: أي: النِّعم التي تَعَدّى أثرها إلى الحامد.

وقيل: الحمد هو الثناء بالجَميل على الجميل.

الثناء بالجَميل: أي: بالخير؛ وهو ذِكْر المحاسن.

على الجميل: أي: على الصفات الجميلة، سواءٌ هذه الصفات الجميلة كانت متعدّيّةً أو غير متعديّة.

فالمتعدية هي الفواضل، وغير المتعدية هي الفضائل.

ف «**الْحَمْدُ**» قد يكون لله -عز وجل- وهو المقصود هنا.

وقد تحمد إنسانًا من الناس بما لا يتعدّى إليك نفعه، فتحمده على ذكائه، أو عِلْمه، أو حُسْن خِلْقته، أو حُسن كلامه.

وقد تحمده على شيء تعدّى إليك نفعه؛ بأن أعطاك عطيةً، أو أهدى إليك هديةً، أو علّمك علمًا، أو أحسن إليك في أَمْرٍ من الأمور.

فيمكن أن يكون الحمد على هذا وهذا.

وقيل أيضًا: الحمد هو ذِكْر محاسن المحمود مع حُبّه وتعظيمه.

فبعض أهل العلم يُقَيّد الحمد بأنه لا بد أن يكون ثناءً مقرونًا بحُبٍّ وتعظيمٍ.

وقوله: «**الْحَمْدُ لِلّهِ**» أي: الحمد كله لله -سبحانه وتعالى-؛ كل المحامد، وكل كمالٍ هو لله -سبحانه وتعالى-.

قوله: «**وَصَلَّى اللّهُ**»: هذه جملة خبرية، يراد بها الدعاء.

صَلّى: فعل ماض، لكن المقصود به: الدعاء، أي: «اللهم صَلِّ»، فأنت تسأل الله -تعالى- أن يصلي على رسوله -عليه الصلاة والسلام-.

والصلاة من الله -سبحانه وتعالى- على نبيّه -عليه الصلاة والسلام-:

قيل: هي الرحمة؛ هذا القول -وإن كان هو قول جمهور العلماء وأكثر العلماء- اعتُرِض عليه بأن الله -سبحانه وتعالى- غَايَرَ بين الصلاة والرحمة؛ فقال -سبحانه وتعالى-: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ [البقرة:١٥٧].

والأصل في العطف بالواو أنها تقتضي المغايرة.

وإن كان فريق الجمهور يقولون: الواو قد تأتي لعَطْف المترادفين، فتكون من باب عَطْف المرادف.

لكن الأَوْلَى والأصل: أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مُغايرة.

فلذلك قالوا: الصلاة شيء غير الرحمة.

فالتابعي الجليل أبو العالية ﷺ قال: «**صَلاَةُ اللهِ: ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ المَلاَئِكَةِ**»[١] ففَسّر الصلاة بأنها ثناء الله على رسوله -عليه الصلاة والسلام- عند الملائكة.

وهناك تفسيرٌ آخر لصلاة الله -تعالى- على نبيّه -عليه الصلاة والسلام- أنها الحُنُوّ والعطف؛ فمعنى «صلى الله على نبيّه»؛ أي: حَنَا عليه وعَطَف عليه، وهو كلام الإمام السُّهيْلي[٢]، واختاره ابن القيم ﷺ ورَجّحه[٣].

قوله: «**عَلَى رَسُولِهِ**» ﷺ.

والرسول: هو مَنْ أُوحي إليه بشَرعٍ، وأُمِر بتبليغه، أو إنسانٌ حرٌّ ذَكَر أُوحِي إليه

---

[١] ذكره البخاري تعليقا في صحيحه (٦/ ١٢٠)

[٢] ذكر ذلك في الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام (٣/ ٦) بتحقيق عمر عبد السلام السلامي.

[٣] بدائع الفوائد (١/ ٢٦).

بشرعٍ، وأُمِر بتبليغه.

والمسألة المعروفة: هل كل رسول نبي، أو ليس كل رسول نبيًّا؟

هناك أقوال:

الأول: قيل: النبي: هو مَنْ أُوحي إليه بشَرْع، ولم يُؤمر بالبلاغ.

والرسول: هو الذي أُوحي إليه بشَرْع، وأُمِر بالبلاغ.

فلذلك يُفَرِّقون بينهما بهذا.

وبناءً على هذا القول: يقولون: إن نبينا محمدًا -ﷺ- نُبِّئ بـ (اقرأ)، وأُرسل بـ (المدثر)؛ أي لَمّا نزلت عليه الآيات الخمس الأولى من سورة (اقرأ) ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾[العلق: ١- ٥]، صار بها نبيًّا عليه السلام؛ لأنه لم يُؤمَر فيها بالبلاغ.

فلمّا نزلت عليه سورة (المدثر): ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢﴾[المدَّثر: ١- ٢]، فأُمِر أن يُنذِر قومه فحينئذٍ صار بها رسولًا عليه السلام.

الثاني: قيل: النبي: مَنْ ليس معه كتاب، **والرسول:** مَنْ معه كتاب.

الثالث: قيل: النبي: مَنْ شَرْعه لا ينسخ شَرْع مَنْ قبله، **والرسول:** مَنْ شَرْعه ينسخ شَرْع مَنْ قبله.

الرابع: قيل: النبي: هو مَنْ أُرسِل إلى قومٍ مؤمنين؛ لتثبيتهم على الإسلام، **والرسول:** هو مَنْ أُرسِل إلى قومٍ كافرين؛ يدعوهم إلى التوحيد.

الخامس: قيل: كل نبيٍّ رسول، وكل رسولٍ نبي.

وأشهر هذه الأقوال هو القول الأول؛ وهو التمييز بين النبي والرسول بمسألة البلاغ، وعدمه، فمَنْ أُمِر بالبلاغ فهو رسول، ومن لم يُؤْمر بالبلاغ فهو نبي.

لكن كل الأنبياء والرسل أُوحي إليهم بشَرْع، فالجزء المشترك في التعريف: أنه إنسانٌ حُرٌّ ذَكَرٌ أُوحِي إليه بشرعٍ، ثم يكون التمييز بينهما: (وأُمِر بالبلاغ)، أو (ومعه كتاب)، أو (ونَسَخ شَرْعه شَرْع مَنْ قبله)، أو (وأُرسل إلى قومٍ كافرين)؛ فهذه لتمييز الرسول.

ومَنْ لم يوجد فيه هذا القيد الأخير فيكون نبيًّا، وليس رسولًا.

فنبيّنا ﷺ قد جَمَع الوصفين؛ فهو نبيٌّ رسول؛ فلذلك يقال: (كل رسولٍ نبي ولا ينعكس)؛ أو (وليس كل نبيٍّ رسولًا)..

قوله: «**الَّذِي اصْطَفَاهُ**» أي: الذي اختاره.

٢- **مُحَمَّـدٍ وَآلِهِ وَسَـلَّمَا وَبَعْـدُ.. قَدْ أَحْبَبْـتُ أَنِّي أَنْظِمَا**

قوله: «**مُحَمَّدٍ**»: وهو أشهر أسماء نبينا ﷺ.

وله ﷺ أسماء: هو محمد، وهو أحمد، وهو الماحي، وهو الحاشر، والعاقب ﷺ، وأشهر أسمائه: محمد.

و(محمّد) من الحَمْد، فهو المحمود ﷺ، وعرفنا معنى الحمد قبل قليل.

قوله: «**وَآلِهِ**»: آل النبي -عليه الصلاة والسلام-:

- إما أن يُراد به قرابته المؤمنون.

- وإما أن يُراد به أتباعه على دينه؛ ف (الآل) هنا تشمل كل مسلم.

واستعمال لفظ الآل بحسب السياق:

إن كان الحديث في أحكام الفيء ومصارف الزكاة ونحو ذلك: ف (الآل) هُم قرابة النبي ﷺ المؤمنون، ثم يتحدث الفقهاء عن تفصيل قرابته، ومَنْ يدخل منهم في هذا الحُكم، ومَنْ لا يدخل.

أما في سياق الصلاة على النبي ﷺ وآله: فكثيرٌ من أهل العلم يقول: (الآل) هنا يشمل كل أتباع النبي ﷺ؛ لأن العرب تُطلِق (آل الرجل) على أتباعه.

قوله: «**وَسَلَّمَا**»: التسليم هو التحية؛ يُحَيّي النبي ﷺ.

و «سَلّم»: فعل ماض، والألف للإطلاق؛ لأجل القافية فقال: «**وَسَلَّمَا**».

ويَحسُن الجمع بين الصلاة والتسليم على النبي ﷺ امتثالًا لأَمْر الله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦].

ثم قال: «**وَبَعْدُ**»: هي كلمةٌ يُؤتَى بها للفصل بين مقدمة الكلام، وموضوعه؛ فيقول: «وبعدُ» أو يقول: «أمّا بعد» وهي الأصل، وينوب مَنابها أو يقوم مقامها أو تُختصر إلى «وبعد»، ويقال لها: (فصل الخطاب) الذي جاء ذِكْره في سورة (ص): ﴿وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ﴾ [ص:٢٠]، ففُسِّر بأنه (أما بعد).

وكان في سُنّته ﷺ في خُطبه، بعد أن يفتتح خطبته بحَمد الله -تعالى-، والصلاة على النبي ﷺ، والتشهد، ونحو ذلك، يقول: (أما بعد)، ثم يشرع في موضوع حديثه؛ كقوله ﷺ في كتابه إلى هرقل: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الْإِسْلَامِ أَسْلِمْ تَسْلَمْ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ**

إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ، وَ ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:٦٤]»[١].

فالمؤلف هنا قال: (**وَبَعْدُ.. قَدْ أَحْبَبْتُ أَنِّي أَنْظِمَا**)

أي: بعد البسملة والحمد والصلاة على النبي ﷺ دَخَل في موضوع المنظومة، فقال: «**قَدْ أَحْبَبْتُ أَنِّي أَنْظِمَا**»؛ أي: أكتب نَظْمًا، أو منظومة.

والنَّظم: هو الشعر، سُمي نَظْمًا أخذًا من نَظْم حبّات اللؤلؤ في العِقد؛ وذلك أن الحبات -سواء من اللؤلؤ أو من غيره مما يُصنع منه العِقد- تكون متناثرةً ومتفرقة، فإذا ثُقِبَت وأُتي بخَيط وضُمّ بعضها إلى بعضٍ فتُسمى (نظامًا)، ويقال: (نُظِمَت)، وهي منظومة.

ومنظومة الشعر كذلك؛ فالكلام المنثور يكون متفرقًا، وجملة صغيرة، وجملة كبيرة، ليست مجموعةً في نَظْم واحد، بخلاف الشعر؛ فكل بيتٍ فيه كأنه حبّة أو دُرّة، وضُمّ بعضها إلى بعضٍ في نَظْم واحد.

وقوله: «**أَنِّي أَنْظِمَا**» هكذا في النُّسخة التي معنا، وفي بعض النُّسخ: «**أَنْ أُنَظِّمَا**»، أي: أَنْظِم، لكن شَدّدها ليستقيم الوزن، والذي معنا: «**أَنِّي أَنْظِمَا**» أَلْطَف.

٣- **فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي أَرْجُوزَةً لَطِيفَةَ المَعَانِي**

قوله: «**فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي**»:

---

[١] متفق عليه: صحيح البخاري رقم (٧)، صحيح مسلم رقم (١٧٧٣).

والبيان: هو العلم الذي يُعرَف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ متعددة.

والمعاني: هو العلم الذي يُعرَف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق الحال.

وقوله: «**أَرْجُوزَةً**»: أي: منظومةً أو قصيدةً من بحر الرَّجَز.

وبحر الرّجَز: هو أحد بحور الشعر العربي؛ وكثير من علماء العَروض يرون أن الأرجوزة لا يقال لها: (قصيدة)، ويعتبرون الرَّجز شيئًا غير الشعر؛ فيسمونه: (حمار الشعر)؛ أي: يركبه كل أحد؛ لذلك إذا كان بعض الناس كل قصائده رَجَز فقط، يسمونه (راجزًا) أي: ليس شاعرًا، فهو لا يكتب شعرًا، فقط أراجيز لسهولتها.

فالأرجوزة يُقال لها قصيدة تَجَوّزًا، والأدقّ أن يقال لها: أرجوزة -كما فعل الناظم-؛ احتياطًا على قول مَنْ يمنع تسمية الأرجوزة قصيدةً.

قوله: «**لَطِيفَةَ**»؛ الشيء اللطيف: أي الدقيق أو الخَفِي، و «**لَطِيفَةَ المَعَانِي**»: أي: يُوَضّح المعاني الدقيقة الخفيّة في هذه الأرجوزة.

وقد استعمل الناظم كلمة المعاني مرتين:

في المرة الأولى استعمل (المعاني) كاسم لعِلم من العلوم، وهو العلم الذي يُعرَف به أحوال اللفظ العربي التي يُطابِق بها الحال.

وفي المرة الثانية استعمل كلمة (المعاني) بمعنى آخر، وهو مقابل الألفاظ.

وهذا يُسمى الجناس التام؛ حيث أتى بنَفْس الكلمة بجميع الحروف فيها، وترتيبها وصورتها، واستعملها بمعنيين مختلفين، مثاله: قول الله -سبحانه

وتعالى-: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم:٥٥]

فكلمة (ساعة) جاءت مرتين:

المرة الأولى: الساعة بمعنى يوم القيامة، والمرة الثانية: الساعة هي الْمُدة اليسيرة من الزمن.

وهذه المنظومة في علوم البلاغة الثلاثة؛ البيان، والمعاني، والبديع، فلماذا قال: «**فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي**» ولم يَقُل: (البديع)؟

للشرّاح على ذلك ثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: أنّ من الأئمة كالزمخشري وغيره مَنْ يجعل علوم البلاغة الثلاثة- يجعلها عِلْمين فقط (المعاني، والبيان)، ويجعل عِلْم البديع بابًا من أبواب عِلْم البيان، وليس عِلْمًا مستقلًا برأسه.

ولذلك قال بعض الشُّراح: هو سَمّى منظومته «مائة المعاني والبيان»، وفي البيت الثالث هنا قال: «**فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي**» فسار على هذه الطريقة؛ أنه اعتبر عِلْم البديع بابًا من أبواب عِلْم البيان.

الجواب الثاني: قيل: إنه استغنى عن ذِكْر عِلْم البديع بأن أتى بمثالٍ منه، فصَرّح باسم (البيان والمعاني)، وأما عِلْم البديع فعَرّفه بالمثال، أنه قال: «**وَالمَعَانِي أَرْجُوزَةً لَطِيفَةَ المَعَانِي**»؛ فاستغنى عن ذِكْر عِلْم البديع بأن أتى بمثالٍ له، وهو الجناس الذي أتى به في هذا البيت، والجناس: هو فنٌ من فنون عِلْم البديع.

هذان الجوابان هما أفضل جوابين.

الجواب الثالث: بعض الشُّرّاح يقول: لم يُسعفه النَّظْم لضرورة الوزن وكذا، فالنَّظْم لم يُسعفه أن يضيف إليها (البديع)، لكن هذا مُستبَعد؛ لأنه يسهُل على الناظم أن يُضيف (البديع) إما في بيتٍ مُستقل، أو يُغَيِّر قليلًا في البيت، كما فَعَل غيره، وكذلك لو أن الذي حَبسه هو ضرورة النظم، فعلى الأقل لأتى بها في اسم المنظومة؛ فسماها «مائة المعاني والبيان والبديع».

هذا قول بعض الشُّراح؛ لكن يظهر أنه مُستبعَد.

٤- أَبْيَاتُهَا عَنْ مِائَةٍ لَمْ تَزِدِ فَقُلْتُ -غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ-

«**أَبْيَاتُهَا عَنْ مِائَةٍ لَمْ تَزِدِ**»: أي: أبيات هذه الأرجوزة اللطيفة لم تَزِد عن مائة، وقوله: «**عَنْ مِائَةٍ لَمْ تَزِدِ**» لعل أبياتها تكون تسعين أو سبعين أو خمسين، فكلها لم تزد عن مائة، لكنها مائة.

فقالوا: هنا أراد أن يُمَثِّل -أيضًا- لفَنٍّ آخر من فنون عِلْم البديع؛ وهو فن الاكتفاء؛ وهو أن يُذكر أحد المتقابلَيْن ويُكتفى به للدلالة على الآخر؛ كقوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾ [النحل:٨١].

فالمفسرون فسروا ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل:٨١] أي: والبرد، فاكتفى بذِكْر الحَرّ عن البرد، اكتفاءً بذِكْر أحد المتقابلَيْن؛ لأن السرابيل تقي من الحَر، وتقي من البرد أيضًا.

قالوا: والناظم قَصَد «**أَبْيَاتُهَا عَنْ مِائَةٍ لَمْ تَزِدِ**» أي: ولم تنقص أيضًا.

قوله: (تَزِدِ) بالكسر، أصلها (تَزِدْ)، وهو فعل مضارع مجزوم ب (لم)، وعلامة جَزْمه السكون المقدّر، مَنَع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التَّخلّص، وهي

الكسرة لأجل الرَّوِي، لأنه أحيانًا عند التقاء الساكنيْن، نُحَرِّك السكون بالكسر للتخلص؛ مثل قوله تعالى: ﴿لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ﴾ [المائدة:٤١] هنا فعل (يُرِدِ) مجزوم، وعلامة جَزمه السكون الْمُقَدّر، مَنَع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص (وهي الكسرة).

قال: «فَقُلْتُ -غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ-»، قوله: «غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ» هذه جملة اعتراضية، أي: «فَقُلْتُ» ثم مقول القول الذي سيبدأ من البيت الخامس، وبين الفعل «فَقُلْتُ» وبين مقول القول أتى بهذا الاعتراض «غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ»؛ أي: قلت حال كوني غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ.

و «آمِنٍ» اسم فاعلٍ من الأمن؛ وهو طمأنينة النَّفس وزوال الخوف.

وقوله: «مِنْ حَسَدِ»: الحسد: هو تَمَنّي زوال النعمة عن الغير، وقيل: كراهة النعمة على الغير.

وكأنه أراد به أن يمدح قصيدته أنها لجمالها وبراعتها ستجذب له حسد الحاسدين.

٥- فَصَاحَةُ المُفْرَدِ فِي سَلاَمَتِهْ ... مِنْ نُفْرَةٍ فِيهِ وَمِنْ غَرَابَتِهْ

٦- وَكَونِهِ مُخَالِفَ الْقِيَاسِ ... ثُمَّ الفَصِيحُ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ

قوله: «فَصَاحَةُ المُفْرَدِ»، الكلام إما أن يكون:

- مُفردًا؛ وهو الكلمة الواحدة.

- أو مُركّبًا؛ وهو الجُمل المفيدة.

وبدأ الناظم بالحديث عن فصاحة المفرد؛ فقال: «**فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلاَمَتِهْ**».

الفصاحة في اللغة: هي البيان والظهور، يقال: (أفصح الصبي) أي: بَانَ وظَهَر كلامه.

وفي الاصطلاح: الفصاحة تقع وَصْفًا للمفرد (الذي هو الكلمة الواحدة)، ووَصْفًا للجملة (أي: الكلام الْمُرَكّب)، وتقع الفصاحة أيضًا وَصْفًا للمتكلم.

قوله: «**فِي سَلاَمَتِهْ**»: أي: اللفظ مفردًا حتى تحكم عليه بالفصاحة لا بد أن يخلو من ثلاثة عيوب:

الأول: «**مِنْ نُفْرَةٍ فِيهِ**» أي: من تنافر الحروف.

الثاني: «**وَمِنْ غَرَابَتِهْ**» أي: ومن غرابة الاستعمال.

الثالث: «**وَكَونِهِ مُخَالف الْقِيَاسِ**» أي: ومن كونه مخالف القياس اللغوي.

فالعيب الأول: النُّفرة أو تنافر الحروف؛ وهو وَصْفٌ للكلمة يُوجِب صعوبة أدائها باللسان.

والتنافر ضربان:

١- شديدٌ متناهٍ في الثقل[١]، مثال ذلك: (العُهْخُعُ)[٢]، فهذه الكلمة حروفها فيها تنافر، لأنّ كل حروفها حلقيّة، مما يُوجِب صعوبة النطق بها.

---

[١] علوم البلاغة للمراغي (ص: ١٦).

[٢] ()العُهْخُعُ، كقُنْفُذٍ: شجرة يُتداوى بها وبورقها، وسئل أعرابي عن ناقته، فقال: تركتها ترعى العُهْخُعَ. القاموس المحيط (ص: ٧٤٥).

٢- خفيف في الثقل[١]، مثال ذلك: (مستشزراتٌ) في قول امرئ القيس:

غدائرُه مُستشْزراتٌ إلى العُلا تضلُّ العقاص في مُثنَّى ومرسلِ

ولا ضابط لمعرفة الثقل والصعوبة سوى الذوق السليم، والحسّ الصادق[٢].

والعيب الثاني: الغرابة: أي: غرابة الاستعمال؛ أن تكون الكلمة غير ظاهرة المعنى عند العرب الفصحاء، بحيث لا يستعملون هذه الكلمة، ممكن تجد بعض الأعراب يستعملون بعض الكلمات الغريبة التي لا يعرفها فصحاء العرب، ولا يستعملونها في حديثهم.

والغرابة قسمان:

١- ما يحتاج إلى بحث وتفتيش في كتب اللغة، ثم يعثر على معناها بعد كدّ وبحث[٣]، مثال ذلك: (تكأكأتم)، (افرنقعوا) في قول عيسى بن عمرو النَّحوي عندما سقط عن حمار، فاجتمع عليه الناس، فقال: «مالكم تكأكَأْتُم عليّ، كتكَأْكُئِكُم على ذي جِنَّةٍ؟ افْرَنْقِعوا عنّي»، وتكأكَأْتُم أي: اجتمعتم، وافْرَنْقِعوا أي: تنحّوا[٤].

٢- ما لم يعثر على تفسيره[٥]؛ مثل: (جحلنجع)، فهي كلمة غريبة غير مُستعملة عند فصحاء العرب، فلا تجدها في أشعار الشعراء الفصحاء الذين يُضرَب بهم

---

[١] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٢٠).

[٢] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٢٠).

[٣] علوم البلاغة للمراغي (ص: ١٧).

[٤] بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (١/ ١٣)

[٥] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٢٣).

المثل في فصاحتهم[١].

والعيب الثالث: مخالفة القياس، وهو كون الكلمة شاذَّة غير جارية على القانون الصرفي المستنبط من كلام العرب[٢].

ومن أمثلة مخالفة القياس اللغوي:

١- فَكُّ الإدغام في موضعٍ لا يُفَكّ فيه الإدغام؛ كقول الشاعر أبي النجم العجلي:

الحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ ... الواحِدِ الفردِ القديمِ الأَوَّلِ

فإن القياس (الأجلّ) بالإدغام، ولا مسوّغ لفكّه[٣]، والذي ألجأه إلى فك الإدغام ضرورة الشعر، ولكن ذلك لا يمنع الإخلال بالفصاحة؛ لأن من الضرورات الشعرية ما هو مستقبح[٤].

---

[١] جَحْلَنْجَعُ: قال أبو تراب: كنت سمعت من أبي الْهَمَيْسَعِ حرفا، وهو جَحْلَنْجَعُ، فذكرته لشمر بن حمدويه وتبرأت إليه من معرفته وأنشدته فيه ما كان أنشدني، قال: وكان أبو الْهَمَيْسَعِ ذكر أنه من أعراب مدين كنا لا نكاد نفهم كلامه وكتبه شمر والأبيات التي أنشدني:

إِن تَمْنَعِي صَوْبَكِ صَوْبَ المَدْمَعِ ... يَجْرِي عَلَى الخَدِّ كَضِبِّ الثَّعْثَعِ

وطَمْحةٍ صَبِيرُها جَحْلَنْجَعِ ... لَمْ يَحْضُها الجَدْوَلُ بالتَّنَوُّعِ

وقال الأزهري عن هذه الكلمة: لا أعرفها، ولم أجد لها أصلًا في كتب الثقات الذين أخذوا عن العرب العاربة ما أودعوا كتبهم، ولم أذكرها وأنا أحُقُّها، ولكنّي ذكرتها استندارًا لها وتعجّبًا منها، ولا أدري ما صحّتها، ولم أذكرها أنا هنا مع هذا القول إلا لئلا يذكرها ذاكر أو يسمعها سامع فيظن بها غير ما نقلت فيها، والله أعلم. لسان العرب (٨/ ٤٠- ٤١).

[٢] علوم البلاغة للمراغي (ص: ١٩).

[٣] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٢٤).

[٤] بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (١/ ١٥) حاشية (٢).

قالوا: هنا خَالَف القياس، القياس هنا أن يقول: (العلي الأَجَلّ)؛ فليس هذا من مواضع فَكّ الإدغام.

٢- جمع المفرد على بمخالفة القانون الصرفي المستنبط من كلام العرب؛ كقول المتنبي:

فإن يكُ بَعضُ النّاسِ سَيفـًا لدَوْلَةٍ فَفي النّاسِ بُوقاتٌ لهَا وطُبُولُ

فقالوا: إن جمع بوق على بوقات خطأ، وإنما يجمع باب فُعْل على أفعال في أدنى العدد، مثاله: قُفْل وأقفال، وعُود وأعواد، وقد يخرج عنه إلى أفعُل؛ مثل: بُرْد وأبرُد، فأمّا في أكثر العدد فالباب فُعول؛ نحو: جُنْد وجُنود، وبُرْد وبُرود، فإن كان من المضاعف ففِعال، نحو: خُفّ وخِفاف، وحُبّ وحِباب، وقد جاء على فِعَلة نحو: تُرْس وتِرَسَة، وجُحْر وجِحَرة، وعلى فِعْلان، نحو: كُوز وكِيزان، وعلى فِعالة، نحو: مُهر ومِهارة، وإنما يُجمع على فعلات ما كان على فُعلة؛ نحو رُكبة، فيكون فيها ثلاثة أوجه: فتح الكاف وضمها وتسكينها: رُكَبات ورُكُبات ورُكْبات، فأما فُعْل وفُعلات فممّا لا يُعرَف في شيء من الكلام في صحيح ولا معتلّ[١].

فإذا خَلت الكلمة من هذه العيوب الثلاثة فإنها تكون كلمةً فصيحةً، وهذا أيضًا من إعجاز القرآن الكريم وبلاغته أنه خلا من كل ذلك، فلا تجد فيه أيّ مفرد من هذه المفردات التي فيها تنافر الحروف، أو التي فيها من غرابة، أو التي فيها مخالفة للقياس، فجميع المفردات القرآنية هي أفصح المفردات.

قوله: «ثُمَّ الفَصِيحُ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ» بعد أن انتهى من الكلام عن الفصيح من

---

[١] الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره (ص: ٤٤٣- ٤٤٤).

المنفرد، بدأ يتكلم عن شروط الفصيح من كلام الناس، فقال:

٧- مَـا كَانَ مِـنْ تَنَافُـرٍ سَـلِيمَا وَلَـمْ يَكُـنْ تَأْلِيفُـهُ سَـقِيمَا

٨- وَهْـوَ مِنَ التَعْقِيدِ أَيْضاً خالي .....

بعد أن انتهى الناظم من الحديث عن فصاحة المفرد، بدأ في الحديث عن فصاحة الكلام الْمُرَكّب؛ وهو الجملة، والكلام المركب حتى تحكم عليه بالفصاحة لا بد أن يخلو من ثلاثة عيوب:

الأول: «مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا» أي: من تنافر الكلمات.

الثاني: «وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمَا» أي: ضَعْف التأليف.

الثالث: « وَهْوَ مِنَ التَعْقِيدِ أَيْضًا خالِي» أي: يخلو من التعقيد؛ وهو الخفاء الذي يحصل في الكلام بسبب تقديمٍ أو تأخيرٍ أو بسبب فَصْله أو غير ذلك.

الشرط الأول: «مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا»، بالنسبة للتنافر في الكلمات هو أن تكون كل كلمةٍ منفردة ليس فيها تنافُر بين حروفها، ولكن عند ضمّ هذه الكلمات بعضها إلى بعضٍ يحصل بينها تنافُر؛ سببه: عُسْر النطق بهذه الكلمات وهي متجاورة، أو مجتمعٌ بعضها إلى بعض.

فيُمَثّلون لها بقول الشاعر:

وقَبرُ حَربٍ بمكانٍ قَفرٍ وليَسَ قُربَ قَبرِ حَربٍ قَبرُ

(وقَبرُ حَربٍ بمكانٍ قَفرٍ) أي: بمكان صحراء.

(وليَسَ قُربَ قَبرِ حَربٍ) ليس هناك قبور أخرى بجوار قبر حرب.

هذا البيت مبنى من حروف متقاربة ومكررة ولهذا يثقل النطق به، حتى يزعم بعض الناس أنه من شعر الجن ويختبر المتكلم بإنشاده ثلاث مرات من غير غلط ولا توقف، ويقولون: لا يُكَرّرها أحد ثلاث مرات إلا تتعتع فيها، وتلتبس عليه[١].

فهذا الكلام لا يكون فصيحًا؛ لتنافُر الكلام.

الشرط الثاني: «**وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمَا**» هو ضَعْف التأليف.

وضَعْف التأليف: هو كَوْن الكلام غير جارٍ على القانون النحوي، أو على وَفْق قواعد النحو السليمة التي ينبغي اتّباعها.

فمن ذلك: قول سليط بن سعد:

جزى بنوه أبا الغِيلان عن كِبَرٍ وحُسْن فِعْلٍ كما يُجزى سِنمَّارُ

الضعف هنا هو في عود الضمير على متأخرٍ لفظًا ورُتبةً.

جزى: فعل ماض.

بنوه: (بنو) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف إلى ضمير وهو (الهاء)؛ ضمير مبني في محل جر يعود على المفعول به (أبا الغيلان).

(أبا الغيلان): (أبا) مفعول به منصوب بالألف، و(الغيلان) مضاف إليه.

وفي البيت اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول به؛ وهو متأخر رتبةً ولفظًا،

---

[١] سر الفصاحة (ص: ٩٨).

وهو غير فصيح[١].

فالمفعول به متأخر رُتبةً؛ لأن الترتيب الأصلي للجملة أن المفعول به يتأخر عن الفاعل.

ومتأخرٌ لفظًا؛ لأنه قد تقول مثلًا: (ضَرَب عمروًا غلامُه): فالمفعول به متأخر رتبةً لكنه تقدم لفظًا في هذه الجملة، فصحّ أن يتصل بالفاعل (غلامه) ضمير يعود على المفعول به.

لكن إذا عاد الضمير على متأخرٍ رُتبةً ولفظًا؛ فهذا مخالف للقانون النحوي، فيكون الكلام فيه ضَعْف تأليفٍ.

أي: لا نقول: (أن هذا الكلام لحنٌ مردود)، ولكن الكلام فيه ضَعْف، ليس فصيحًا.

وأما قوله: « **كما يُجزى سِنمَّارُ**»، فإن سنمار هذا كان مهندسًا روميًّا، بنى قصرًا لا مثيل له لملك من الملوك، وبعد أن بناه ألقاه الملك من فوق القصر؛ حتى لا يبني مثله لغيره، فجزاه على حُسْن صُنْعه بأن قتله.

الشرط الثالث في فصاحة الكلام: «وَهْوَ مِنَ التَعْقِيدِ أَيْضـًا خالِي»: أي: أن يخلو من التعقيد.

المثال الذي يُمثّلون به دائمًا: قول الفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام المخزومي.

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

---

[١] صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (٢/ ٢٨٥).

إبراهيم بن هشام المخزومي هذا كان خال الخليفة، والخليفة: كان هشام بن عبد الملك بن مروان، فأراد الفرزدق أن يمدح خال الخليفة؛ فقال: ليس هناك أحد يُقاربه أو يُشبهه في الفضل والمكانة غير الخليفة؛ الذي هو ابن أخته، لكن كيف عَبّر الفرزدق عن ها المعنى؟

قال: (وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ) أي: ليس هناك أحد مثله في الناس، (إلاَّ مُمَلَّكًا) أي: إلا مَلِكًا، ومعناه: ما مثل هذا الممدوح في الناس إلا الخليفة الذي هو خاله، فقال: (أبو أمّه حيّ أبوه يقاربه)، فبعّد المعنى القريب، ووعّر الطريق السهل، ولبّس المعنى بتوعّر اللفظ وقبّح البنية حتى ما يكاد يفهم[١].

كذلك أيضًا انتقدوا على المتنبي أنه قال:

جَفَخَتْ وهُم لا يجفَخونَ بها بِهِمْ شِيَمٌ على الحَسَبِ الأغَرّ دَلائِلُ

(جَفَخَتْ) هذه ممكن تنافي الفصاحة من جهة أخرى كمفرد؛ فإنها لفظة مرّة الطعم، وإذا مرَّت على السمع اقشعرَّ منها، ومعناها: فخرت، والجفخ: الفخر، يقال: «جفخ فلان»، إذا فخر، ولو استعمل عوضًا عن «جفخت» «فخرت» لاستقام وزن البيت، وحظي في استعماله بالأحسن[٢].

لكننا نتحدث الآن عن فصاحة الكلام.

هو يريد أن يقول: جَفَخَتْ بهِمْ شِيَمٌ دَلائِلُ على الحَسَبِ الأغَرّ وهُم لا يجفَخونَ بها؛ أي: فَخَرت بهم شِيَم دَلائِلُ على الحَسَبِ الأغَرّ وهُم لا يفتخرون بها، أي: هُم

---

[١] العقد الفريد (٦/ ٢٣٨).

[٢] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (١/ ١٨٢).

لا يفتخرون بالشِّيَم، بل الشِّيَم تفتخر أنهم موصوفون بها.

لكن الكلام فيه تعقيد من جهة الفصل الطويل؛ حيث فصل بين الفعل (جَفَخْتْ) وبين متعلّقه (بِهِمْ) بجملة: (وهُم لا يجفَخونَ بها).

فإذًا شَرْط الكلام الفصيح أن يخلو من هذه العيوب الثلاثة؛ وهي:

- أن يخلو من تنافر الكلمات.

- وأن يخلو من ضَعْف التأليف.

- وأن يخلو من التعقيد؛ وهو الخفاء الذي يحصل في الكلام بسبب تقديمٍ أو تأخيرٍ أو بسبب فَصْله.

وهناك أيضًا نوع آخر من التعقيد؛ قالوا:

التعقيد قد يكون:

- تعقيدًا لفظيًّا.

- أو معنويًّا.

التعقيد اللفظي: وهو الذي مَثّلنا له.

هناك **تعقيد معنوي:** وهو بسبب استعمال مجازاتٍ وكناياتٍ لا يُفهَم المراد بها.

نأخذ مثالين:

المثال الأول: قال العباسِ بنِ الأحنف:

سأطلب بُعد الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

حيث بدأ بسكب الدموع ليستدلّ به على ما يوجبه الفراق من الحزن والكمد، فأحسن وأصاب، لأن من شأن البكاء أبدًا أن يكون أمارة للحزن، وأن يجعل دلالة عليه وكناية عنه، كقولهم: «أبكاني وأضحكني»، على معنى «ساءني وسرني»، ثم ساق هذا القياس إلى نقيضه، فالتمس أن يدلّ على ما يوجبه دوام التلاقي من السرور بقوله: «لتجمدا»، وظن أن الجمود يبلغ له في إفادة المسرة والسلامة من الحزن ونظر إلى أن الجمود خلو العين من البكاء وانتفاء الدموع عنها، وأنه إذا قال «لتجمدا»، فكأنه قال: «أحزن اليوم لئلا أحزن غدا، وتبكي عيناي جهدهما لئلا تبكيا أبدا» وغلط فيما ظن، وذاك أن الجمود هو أن لا تبكي العين، ويشتكى في أن لا تبكي، ولذلك لا ترى أحدًا يذكر عينه بالجمود إلا وهو يشكوها ويذمها وينسبها إلى البخل، ويعدّ امتناعها من البكاء تركًا لمعونة صاحبها على ما به من الهمّ[١].

كذلك من أمثلة التعقيد المعنوي قول القائل: (نَشَرَ الْملك أَلسنته في المدينة).

وهو يريد جواسيسه؛ إذ ليس من المعهود استعمال اللسان بمعنى الجاسوس؛ لأنه لا تلازم بين اللسان ومعنى الجاسوسية، وإنما المعهود استعمال العين؛ لوضوح اللزوم بين العين والتجسس، فاستعمال اللسان في معنى الجاسوس غير مفهوم لخفاء اللزوم بين المعنيين، وهذا تعقيد معنوي يسلب الكلام فصاحته[٢].

ثم قال:

---

[١] دلائل الإعجاز (١/ ٢٦٩).

[٢] المنهاج الواضح للبلاغة (١/ ٢٧).

٨-..... وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقاً لِلْحَالِ

٩- فَهْوَ الْبَلِيغُ وَالَّذِي يُؤَلِّفُهْ وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرْ تَصِفُهْ

قوله: «وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ» إذا كان الكلام مُطابِقًا للحال «فَهْوَ الْبَلِيغُ» فهذا هو الكلام البليغ.

والحال: هو الأمر الذي يدفع المتكلم لاختيار الطريقة التي يُعَبِّر بها عن مقصوده أو عن مُراده.

فالكلام المطابِق للحال هو الكلام البليغ.

قوله: «وَالَّذِي يُؤَلِّفُهْ» أي: والذي يؤلف هذا الكلام هو أيضًا البليغ.

فالبليغ يأتي وَصْفًا للكلام ولقائله؛ يقال: (كلام بليغ)، ويقال عن قائله: (إنسانٌ بليغٌ).

قوله: «وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرْ تَصِفُهْ» أي: كذلك الفصيح يأتي وَصْفًا للكلام ولقائله؛ يقال: (كلام فصيح)، الذي يُعَبِّر بالكلام الفصيح نَصِفه بأنه (إنسانٌ فصيح).

فهنا الفصاحة مثل البلاغة؛ فكما جعلنا البلاغة وَصْفًا للكلام وللمتكلم، فكذلك الفصاحة تكون وَصْفًا للكلام وللمتكلم.

قال:

١٠- وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا يَقُولُهُ وَالْكِذْبُ إِنْ ذَا يُعْدَمَا

معنى البيت هنا: حقيقة «الصِّدْقُ» وماهيته: «أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا يَقُولُهُ» المتكلم؛

أي: هو مطابقة كلام المتكلم للواقع.

والواقع: ما هو خارج الذهن، وما هو موجود في حقيقة الحال.

فإذا كان الكلام الذي يتكلم به المتكلم مُطابِق لحقيقة الحال، ومُطابِق للواقع، فهذا هو الصدق.

ثم قال: «**وَالْكِذْبُ**»: يقال: كَذِبٌ وكِذْبٌ، كلاهما صحيح.

«**وَالْكِذْبُ إِنْ ذَا يُعْدَمَا**»، أي: إن لم يُطابِق الكلامُ الواقعَ فهو كَذِبٌ، وفي بعض النُّسَخ: «**أَنْ ذَا يُعْدَمَا**» بفتح همزة «أن» أي: شرط الكذب أن يُعدَم هذا الأمر؛ الذي هو مطابقة الكلام للواقع.

وهذا الذي ذكره المؤلف هو قول جماهير علماء البلاغة، وجماهير أهل العلم مطلقًا؛ قال الإمام النووي ﷺ: (وقول أهل السُّنة: أن الصدق: هو ما طَابَق الواقع، والكذب ضده) فالكذب: هو الكلام الذي لا يُطابِق الواقع، سواءً تَعَمّده صاحبه أم لا.

وهناك قولان آخران في المسألة:

القول الثاني: وهو قول النَّظّام -وهو أحد أئمة المعتزلة-، يقول: (الصدق هو مطابقة الكلام لاعتقاد المتكلم، والكذب ضده) أي: والكذب كون الكلام لا يُطابِق معتقد المتكلم.

القول الثالث: وهو قول الجاحظ؛ حيث أثبت واسطةً بين الصدق والكذب؛ فقال: (الكلام إما صِدْق، وإما كَذِب، وإما واسطةٌ بين الصدق والكذب).

فلو أخذنا مثال: (حَضَر زيدٌ)، تصبح الصُّوَر العقلية للمسألة أربعة:

الصورة الأولى: إن قال قائل: (حَضَر زيد) وهو يعتقد أن زيدًا حضر، وواقع الأمر أن زيدًا حضر؛ فهذا الكلام صِدْق عند الجمهور؛ لأنه طابق الواقع، وصدق عند النّظّام؛ لأنه طَابَق اعتقاد المتكلم، وصدق عند الجاحظ أيضًا؛ لأنه وافق الواقع والاعتقاد معًا.

الصورة الثانية: لو قال: (حَضَر زيدٌ) وهو يعتقد أن زيدًا لم يحضر، وواقع الحال: أن زيدًا لم يحضر أيضًا؛ فهذا الكلام كَذِبٌ على قول الجمهور؛ لأنه لم يُطابِق الواقع، وهو أيضًا كَذِبٌ على قول النَّظّام؛ لأنه خالف اعتقاد المتكلم، وكذبٌ عند الجاحظ أيضًا؛ لأنه خالف الواقع والاعتقاد معًا.

الصورة الثالثة: لو قال: (حَضَر زيد) وهو يعتقد أن زيدًا لم يحضر، والواقع: أن زيدًا حضر في حقيقة الأمر وهو لا يعلم؛ فهذا الكلام صدقٌ على قول الجمهور؛ لأنه طابق الواقع، وهو كَذِبٌ على قول النَّظّام؛ لأنه خالف اعتقاد المتكلم، وأمّا الجاحظ فيقول: هذه لا نَصِفها بأنها صِدْق ولا كَذِب، نقول: هي واسطةٌ بين الصدق والكذب؛ لمخالفة الاعتقاد للواقع.

الصورة الرابعة: لو قال: (حضر زيد) وهو يعتقد أن زيدًا حضر، لكن في حقيقة الأمر زيد لم يحضر، فهذا الكلام كَذِبٌ على قول الجمهور؛ لأنه لم يُطابِق الواقع، وهو صِدْقٌ على قول النّظّام؛ لأنه خالف اعتقاد المتكلم، وأمّا الجاحظ فيقول: هذه لا نَصِفها بأنها صِدْق ولا كَذِب، نقول: هي واسطةٌ بين الصدق والكذب؛ لمخالفة الواقع للاعتقاد.

دليل القول الأول -وهو قول جمهور أهل السنة-: قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴿٣٩﴾﴾[النحل: ٣٨- ٣٩] .

هنا الله -سبحانه وتعالى- أخبر عن الكفار أنهم حلفوا بالله ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ ؛ قالوا: والله لن يبعث الله مَنْ يموت، فردّ الله تعالى عليهم فقال: ﴿بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ أي: الله سبحانه وتعالى سيبعث مَنْ يموت، ثمّ قال: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ أي: ليُبين للناس الأشياء التي كانوا يختلفون فيها في الدنيا، كلّ منهم يزعم أنه على حق، فيُبين لهم مَنْ الذي كان على حق، ومَنْ الذي كان على باطل، ثم قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ عندما قالوا: ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾، فالله تعالى سيبعثهم حتى يعرفوا أنهم كاذبين عندما قالوا هذا.

فقولهم: ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ ؛ هذا الكلام غير مُطابِق للواقع؛ فهو كَذِب لعدم مطابقته للواقع، لكنّه مطابق لاعتقادهم؛ لأنهم لا يؤمنون بالبعث؛ ومع ذلك فقد وصفهم الله تعالى بأنهم كانوا كاذبين؛ فيكون هذا دليل للجمهور؛ لأن الجمهور يقولون: الكلام إذا خالف الواقع فهو كَذِب حتى لو طابق اعتقاد المتكلم؛ خلافًا للنَّظام والجاحظ.

دليل القول الثاني -وهو قول النظَّام-: استدلّ بقول الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون:١] .

فالله تعالى وَصف المنافقين بأنهم كاذبون، مع أنّ قولهم: محمدٌ رسول الله، كلام مُطابِق للواقع، لكنه غير مُطابِق لاعتقادهم.

لكن الجمهور يَردّون عليه؛ بأنّ الله تعالى كَذّبهم في قولهم: ﴿نَشْهَدُ﴾ [المنافقون:١] ؛ أي: التكذيب ليس لأنهم قالوا: (محمد رسول الله)، ولكن لأنهم قالوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون:١]، وفي الحقيقة هُم لا يشهدون بذلك؛ فأخبروا عن شيء يخالف الواقع.

دليل القول الثالث -وهو قول الجاحظ-: استدلّ بقول الله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ [سبأ:٨] ووجه الاستدلال بالآية: أنه حصر ذلك في كونه كذبًا، أو كلام مجنون، فعلى تقدير كونه كلام مجنون لا يكون صدقًا؛ لأنهم لا يعتقدون كونه صدقًا، وقد صرّحوا بنفي الكذب عنه لكونه قسيمه؛ وما ذاك إلا لأن المجنون لا يقول عن قصد واعتقاد.

لكن الجمهور يَردّون عليه؛ بأن المراد من الآية أفترى أم لم يفتر، فيكون مجنونًا؛ لأن المجنون لا افتراء له، والكذب من غير قصد يكون جنونًا.

والحاصل: أن الافتراء أخصّ من الكذب، فيكون هذا حصرًا للكذب في نوعيه الكذب عن عمد وهو الافتراء، والكذب لا عن عمد وهو الجنون[١].

قال:

١١- وَعَـرَبِيُّ اللَّفْـظِ ذُو أَحْـوَالِ يَـأْتِي بِهَـا مُطَابِقًـا لِلْحَـالِ

[١] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ١٢٤).

١٢- عِرْفانُهَـا عِلْمٌ هُـوَ المَعَاني مُنْحَـصِرُ الأَبْـوَابِ فِي ثَمَـانِ

«وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ» أي: واللفظ العربي؛ فأضاف الصفة إلى الموصوف؛ (اللفظ) موصوف، و(عربي) صفة، «ذُو أَحْوَالِ»: أي: ذو هيئاتٍ وكيفياتٍ.

«يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ»: أي: اللفظ العربي له هيئات وكيفيّات إذا أتى الكلام عليها صار الكلام مُطابِقًا للحال.

والحال -كما سبق-: الأمر الذي يدفع المتكلم أو يحمله على أن يختار، صيغةً يُعَبِّر بها عن مقصوده، وتركيبًا يُعَبِّر به عن مقصوده.

١٢- عِرْفانُهَـا عِلْمٌ هُـوَ المَعَاني .....

«عِرْفانُهَا»: أي معرفة ذلك، «عِلْمٌ» «هُوَ» علم «المَعَانِي».

إذًا عِلم المعاني: هو العلم الذي تُعرَف به الهيئات والكيفيات التي يكون بها الكلام مُطابِقًا للحال.

قال:

١٢-..... مُنْحَـصِرُ الأَبْـوَابِ فِي ثَمَـانِ

أي: عِلْم المعاني مُنحصِرٌ في ثمانية أبواب؛ وهي:

الباب الأول: أحوال الإسناد الخبري.

الإسناد: هو ضَمُّ كلمةٍ إلى أخرى.

والخبر: هو ما يحتمل الصدق أو الكذب لذاته.

وقولهم: (لذاته) قيد؛ للاحتراز من كلام الله تعالى، وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام؛ لأنه إذا نظرت إليه باعتبار الْمُخبِر به فهو لا يحتمل إلا الصدق، لكن إذا نظرت إليه مُجَرّدًا لذاته؛ فهو مُحتمِلٌ للصدق، وللكذب.

والكلام هنا عن أحوال الإسناد الخبري؛ لأن الإسناد قد يكون في خبر، وقد يكون في إنشاء.

والإنشاء: هو ما لا يحتمل الصدق أو الكذب لذاته؛ مثل: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني،.. إلى آخره.

وكل جملة بها: (مُسنَد، ومُسنَد إليه)، فإذا قلت: (قام زيدٌ)، و(زيدٌ قائم):

في الجملة الفعلية (قام زيد): الْمُسنَد إليه: هو الفاعل (زيدٌ)، والفعل (قام) يقال له: المسند، فتكون أسندت القيام إلى زيدٍ.

وفي الجملة الاسمية: (زيدٌ قائم): المسند إليه هو المبتدأ (زيدٌ)، والخبر (قائم) يقال له: المسند، فتكون أيضًا أسندت القيام إلى زيدٍ.

قال:

١٣- إِنْ قَصَدَ المُخْبِرُ نَفْسَ الحُكْمِ فَسَمِّ ذَا فَائِدَةً وَسَمِّ

١٤- إِنْ قَصَدَ الإِعْلاَمَ بِالْعِلْمِ بِهِ لاَزِمَهَا وَلِلْمَقَامِ انْتَبِهِ

«إِنْ قَصَدَ المُخْبِرُ» أي: إن أراد المتكلم «نَفْسَ الحُكْمِ»: أي: نَفْس الحُكم الذي تَضَمّنته الجملة.

«فَسَمِّ ذَا فَائِدَةً»: هذا يقال له: فائدة الخبر.

«وَسَمِّ إِنْ قَصَدَ» أي: إن أراد المتكلم « الإِعْلاَمَ بِالْعِلْمِ بِهِ»: أي: إعلام السامع أنه يَعْلَم ما تَضَمّنه الخبر.

«لاَزِمَهَا»: هذا يقال له: لازم فائدة الخبر.

موضوع الأبيات يتكلم عن أغراض الخبر.

فالجملة الخبرية لها غرضان:

الغرض الأول: هو فائدة الخبر.

ومعناه أنك تفيد المستمع عِلمًا بشيءٍ يتعلمه؛ أي: تريد أن تُعْلمه الحُكم الذي تَضَمّنه كلامك.

مثل أن تقول: (حضر زيدٌ) فإنك تريد أن تُعرِّف السامع أن زيدًا حضر، فهذا هو فائدة الخبر.

الغرض الثاني: هو لازم فائدة الخبر: أي الغرض أن تُعلِم السامع أنك تَعْلَم ما تَضَمّنه الخبر.

مثل: إخبارك شخصًا بشيءٍ هو فَعله، فتقول لزيد: (لقد حضرتَ الدرس اليوم يا زيد) فهذه جملة خبرية، والغرض منها: أنك تُعلمه أنك تَعلم ذلك، فهذا هو لازم فائدة الخبر.

هل أغراض الخبر تنحصر فقط في هذين الغرضين (الفائدة، ولازم الفائدة)؟

المؤلف لم يذكر غير هذين الغرضين، لكن ذَكَر علماء البلاغة أن الخبر قد يأتي لأغراضٍ أخرى؛ كالأمر، أو النهي، أو الدعاء، أو المدح، أو الهجاء، أو الوعظ، أو التذكير.

كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة:٢٢٨]، فهذا خبر يُراد به الأمر، أي: لتتربص المطلقات.

وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة:٢٣٣]، فهذا خبر يُراد به الأمر، أي: لتُرضِع الوالدات.

وقولك: (غَفَر الله لزيدٍ) خبرٌ أريد به الدعاء.

إلى غير ذلك.

وقوله: «وَلِلْمَقَامِ انْتَبِهِ» أي: انتبه للمقام الذي يُقال فيه الخبر؛ لأنه (لكل مقام مقال)، فالمقام: هو الحال؛ أي: حال الْمُخاطَب.

«وَلِلْمَقَامِ انْتَبِهِ»: أي: انتبه لحال الْمُخاطَب، وتكلم بالكلام الذي يُناسِب حاله.

ثم بعد ذلك قال:

١٥- إِنْ ابْتِدَائِيًّا فَلاَ يُؤَكَّدُ ... أَوْ طَلَبِيًّا فَهْوَ فِيهِ يُحْمَدُ

١٦- وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الإنكَارِ وَيَحْسُنُ التَبْدِيلُ بِالأَغْيَارِ

هنا يتكلم عن (أضرب الخبر) أو أقسام الخبر:

«إِنْ ابْتِدَائِيًّا» في حالة الخبر الابتدائي؛ وهو أن تُخاطِب خالي الذهن من مضمون الخبر «فَلاَ يُؤَكَّدُ» أي: لا يحتاج إلى تأكيد.

ثم قال: «أَوْ طَلَبِيًّا» أي: إذا كان الْمُخاطَب متردّدًا في الحُكم؛ ليس جازمًا بإثباته، ولا جازمًا بِنَفْيه، لكنه ليس خالي الذهن منه «فَهْوَ فِيهِ يُحْمَدُ» أي: يُستحسَن تأكيد الخبر، والتأكيد هنا يكون بمؤكِّد واحدٍ.

ثم الحالة الثالثة: «وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الإنكَارِ»، والبعض يسميه الخبر الإنكاري؛ أي: تُخاطِب شخصًا منكرًا للحُكم، ومُكَذِّبًا به؛ فحينئذٍ يجب تأكيد الخبر بمؤكد واحد أو أكثر حسب درجة الإنكار؛ فكلما كان إنكاره أكبر وتكذيبه أشدّ كلما احتاج إلى الإكثار من المؤكِّدات للخبر، بحسب درجة الإنكار قوةً وضَعْفًا.

وما مَرّ هو ما يقتضيه الظاهر:

- أنك تخاطب خالي الذهن بغير مؤكدات.

- والمتردد يَحسُن أن تؤكد له الخبر بمؤكد واحد.

- والمكذِّب يجب أن تؤكد له الخبر؛ ويَحسُن تأكيده بأكثرَ من مؤكد، وكلما كان الإنكار أقوى وَجَب زيادة المؤكدات.

«وَيَحْسُنُ التَبْدِيلُ بِالأَغْيَارِ» أي: يُستحسن التبديل إذا دعا إلى ذلك داعٍ؛ فيُؤتى بالكلام على غير ما يقتضيه الظاهر.

فمثلًا لو أخذنا هذه الأمثلة: (زيدٌ قائم)، (إن زيدًا قائمٌ)، (إن زيدًا لقائمٌ).

(زيدٌ قائم) هذا خطاب تُخاطِب به شخصًا خالي الذهن، لا يعرف هل زيد قائم أو قاعد.

(إن زيدًا قائمٌ) هذا خطاب تُخاطِب به شخصًا كان يشك في الأمر، هو سَمِع أن زيدًا قائم لكنه سمعه من مصدر غير موثوق، فهو متردد وأنت تريد أن تؤكد له أنه قائم، فتأتي بإنّ فقط.

(إن زيدًا لقائمٌ) هذا خطاب تُخاطِب به شخصًا مُكَذِّبًا؛ أي: شخص يعتقد أن زيدًا قاعد، ويُنكِر أنه قائم، وأنت تريد أن تؤكد له أنه قائم، فتأتي بإنّ واللام.

ومسألة التبديل بالأغيار: أي: إنزال خالي الذهن منزلة المتردد أو الْمُكَذِّب، وإنزال الْمُكَذِّب منزلة خالي الذهن، أي: تُخاطِب كل حالة من الحالات الثلاث، بخلاف ما يقتضيه الظاهر؛ لفرضٍ بلاغي.

من أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزُّمَر:٣٠]، الْمُخاطَب ليس مترددًا ولا مُكَذِّبًا، فالظاهر كان يقتضي أن يقال: (أنت ميت) بدون توكيد، فلمّا قال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ [الزُّمَر:٣٠] أتى بمؤكدٍ واحد (إنّ)، فأنزل خالي الذهن منزلة المتردد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون:١٥] أتى بمؤكدين (إنّ)، واللام، فأنزل خالي الذهن منزلة الْمُكَذِّب.

هنا غرضٌ بلاغي؛ وهو: أن الموت وإن كان حقيقة لا يشك فيها أحد، ولا يُكَذِّب بها أحد إلا أن أفعال الناس وأعمالهم تُشبِه أعمال مَنْ هو متردد أو مُكَذِّب.

وفي قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل:٢٢] هذا في مخاطبة المشركين، وهم مُكَذِّبون بهذا الخبر ويُنكرونه؛ فكان مقتضى الظاهر أن يقال لهم: (إن إلهكم لإله واحد)، لكن الله سبحانه وتعالى خَاطبهم مخاطبة خالي الذهن بدون توكيد؛ لأن هذه الحقيقة لظهورها ووضوحها لا تحتاج إلى توكيد، فنَزّلهم منزلة خالي الذهن رغم أنهم مُكَذِّبون به.

وفي قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [هود:٣٧] أنزل خالي الذهن منزلة المتردد؛ لأن نوحًا -عليه السلام- لا يُكَذِّب بذلك ولا يتردد فيه، ولكن نَزّله منزلة المتردد؛ لكونه خاطَب ربه فيهم، فقال: ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [هود:٣٧]، وهكذا.

فهذا معنى «**وَيَحْسُنُ التَبْدِيلُ بِالأَغْيَارِ**» أنك تُنَزِّل كل قِسْمٍ من الأقسام الثلاثة منزلة الآخر عندما يدعو إلى ذلك غرضٌ بلاغي.

ثم قال:

١٧- وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أَسْنَدَهُ ... لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرٍ ذَا عنْدَهُ

١٨- حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ وَإِنْ إِلى ... غَيْرٍ مُلاَبِسٍ مَجَازًا أُوِّلا

«**وَالْفِعْلُ**»: الفعل معروف «**أَوْ مَعْنَاهُ**»: أي: ما في معنى الفعل؛ وهي المشتقات التي تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوهما مما يعمل عمل الفعل.

«**إِنْ أَسْنَدَهُ**» أي: إذا أسند المتكلِّمُ الفعلَ أو ما في معناه «**لِمَا لَهُ**» أي: أسند الفعل إلى الفاعل الذي قام بهذا الفعل «**فِي ظَاهِرٍ ذَا عنْدَهُ**» هذا لبيان أن الحقيقة

تكون حقيقةً عقلية هنا بحسب اعتقاد المتكلم، فمثلًا: (الطبائعي) الذي يعتقد أن الطبيعة هي التي تفعل وهي التي تشفي، إذا نَسَب أفعال الله تعالى إلى الطبيعة فهذا يقال له: (حقيقةٌ عقلية)؛ لأنه نَسَب الفعل إلى فاعله عنده حقيقةً، والمؤمن إذا نَسَب الفعل الذي يفعله الله سبحانه وتعالى إلى الله فهو حقيقةٌ عقلية عنده.

«حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ» أي: إسناد الفعل أو ما في معنى الفعل إلى ما هو له، فهذا يقال له: (الحقيقة العقلية).

«وَإِنْ إِلَى» أي: إذا أسندت الفعل إلى «غَيْرٍ» في بعض النُسَخ: «عَيْنِ» بدل «غَيْرٍ»، النُّسَخ التي فيها «عَيْنِ» أصح -كما ذَكَرَ الشُّرّاح-، «عَيْنِ مُلاَبِسٍ» أي: وإن أسند الفعل إلى عَين الملابِس.

وعلى النُّسخة الأخرى «غَيْرٍ مُلاَبِسٍ» يلزم تنوينها هكذا «غَيْرٍ» وإن كان في العادة أنها لا تُنَوَّن، لكن سيكون التنوين هنا للضرورة؛ حتى لا يختلّ المعنى.

«مُلاَبِسٍ» أي: يُشترَط في هذا الغير الذي تنسب الفعل إليه غير فاعله، أن يكون له علاقة بالفاعل؛ إما سببٌ أو زمانٌ أو مكانٌ أو مصدر أو فاعلٌ أو مفعول؛ فهذه الأشياء السببية والزمانية والمكانية والمصدرية والفاعلية والمفعولية هي التي يقال لها: مُلابِس الفاعل الحقيقي، أو مُلابِس ما ينبغي أن يُسنَد له الفعل حقيقةً، والشيء الْمُلابِس هو المصاحِب للشيء، أو المتعلق بالشيء.

«مَجَازًا» وفي بعض النُسَخ: «مَجَازٌ» بالضم بدل «مَجَازًا» بالفتح، «أُوِّلا» أي: فهو مجازٌ فَأَوِّلْه، من التأويل: الذي هو صَرْف الشيء عن ظاهره إلى معنى آخر.

ونوع المجاز هنا: يقال له: مجاز عقلي؛ فالمقابل للحقيقة العقلية: هو المجاز

العقلي.

والمجاز العقلي: هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له.

والمجاز العقلي له ست علاقات:

أولًا: السببية: مثال ذلك: إذا قلت: (أهلك اللهُ الظالمين) هذه حقيقةٌ عقلية، وإذا قلت: (أهلك الظلمُ الناسَ) الظلم ليس هو الْمُهلِك حقيقةً، فالذي يُهلِك الناسَ هو الله سبحانه وتعالى؛ كما قال تعالى: ﴿لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٣١]، لكن أُسنِد الهلاك إلى الظلم؛ لأنه سبب الهلاك، فالعلاقة هنا سببية.

ثانيًا: الزمانية: مثال ذلك: قوله سبحانه تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزَّمل:١٧]، حيث أُسند الفعل إلى غير فاعله حقيقةً، فالذي يجعل الولدان شيبًا هو الله سبحانه تعالى، لكن هنا أُسنِد إلى الزمان الذي وقع فيه الفعل، فالعلاقة هنا زمانية.

ثالثًا: المكانية: مثال ذلك: إذا قلت: (سُرَّت المدينة بقدوم زيدٍ)، نَسَبت السرور إلى المدينة، الذي سُرّ هو الناس؛ أهلها، فأسندت الفعل إلى مكانه الذي يقع فيه الفعل، فالعلاقة هنا مكانية.

رابعًا: المصدرية: مثال ذلك: إذا قلت: (زيدٌ جُنّ جنونه)، فالذي (جُنّ) حقيقة هو زيدٌ؛ لأن أصل الكلام (جُنّ زيدٌ) وهذه حقيقةً عقلية، لكن إذا قلت: (جُنّ جنونه) فأسندت الفعل إلى المصدر، فالعلاقة هنا مصدرية.

خامسًا: المفعولية: مثال ذلك: قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء:٤٥] فأتيت باسم

المفعول، والمراد: اسم الفاعل؛ لأن الحجاب ساتر وليس مستورًا، فأُتي باسم المفعول (مستورًا)، والمراد: اسم الفاعل (ساتر)؛ فهنا تكون العلاقة: المفعولية.

سادسًا: الفاعلية: مثال ذلك: قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة:٢١]، عكس الذي قبله؛ (راضية) اسم فاعل، والمراد: اسم المفعول؛ لأن: العيشة مُرضية وليست راضية، فأُتي باسم الفاعل (راضية)، والمراد: اسم المفعول (مُرضية)، فهنا تكون العلاقة: الفاعلية.

فهذا هو المجاز العقلي.

هناك نوع آخر من المجاز يقال له: **المجاز المرسَل**: وهو استعمال لفظٍ في غير المعنى الذي وُضِع له.

والمجاز الْمُرسَل له علاقات أخرى غير العلاقات التي ذكرناها هنا في المجاز العقلي؛ وهي: السببية، والمسببية، الجزئية، والكلية، والحالية، والمحلية، واعتبار ما كان، واعتبار ما يكون، وسوف يأتي ذِكْره في عِلْم البيان.

لكن نذكر هنا أن هناك علاقة مشتركة بينهما: وهي السببية؛ لكنها في المجاز العقلي تكون في سياقٍ فيه إسناد فِعْل إلى غير ما هو له، وفي المجاز المرسل: لا تكون كذلك.

الْبَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

الجملة الخبرية فيها مُسند ومُسنَد إليه.

المسنَد إليه: هو المبتدأ في الجملة الاسمية، وهو الفاعل أو ما يقوم مقامه في الجملة الفعلية.

فإذا قلت: (زيدٌ قائم) فالمسنَد إليه هو (زيد) وهو المبتدأ.

وإذا قلت: (قام زيدٌ) فالمسنَد إليه هو: (زيد) وهو الفاعل.

فهنا يتكلم عن أحوال المسنَد إليه.

قال:

١٩- الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلإِنكَارِ وَالاحْتِرَازِ أَوْ لِلاخْتِبَارِ

الحال الأولى من أحوال المسنَد إليه: الحذف.

«**الحَذْفُ**» أي: يكون حَذْف المسنَد إليه لأغراضٍ، وذَكَر أربعة أغراض، وهي: «**لِلصَّوْنِ وَلِلإِنكَارِ وَالاحْتِرَازِ أَوْ لِلاخْتِبَارِ**».

أغراض حذف المسنَد إليه:

الغرض الأول: الصَّوْن؛ أي: إرادة صَوْن الْمُسنَد إليه عن أن يُذْكَر، أو صَوْن اللسان عن ذِكْر المسنَد إليه.

الحالة الأولى: إرادة صَوْن الْمُسنَد إليه عن أن يُذْكَر؛ تعظيمًا له أن يُذْكَر في هذا السياق.

مثال ذلك: قول الله سبحانه وتعالى عن الجن، قالوا: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن:١٠] فعند ذكر إرادة الرَّشد قالوا: ﴿أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ﴾ [الجن:١٠] صَرّحوا بذَكَر المسنَد إليه، وعند ذكر إرادة الشر قالوا: ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجن:١٠] فَصَانوا المسنَد إليه عن أن يُذْكَر.

وكل خير وشر هو بيد الله سبحانه وتعالى، يهدي مَنْ يشاء ويُضِلّ مَنْ يشاء ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام:٣٩] لكن في البلاغة يَحسُن عند الحديث عن شرٍّ صون ذكر الله سبحانه وتعالى في هذا السياق.

كذلك قول إبراهيم -عليه السلام-: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾ [الشعراء: ٧٨- ٨٠] فعند ذكر الهداية والإطعام والسقيا والشفاء قال: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾ [الشعراء: ٧٨- ٨٠] فأسندها إلى الله سبحانه وتعالى، وعند ذكر المرض قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ﴾ [الشعراء:٨٠]

فأسند المرض إلى نفسه.

الحالة الثانية: إرادة صَوْن اللسان عن ذِكْر المسنَد إليه؛ تحقيرًا له.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [البقرة:١٨] والتقدير هم صم بكم عمي، أي: المنافقون.

الغرض الثاني: الإنكار؛ مثال ذلك: لو قال قائل: (زيدٌ شجاع) وأنت تريد أن تُنكِر عليه فتقول: (جبانٌ)، لم تَقُل: (زيدٌ جبانٌ)، فحذفت المسنَد إليه (وهو المبتدأ) في سياق الإنكار لقول القائل.

الغرض الثالث: الاحتراز؛ والمقصود به: الاحتراز عن العبث في الكلام بذِكْر شيء مفهومٌ من السياق لا حاجة إلى ذِكْره.

مثال ذلك: إذا سُئل زيدٌ عن اسمه فقيل: (ما اسمك؟) فيجيب يقول: (زيدٌ)، وكان الأصل أن يقول: (اسمي زيدٌ) لكن هنا لا داعي لهذا لوضوحه من السياق.

وكذلك إذا قيل: (مَنْ حَضَر؟) فيقال: (زيدٌ)، والتقدير: (حَضَر زيدٌ)، لكن لا داعي لذِكْره لكونه مفهومًا من السياق.

الغرض الرابع: الاختبار؛ أي: اختبار المستمع، هل ينتبه للقرائن التي تدل على المحذوف أو لا؟

وقيل: الاختبار أن المتكلم يريد أن يُبَقِّي خط رَجعة، إذا وَجَد أن الْمُخاطَب لا يُقِرّ له بذلك فيكون لم يُصَرِّح بشيءٍ يُدينه.

مثال ذلك: لو قُتِل قتيل، والمتكلم يعرف القاتل، فيقول: (لَمّا قَتَل القتيلَ فَعَل كذا) ولم يَقُل: (لَمّا قَتَل فلان) أي: لم يُصَرِّح باسم الفاعل؛ اختبارًا للمستمِع أو المخاطَب؛ فلو قال المستمع له: (تقصد فلانًا) فحينئذٍ يعرف أنه مُقِرٌّ له بهذا، لكن إذا وَجَد أن المستمِع أو الْمُخاطَب ذَكَر اسم شخص آخر، فيكون عنده خط رَجعة أنه لم يُصَرّح بالاسم.

فهذا غرضٌ من الأغراض التي تدعو إلى حَذْف المسنَد إليه؛ اختبار المخاطَب هل هو مُنتبِه أو مُقِرٌّ له بأن المسنَد إليه هو نفس الذي يقصده المتكلِّم أو أنه غير منتبه لذلك، أو غير مُقِرٍّ له بذلك.

ثمّ قال:

٢٠- وَالذِّكْـرُ لِلتَعْظِيـمِ وَالإِهَانَةِ وَالْبَسْـطِ وَالتَّنْبِيـهِ وَالْقَرِينَـةِ

الحال الثانية من أحوال المسنَد إليه: الذكر.

ذَكَر خمسة أغراض لذكر المسند إليه؛ وهي: التَّعْظِيم، والْإِهَانَة، وَالْبَسْط، وَالتَّنْبِيه، وَالْقَرِينَة.

الغرض الأول: التعظيم: أي: تعظيم المسند إليه.

لو أن قائلًا قال مثلًا: (مَنْ نبيك؟) فتقول: (سيد المرسلين نبيي) فتذكر المسنَد إليه (المبتدأ) بلقبٍ فيه تعظيمٌ وتشريف، فهنا الغرض من ذِكْر المسنَد إليه هو التعظيم.

الغرض الثاني: الإهانة: أي: إهانة المسند إليه.

مثلًا إذا قال القائل: (مَنْ حَضَر؟) فتقول: (الكذاب حَضَر)؛ فتذكر المسنَد إليه (المبتدأ) بلقبٍ فيه إهانة وتحقير؛ فهنا الغرض من ذِكْر المسنَد إليه هو الإهانة.

الغرض الثالث: البسط: أي: بَسْط الكلام وتطويله[١].

مثال ذلك الآيات الكريمة في قصة نبي الله موسى -عليه السلام- لَمّا سأله الله سبحانه وتعالى قال: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾ [طه:١٧].

فقال: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه:١٨]

---

[١] فائدة: من الأخطاء الشائعة في الاستعمال: استعمال البسيط بمعنى السهل، لكن البسيط بمعنى الْمُطَوَّل الْمُوَسّع؛ وسبب ذلك الخطأ أنه في العادة كلما يُتوسّع في الكلام كلما تَسهُل العبارة.

أولًا: قوله: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه:١٨]؛ أتى بالمبتدأ (هي)، مع أنه يمكن حذف اختصارًا، ولكنه ذكره لغرضٍ بلاغي؛ وهو بَسط الكلام، أي: تطويل الكلام مُلْتَذًّا بتكليم الله سبحانه وتعالى.

ثانيًا: قوله: ﴿عَصَايَ﴾ [طه:١٨] أضافها إلى نفسه.

ثالثًا: أخذ يعدّ في فوائدها، مع أنه الله سبحانه وتعالى لم يسأله عن فوائد العصا، وإنما قال: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾ [طه:١٧] فكان يكفي أن يقول: (عصا)، لكنه بَسَط الكلام قال: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه:١٨].

الغرض الرابع: التنبيه: وهو التنبيه على غباوة السامع؛ وذلك عند ظهور قرينةٍ دالةٍ على المسنَد إليه، ولكن مع ذلك يذكره.

مثال ذلك: لو قال: (ماذا قال عمرو؟)، فالأصل أن يقول: (قال: كذا وكذا)، لكن إذا قال المجيب: (عمرو قال: كذا وكذا)، هنا كلمة (عمرو) ليس هناك داعٍ لذِكْرها؛ لوجود قرينة تدل عليه، فلو أراد أن يحذفه لحذفه، لكن إذا كان في سياقٍ معين يريد المتحدث أن يُنَبِّه على أن السامع لا يفهم إلا بمزيد التكرار وتوضيح الواضحات؛ لغباوته، فيقول له: (عمرو قال: كذا وكذا) مع كونه مُستغنيًا عن ذِكْره.

الغرض الخامس: القرينة: والمقصود بها: ضَعْف التعويل على القرينة.

مثال ذلك: لو أن قائلًا قال: (مَنْ دَخَل ومَنْ خَرَج؟) فلو قال قائلٌ مثلًا: (زيدٌ وعمرو)، لَمَا اتضح المعنى: أيّهما الذي دخل، وأيّهما الذي خرج، فإذا قال: (زيدٌ

دخل وعمرو خرج، أو دخل زيدٌ وخرج عمرو)، فهنا لا بد من ذِكْر المسنَد إليه؛ لضَعْف القرينة التي تدل عليه، وذلك حتى يتضح المعنى.

الحال الثالثة من أحوال المسنَد إليه: التعريف والتنكير.

فالمسند إليه قد يكون معرفةً وقد يكون نكرةً؛ مثال ذلك: الفاعل يمكن أن تقول: (حَضَر رجل أو تقول: حَضَر الرجل)، إذا قلت: (حَضَر رجلٌ) الفاعل: نكرة، وإذا قلت: (حَضَر الرجل) فالفاعل معرفة.

والمعرفة أنواع: بعضهم يعدها ستة أنواع، وبعضهم يعدها سبعة أنواع.

كما قال القائل:

إنَّ الْمَعَارِفَ سَبعَةٌ فيها كَمُل أَنا صَالحٌ ذَا ما الفَتَى ابنِي يَا رَجُل

(إنَّ الْمَعَارِفَ سَبعَةٌ) أي: سبعة أنواع أو أقسام.

(فيها كَمُل) أي: في هذه الجملة كَمُل التمثيل على أنواع المعارف كلها.

(أنا): هذا مثالٌ للضمير من المعارف.

(صالحٌ): هذا اسم رجل، مثالٌ للعَلَم من المعارف.

(ذَا): هذا مثالٌ لاسم إشارة من المعارف.

(ما): هذا مثالٌ لاسم موصول من المعارف.

(الفَتَى): هذا مثالٌ للمعرّف ب (أل) من المعارف.

(ابنِي): (ابن) مضاف، و(ياء المتكلم) ضمير، هذا مثالٌ للمعرّف بالإضافة من المعارف.

هذه ستة أنواع من أنواع المعارف أكثر النحاة يقتصرون عليها.

هناك نوع سابع: (يا رجل) إذا نادى نكرةً لكن قَصَد شخصًا بعينه، فمن النحاة مَنْ يعدّ هذا من أنواع المعارف؛ وهو المنادى النكرة المقصودة.

والنكرة المقصودة: أنّ تخاطب شخصًا بعينه، وتقول: (يا رجل افعل كذا).

فهذه أنواع المعارف السبعة؛ وهي مُرَتّبة في هذا البيت الذي ذكرناه على حسب الأعرف فالأعرف، أي: أَعْرَفُهَا: الضمير، ثم العَلَم، ثم أسماء الإشارة، ثم الاسم الموصول.. وهكذا.

بدأ الناظم بذكر النوع الأول من المعارف؛ وهو إذا كان المسنَد إليه ضميرًا؛ فقال:

٢١- وَإِنْ بِإِضْمَـارٍ تَكُـنْ مُعَرِّفَا فَلِلْمَقَامَـاتِ ٱلثَّـلاَثِ فَاعْرِفَـا

«وَإِنْ بِإِضْمَارٍ تَكُنْ مُعَرِّفَا»: أي: إذا اخترت أن تجعل المسنَد إليه معرفة، ونوع المعرفة فيه: الضمير.

«فَلِلْمَقَامَاتِ ٱلثَّلاَثِ فَاعْرِفا»: فعليك أن تعرف المقامات الثلاث.

قوله: «فَاعْرِفا»: أصلها (فاعرفَنْ) وأُبدلت نون التوكيد الخفيفة أَلِفًا.

والمقامات الثلاث هي:

- مقام التكّلم.
- ومقام الخطاب.
- ومقام الغيبة.

لأن الضمير إما أن يكون ضمير المتكلم؛ مثل: (أنا، ونحن)، أو ضمير خطاب مثل: (أنتَ، أنتم)، أو ضمير غيبة مثل: (هو، هم).

وإذا كان المقام مقام غيبة؛ فيُشترط تَقَدُّم ذِكْر ما يعود عليه الضمير إما لفظًا وإما معنى، وإمّا أن تدل عليه قرينة.

١- مثال عودة الضمير على المذكور لفظًا: قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٣٧]، (هو) ضمير غائب يعود على مذكورٍ لفظًا وهو (الله).

٢- مثال عودة الضمير على المذكور معنًى: قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨]، (هو) تعود على العدل المفهوم معنًى من قوله: ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾ [المائدة:٨]، أي: (اعدلوا عَدْلًا)، وهذا العدل أقرب للتقوى.

٣- مثال ما دلت عليه قرينة: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص:٣٢]، المقصود من خلال السياق: الشمس.

وكذلك: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة:٨٣] المقصود من خلال السياق: الروح أو النَّفس.

ثم قال:

٢٢- وَالأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ ... وَالتَّرْكُ فِيهِ لِلْعُمُومِ الْبَيِّنِ

«وَالأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ» أي: الأصل في ضمير الخطاب أن يكون لمعيّنٍ تقصده.

«وَالتَّرْكُ فِيهِ»: أي: وقد يُترَك التعيين في ضمير الخطاب أحيانًا.

«لِلْعُمُومِ الْبيِّنِ»: أي: للدلالة على العموم الواضح؛ فلا يكون الْمخاطَب شخصًا بعينه، وإنما يشمل كل مُخاطَب.

مثال ذلك: قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[السجدة: ١٢]، فاعل (ترى): ضمير خطاب تقديره: أنت، والخطاب هنا ليس لنبيّنا محمد عليه الصلاة والسلام بخصوصه، ولا هو لشخصٍ بعينه، وإنما هو لكل مخاطَب.

ثم ذكر الناظم النوع الثاني من المعارف؛ وهو إذا كان المسنَد إليه عَلَمًا؛ فقال:

٢٣- وَعَلَمِيَّةٌ فَلِلإِحْضَارِ أَوْ قَصْدِ تَعْظِيمٍ أَو احْتِقَارِ

«وَعَلَمِيَّةٌ فَلِلإِحْضَارِ»: أي: الْمُسنَد إليه يكون عَلَمًا، لثلاثة أغراض:

الغرض الأول: «فَلِلإِحْضَارِ»: أي: لإحضار معناه في ذِهْن السامع باسمه الخاص ليتميّز عن غيره.

مثال ذلك: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، حيث أتى بالعَلَم وهو اسمه عزّ وجلّ (الله)؛ ليحضر المعنى في ذِهْن السامع، ويتميّز المقصود.

الغرض الثاني: «أَوْ قَصْدِ تَعْظِيمٍ»، أي: إذا جعلت المسنَد إليه عَلَمًا، ونوع هذا العَلَم أنه لَقبٌ من تلك الألقاب التي تفيد المدح، فهذا فيه تعظيم المسنَد إليه.

مثال ذلك: الفاروق، فبدلًا من أن تقول: (حَضَر عمر بن الخطاب)، تقول: (حَضَر الفاروق)، حيث (الفاروق) هنا هو المسنَد إليه، فأتيت بلقبٍ يفيد المدح.

الغرض الثالث: «أَو احْتِقَارِ»، أي: إذا جعلت المسنَد إليه عَلَمًا، ونوع هذا العَلَم أنه لَقبٌ من تلك الألقاب التي تفيد الذمّ، فهذا فيه احتقار للمسنَد إليه.

مثال ذلك: (الكذّاب) فبدلًا من أن تقول: (مات مُسيلمة)، تقول: (مات الكذّاب)، حيث (الكذّاب) هنا هو المسنَد إليه، فأتيت بلقبٍ يفيد الذمّ.

فائدة: قد يكون اللقب ذمًا فينقلب مدحًا؛ مثال ذلك: كان قوم من العرب يقال لهم: (بنو أنف الناقة)، وكانوا يُذَمّون بهذا اللقب في أول الأمر، ولا يحبون أن يُنادَوا به، حتى قال الشاعر:

قَوْمٌ هُمُ الأَنْفُ وَالأَذْنَابُ غَيْرُهُم ... وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْف النَّاقَةِ الذَّنَبَا

(قَوْمٌ هُمُ الأَنْفُ) أي: هُم أنف الناقة، وأنف الناقة هذا أشرف شيء فيها، وغيرهم أذناب، أي: ذيول؛ فصاروا يفتخرون بهذا اللقب بعد ذلك.

ثم انتقل بعد ذلك إلى النوع الثالث من أنواع المعارف، فقال:

٢٤- وَصِلَـةٌ لِلجَهـلِ وَالتَّعْظِيـمِ ... لِلشَّـانِ وَالإِيمَـاءِ وَالتَّفْخِيـمِ

«**وَصِلَةٌ**» أي: يُؤتَى بالمسنَد إليه معرفةً، ونوع هذه المعرفة: أنه اسم موصول؛ لأربعة أغراض:

الغرض الأول: «لِلجَهلِ»؛ أي: الجهل بأحوال المسنَد إليه، إلا ما ذُكِر في الصلة.

مثال ذلك: شخصٌ لا تعرف شيئًا عن أحواله إلا أنك قابلته في المسجد يوم الجمعة، فتقول: (جاء الذي قابلتُه يوم الجمعة).

فتأتي بالفاعل اسم موصول؛ لأن الاسم الموصول يأتي بعده صِلة تُوَضِّح شيئًا من أحواله، فكان ذلك وسيلةً لتعريفه؛ لأنك تجهل بقية أحواله.

الغرض الثاني: «**وَالتَّعْظِيمِ لِلشَّانِ**»: أي لتعظيم شأن المسنَد إليه.

مثال ذلك: قول الفرزدق وهو يفتخر بآبائه وأجداده:

إنّ الذي سَمَكَ السّماءَ بَنى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أعَزُّ وَأطْوَلُ

فبدلًا من أن يقول: (إنّ الله بَنَى لنا بيتًا)، قال: (إنّ الذي سَمَكَ السّماءَ بَنَى لنا بيتًا)، فعَبّر عن اسم الله عز وجل باسمٍ موصول مع صلته يفيد تعظيمًا.

الغرض الثالث: «**وَالإِيمَاءِ**»، أي: الإشارة إلى وجه بناء الخبر.

مثال ذلك: قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ [لقمان:٨]، فأتى بالاسم الموصول، ثم معه صلة: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة:٢٥]، فيها إشارة للسبب الذي استحقوا به ما ذُكِر: ﴿لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ [لقمان:٨].

ومثله أيضًا: إذا خاطبت الطلاب الذين نجحوا في الاختبار، فبدلًا من أن تقول لهم: (أنتم نجحتم)، تقول: (الذين ذاكروا واجتهدوا نجحوا في الاختبار)، فتأتي بالاسم الموصول وما بعده؛ للإشارة إلى وجه الاستحقاق لِمَا ذُكِر في هذه الجملة الخَبرية.

الغرض الرابع: «**وَالتَّفْخِيمِ**»: والتفخيم أخصّ من التعظيم؛ فالتفخيم: هو مبالغة في التعظيم مع تهويلٍ للأمر.

مثال ذلك: قول الله عز وجل: ﴿فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾

[طه:٧٨] (غشيهم) أي: غَطّاهم الغرق، و(اليم): هو البحر الذي غرقوا فيه، و(ما) اسم موصول؛ أي: غطّاهم من البحر الذي غطّاهم:

فكان في استعمال الاسم الموصول هنا تفخيم، أي: تعظيمٌ مقرون بتهويل لما حصل لهم.

ثم انتقل بعد ذلك إلى النوع الرابع من أنواع المعارف، فقال:

٢٥- وَبِإِشَـارةٍ لِذِي فَهْـمٍ بَطِـي فِي الْقُـرْبِ وَالْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّـطِ

«**وَبِإِشَارةٍ**» أي: من أنواع المعارف: اسم الإشارة.

«**لِذِي فَهْمٍ بَطِي**» أي: لذي فَهْمٍ بطيءٍ.

فالغرض من الإتيان باسم الإشارة: هو بُطء فَهْم المستمع؛ فهو يحتاج إلى أن تشير إشارة حسّية حتى يفهم المراد بكلامك، فهذا غرض من أغراض استعمال اسم الإشارة.

«**فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ**» بَيّن أن اسم الإشارة قد يُؤتى به للإشارة إلى القريب، أو البعيد، أو المتوسط.

فالإشارة إلى القريب نستعمل لها: (ذا) بدون أي إضافات في آخرها، ويمكن أن يضاف لها في أولها (هاء التنبيه)، فتصبح (هذا).

والإشارة إلى البعيد نستعمل لها: (ذلك)؛ وهي (ذا) التي يُشار بها للقريب، يضاف لها في آخرها اللام التي تفيد البُعد، مع الكاف الدالة على الخطاب.

والإشارة إلى التوسط بينهما نستعمل لها: (ذاك)؛ تأتي بالكاف فقط من غير اللام.

ثم انتقل بعد ذلك إلى النوع الخامس من أنواع المعارف، فقال:

٢٦- وَأَلْ لِعَهْـدٍ اَوْ حَقِيقَـةٍ وَقَدْ تُفِيـدُ الاسْـتِغْرَاقَ أَوْ لِمَا انْفَرَدْ

«**وَأَلْ**» أي: الْمُعَرَّف ب (أل)، تكون (أل) فيه نوعان:

١- «**لِعَهْدٍ**» قد تأتي (أل) للعهد؛ ويقال لها: (أل) العهدية.

٢- «**اَوْ حَقِيقَةٍ**» وقد تأتي (أل) لبيان الحقيقة، «**وَقَدْ تُفِيدُ الاسْتِغْرَاقَ**» وقد تأتي (أل) الحقيقة للاستغراق، «**أَوْ لِمَا انْفَرَدْ**» وقد تأتي لفردٍ مُبهمٍ من أفراد جنسه.

النوع الأول: (أل) التي للعهد، ويقال لها: (اللام) العهدية:

وهي التي تدل على فردٍ معهودٍ بين المخاطَبين في الخارج.

والعهد ثلاثة أقسام:

١- العهدِ الذِكْري: أي: أنه مَرّ ذِكْره؛ إمّا صريحًا، أو كنايةً.

فمثال الذكر الصريح قول الله تعالى ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[المزّمل: ١٥- ١٦] أي: هذا الرسول الْمُعيّن المقصود الذي مَرّ ذِكْره في الكلام.

وكذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٖۖ﴾ [النور:٣٥] أي: هذا المصباح الْمُعيّن المعهود الذي مَرّ ذِكْره في الكلام، ثم قال: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾ أي: الزجاجة المعينة التي مَرّ ذِكْرها في الكلام.

ومثال الذكر الكنائي قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾ ﴾[آل عمران: ٣٥-٣٦]، من خلال سياق الآية الكريمة وما قبلها نفهم أنه ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ ﴾ [آل عمران:٣٦] الذي طلبته امرأة عمران ﴿كَٱلْأُنثَىٰ ۖ ﴾ [آل عمران:٣٦] التي وُهِبَت لها.

فالذَّكَر هنا ليس على سبيل العموم، وإنما المقصود: الذَّكَر المعين الذي مَرّ ذِكْره كنايةً، حيث لم تُذكر كلمة (ذَكَر)، وإنما كُنِي عنها ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران:٣٥] أي: هي كانت تظنه ذَكَرًا، فليس الذَّكر الذي طلبته كالأنثى التي وُهِبَت لها.

٢- **العهد الذهني**: وهو أن ينصرف ذهن المخاطَب إلى شيءٍ بعينه، كما في قول القائل: (طُفْت بالبيت) لن يفهم المخاطَب أي بيت، وإنما سيفهم بيتًا معيّنًا الذي يُطاف به، فالمعهودُ في أذهان المخاطَبين أنك إذا ذكرتَ الطواف ببيتٍ فالمقصود الكعبة.

٣- **العهد الحضوري**: وهو أن يكون الشيء حاضرًا موجودًا أمام الْمُخاطَبين؛ بحيث إذا عَرّفته ب (أل) انصرف الحديث إليه، كأن يكون أمام الْمُخاطَب كتاب، فتقول له: (افتح الكتاب)، فيفهم أن المقصود هو الكتاب الذي أمامه، أو يكون واقفًا أمام سيارته، فتقول له: (افتح السيارة) فيفهم أن المقصود هذه السيارة المعينة الحاضرة أمامه.

النوع الثاني: (أل) التي تفيد الحقيقة، ويقال لها: (لام الحقيقة):

وهي ثلاثة أنواع:

١- لام الجنس: وهي الداخلة على الْمُعرّفات عند تعريفها؛ مثال ذلك قولهم: (الإنسان حيوانٌ ناطقٌ) فالمقصود حقيقة الإنسان من حيث هي، بقَطْع النظر عن أفراده.

كذلك في الآية الكريمة السابق ذكرها: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦] من المفسرين مَنْ يأخذها على أنها جنسية، وليست استغراقية ولا عهدية، والمعنى: جنس الذكر من حيث هو خيرٌ من جنس الأنثى من حيث هي، بقطع النظر عن أي سببٍ آخر للمفاضلة، لكن ليس المعنى: (كل ذكرٍ خيرٌ من كل أنثى) هذا ليس صحيحًا؛ لأن امرأة صالحة خيرٌ من آلاف الرجال الكَفَرة.

٢- لام الاستغراق: وهي التي تستغرق جميع الأفراد؛ مثال ذلك: قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:٢]، فنجد أن (أل) في (الإنسان) يمكن حَذْفها ووَضْع لفظ (كل) مكانها، وعرفنا أنها استغراقية من خلال قرينةٍ لفظية؛ وهي الاستثناء: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشعراء:٢٢٧]؛ لأنهم قالوا: (الاستثناء معيار العموم) أي: كونك تستثني من شيء دليل على أن هذا الشيء هو عام.

وكذلك: قول الله سبحانه وتعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام:٧٣] أي: عالمُ كل غيبٍ وكل شهادةٍ، لكن القرينة هنا ليست لفظية، وإنما هي (قرينة الحال) أي: من المعلوم أن الله سبحانه وتعالى يعلم كل غيبٍ وكل شهادةٍ.

٣- لام الانفراد: من أمثلة ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف:١٣] ليس المقصود: كل ذئب، وليس هناك ذئب معهود معين في ذِهْن يعقوب عليه السلام، ولا مَرّ ذِكْر ذئب بعينه حتى يقصده، وإنما المقصود هنا: فردٌ مبهم من أفراد جنسه، فالمعنى هنا: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف:١٣] أي: ذئبٌ من الذئاب.

ثم انتقل بعد ذلك إلى النوع السادس من أنواع المعارف، فقال:

٢٧- وَبِإِضَافَةٍ فَلِاخْتِصَارِ نَعَمْ وَلِلذَّمِّ أَوِ احْتِقَارِ

«**وَبِإِضَافَةٍ**» أي: من أنواع المعارف: المضاف إلى معرفة، والإضافة تفيد غرضين:

«**فَلِاخْتِصَارِ**» أي: الغرض الأول الاختصار.

«**نَعَمْ وَلِلذَّمِّ أَوِ احْتِقَارِ**» أي: الغرض الثاني: الذم، والاحتقار.

وقوله: «**نَعَمْ**» هذا حشو، وهي كل كلمة يُؤتَى بها لتكميل الوزن، وليست قَيْدًا عِلْمِيًّا؛ أي: ليس فيها فائدة علمية.

الغرض الأول: الاختصار: فالإضافة فيها اختصارٌ في الكلام؛ مثال ذلك: (كتابي مفتوحٌ)، فإذا أردت أن تُعَبِّر عن المسنَد إليه: (كتابي) بغير الإضافة، ستقول: (الكتاب الذي أملكه، أو الكتاب الذي هو لي)، فمن بلاغة الإضافة الاختصار؛ لأن (الياء) دلت على معنى بِضْع كلمات.

الغرض الثاني: الذم والتحقير: مثال ذلك: لو كان زيد أبوه ظالمٌ، فتقول عنه: (ابن الظالم حَضَر)، فالإضافة هنا أضافت ذَمًّا له أو تحقيرًا له.

بعد أن انتهى من الحديث عن تعريف المسنَد إليه والأغراض البلاغية في تعريف المسنَد إليه، قال:

٢٨- وَإِنْ مُنكَّـرًا فلِلتَّحقِـيرِ وَالضِّـدِّ وَالإِفْـرَادِ وَالتكْثِـيرِ

٢٩- وَضِـدِّهِ وَالْوَصْـفُ لِلتَّبْيِين وَالمَدْحِ وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِينِ

«وَإِنْ مُنكَّرًا» أي المسنَد إليه قد يكون نكرةً؛ وذلك لخمسة أغراض:

١- «فلِلتَّحقِيرِ» أي: أول غرضٍ من تنكير المسنَد إليه: التحقير.

٢- «وَالضِّدِّ» أي: ضد التحقير؛ وهو التعظيم.

٣- «والإِفْرَادِ» أي: التنكير لقَصْد الإفراد.

٤- «وَالتكْثِيرِ» أي: التنكير لقَصْد التكثير.

٥- «وَضِدِّهِ» أي: ضد التكثير؛ وهو التقليل.

الغرض الأول: التحقير؛ من أمثلة ذلك: قول الله سبحانه: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة:٩٦] هنا تنكير حياة للتحقير[١]، أي: هُم حريصون على أي حياةٍ حتى لو كانت حياةً في ذُلٍّ وحقارةٍ.

الغرض الثاني: التعظيم؛ من أمثلة ذلك: قول الله سبحانه: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الصافات:١٠٩]، فالغرض من تنكير السلام: التعظيم، أي: ﴿سَلَٰمٌ﴾ عظيمٌ كثيرٌ جليل القدر، أي: سلام عظيم القدر ﴿عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الصافات:١٠٩].

وكذلك قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، أي: ﴿هُدًى﴾ [البقرة:٢] عظيم

---

[١] حياة في الآية ليست مسنَدًا إليه، وإنما ذُكر ذلك كمثال على مطلق التنكير للتحقير، فلينتبه.

جليل القدر ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢].

وكذلك مَثّل الشُّراح ببيتٍ لابن أبي السِّمط، قالوا: اجتمع فيه التعظيم والتحقير في بيتٍ واحد؛ حيث نَكّر الكلمة مرتين؛ مرةً للتعظيم، ومرةً للتحقير، فقال يمدح رجلًا:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ

(لَهُ حَاجِبٌ): أي: له ما يمنعه (عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ).

(وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ) أي: المعروف (حَاجِبُ) أي: بابه مفتوح لكلِّ مَنْ طَلَب الإحسان أو المساعدة، ليس عنده حاجب يمنع الناس من الدخول عليه.

فقوله في الشطر الأول: (لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ)؛ جاءت (حاجب) هنا نكرة، في هذا السياق تفيد التعظيم؛ لأن المانع الذي يمنع من القبائح عظيم وممدوح.

وقوله في الشطر الثاني: (وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ) جاءت (حاجب) هنا نكرة، في هذا السياق تفيد التحقير؛ لأن المانع الذي يمنع الإحسان ويمنع المعروف حقير مذموم.

الغرض الثالث: قَصْد الإفراد: مثاله قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشَّرح: ٥- ٦] (يُسْر) هنا لَمّا نُكِّرت أفادت أنه يُسْرٌ واحد في كل آية، غير اليُسر الآخر، بخلاف العُسر الذي جاء مُعرّفًا، و(أل) فيه عهدية، تعود على العسر الذي مَرّ ذِكْره من قبل.

ولهذا قال النبي ﷺ: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسريْن»[١].

الغرض الرابع: التكثير؛ مثال ذلك: قول الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الأنعام:٣٤] أي رُسلٌ كثيرون، فهنا (رُسل) نكرة أفادت التكثير.

الغرض الخامس: التقليل؛ مثال ذلك: قول الله سبحانه: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة:٧٢] أي: أقل قَدْرٍ من رضوان الله تعالى هو أكبر من نعيم الجنة الآخر، من القصور والطعام والشراب والحور العين، في هذا السياق (رضوان) نُكِّرت لتفيد التقليل.

ثم قال في باقي البيت التاسع والعشرين:

٢٩-..... وَالْوَصْـفُ لِلتَّبْيِـين وَالمَدْح وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِينِ

«وَالْوَصْفُ» أي: وَصْف الْمُسنَد إليه سواءً أكان نكرةً أو معرفةً لَه أربعة أغراض:

الغرض الأول: «لِلتَّبْيِين» وهو التوضيح؛ وذلك عندما يكون المسنَد إليه فيه غموض، فتَصِفه حتى تُوَضّحه للسامع؛ مثال ذلك: قولنا: (الفَرَضيّ العالمُ بالفرائضِ يعرفُ الحساب).

الفرضي: مبتدأ، ثم العالِم: وَصْف لهذا المبتدأ، فائدته: التبيين؛ لأن المستمع قد لا يفهم المقصود بالفَرَضي، فتقول: الفَرَضي العالم بالفرائض، أو العالِم

---

[١] ضعيف مرفوع: أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين المستدرك على الصحيحين رقم (٣٩٥٠)، وقال: مرسل، ووافقه الذهبي، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٩/ ٣٢٧)، وفي ضعيف الجامع الصغير وزيادته رقم (٤٧٨٤)، وقد صحّ موقوفًا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مصنف ابن أبي شيبة رقم (١٩٤٨٦)، (٣٣٨٤٠)، والمستدرك على الصحيحين للحاكم رقم (٣١٧٦)، وشعب الإيمان للبيهقي رقم (٩٥٣٨).

بالمواريث، فهذا الوصف هو شَرْحٌ وتفسير للمقصود بالفَرَضي، فأفاد التوضيح، عندما يكون المسنَد إليه فيه غموضٌ، فتَصِفه حتى تُزيل هذا الغموض.

الغرض الثاني: «والمَدْحِ»، مثل قولك: (زيدٌ الفقيه حَضَر)، فوصفته هنا بالفقه لغرض مَدْحه.

الغرض الثالث: «وَالتَّخْصِيصِ»؛ وهو تقليل الاشتراك إن كان المسنَد إليه نكرة، ورَفْع الاحتمال إن كان معرفة.

مثال تقليل الاشتراك إذا كان الْمُسنَد إليه نكرةً: لو قلت: (رجلٌ حَضَر) فهذا يَعُمّ كل الرجال، فإذا قلت: (رجلٌ طويلٌ حَضَر) قَل الاشتراك، فأصبحت كلمة (رجل) ليست دالة على كل الرجال، وإنما على قِسمٍ منهم، الذين وُصفوا بهذا الوصف.

ومثال رفع الاحتمال إذا كان المسنَد إليه معرفةً: لو قلت: (الرجل مسافرٌ) فكأن أصبح عندك احتمالان؛ إما أن تقصد الرجل القصير أو الطويل، فإذا قلت: (الرجل الطويل مسافر) فهذا الوصف رَفَع الاحتمال.

الغرض الرابع: «وَالتَّعْيِينِ»: التعيين شَرْطٌ في إفادة الوصف (المدح، أو الذّم)، فإذا كان الموصوف غير مُعيَّن فالوصف حينئذٍ يفيد التخصيص، مثل: (الرجل الطويل).

مثال الذم: قول القائل: (إبليس اللعين ضال) فهنا حتى يكون هذا الوصف (اللعين) مفيدًا للذم لا بد أن يكون الْمُخاطَب يعرف أن إبليس مخلوق مُعيّن، ليس هناك إبليس لعين، وإبليس آخر غير لعين، فإذا وصفته باللعين يفيده هذا

الوصف (الذَّم).

ومثال المدح: قول الله عز وجل: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾ [الحشر:٢٤]، فالله عز وجل معلومٌ مُعَيّنٌ عند الْمُخاطَب، وهو واحدٌ لا شريك له في اسمه، فلمّا جاء الوصف ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر:٢٤] أفاد المدح.

ثم تكلم الناظم رحمه الله عن أغراض تأكيد المسنَد إليه، فقال:

٣٠- وَكَوْنُـهُ مُؤَكَّـدًا فَيَحْصُـلُ لِدَفْـعِ وَهْـمِ كَوْنِـهِ لاَ يَشْـمَلُ

٣١- وَالسَّـهْوِ وَالتَّجَـوُّزِ المُبَـاحِ ثُـمَّ بَيَانُـهُ فَلِلإِيضَـاحِ

«وَكَوْنُهُ مُؤَكَّدًا» أي: المسند إليه إذا كان مؤكدًا «فَيَحْصُلُ»: أي: يحصُل لذلك أغراضٌ تُستفاد من هذا التأكيد:

الغرض الأول: «لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِهِ لاَ يَشْمَلُ» أي: لِدَفْع وَهْم كَوْن المسنَد إليه لا يشمل جميع أفراده؛ مثال ذلك: قول الله عز وجل: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحِجر:٣٠] فهنا المسنَد إليه أَكّده الله سبحانه تعالى مرتين، فقال: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحِجر:٣٠]، والغرض من التأكيد دَفْع تَوَهُّم عدم شمول المسنَد إليه؛ حتى لا يُظَنّ أن المقصود ملائكة بعينهم هُم الذين سجدوا، وليس جميع الملائكة، فالتأكيد هنا أفاد العموم، ودَفَعَ تَوَهُّم عدم العموم أو عدم الشمول.

الغرض الثاني: «وَالسَّهْوِ» أي: دفْع تَوَهُّم سهو المتكلم؛ مثال ذلك: إذا قال القائل: (حَضَرَ زيدٌ) وكان الكلام مُستغربًا، والمخاطبون لا يتوقعون حضور زيد، فقد يُتوَهّم أنه سَهَا، وأنه يقصد (حَضَر عمرو)، فإذا قال: (حَضَر زيدٌ نفسه) فأكّد

المسنَد إليه، فيكون التأكيد في هذا السياق لدَفْع احتمال السهو.

الغرض الثالث: «**وَالتَّجَوُّزِ المُبَاحِ**» أي: دَفْع تَوَهُّم أن المتكلم أراد المجاز المباح؛ مثال ذلك: إذا قال القائل: (جاء الأمير) فقد يُظَنّ أن المتكلم أنه يقصد (جاء رسولٌ من قِبَل الأمير، أو مندوبٌ من قِبَل الأمير)؛ لأن هذا من التّجوّز المباح في الكلام، فإذا أراد المتكلم أن يدفع تَوَهُّم أنه قَصَد المجاز، ويريد أن يؤكد أنه أراد حقيقة الأمر فحينئذٍ يقول: (جاء الأميرُ نفسُه).

ثم قال:

٣١- ..... ثُـمَّ بَيَانُـهُ فَلِلإِيضَـاحِ

٣٢- بِاسْـمٍ بِهِ يَخْتَـصُّ وَالإِبْدَالُ يَزِيـدُ تَقْريـرًا لِمَـا يُقَـالُ

هنا يتكلم عن تقييد المسنَد إليه بعَطْف البيان، وعَطْف البيان هو نفسه البدل المطابِق.

"ثُمَّ بَيَانُهُ" أي: تعطف على المسنَد إليه عَطْف بيان؛ «**فَلِلإِيضَاحِ بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ**» أي: لتوضيح اسمٍ يختصّ بالمسنَد إليه، مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص:٣٤]، هنا (أخي) مبتدأ، وهو المسنَد إليه، و(هارون) عَطْف بيانٍ، والغرض منه: هو التصريح باسمه الذي يختصّ به.

ثم قال: «**وَالإِبْدَالُ**» يذكر هنا فائدة الإبدال من المسنَد إليه «**يَزِيدُ تَقْرِيرًا لِمَا يُقَالُ**»، فالبدل فيه زيادة التقرير في ذِهْن السامع، زيادةً على مجرد النسبة الحاصلة بأصل الإسناد؛ مثال ذلك: إذا قال قائل: (نفعني زيدٌ عِلْمه)، فقوله: (نفعني زيد)

يفيد المعنى الذي حصل من الإسناد، أن زيدًا قد نفعه، لكن مزيد التقرير حصل بالبدل حيث إنه أعطى فائدةً جديدة، وهي تحديد ما الذي نفعه منه.

ثم قال:

٣٣- والْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ وَرَدُّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ

«والْعَطْفُ» أي: عَطْف النَّسَق؛ وهو العطف بالحروف (الواو، والفاء، وثم،... إلخ)، له غرضان:

الغرض الأول: «تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ» أي: التفصيل مع الاختصار؛ بمعنى بدلًا من أن تقول: (حَضَرَ زيدٌ، وحَضَرَ عمرو)، فتقول: (حَضَرَ زيدٌ وعمرو) فهنا هذا فيه تفصيل المسنَد إليه لأنك وَضّحت أن المسنَد إليه شخصان، وفيه اختصار لأنه أغناك عن إعادة المسنَد في كل مرة.

الغرض الثاني: «رَدُّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ»، كقولك: (حَضَر زيدٌ لا عمروٌ)، فهنا (لا) حرف عطف، و(عمرو) معطوف على زيد، فلعل السامع يحسب أن عمروًا هو الذي حضر، إما وحده وإما مع زيدٍ، فإذا قلت: (حَضَر زيدٌ لا عمرو) فهنا أزلت وَهْمًا عند السامع ورددته إلى الحُكم الصواب.

ثم قال:

٣٤- وَالْفَصْلُ للتَّخْصِيصِ، والتَقْدِيمُ فَلِاهْتِمَامٍ يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ

«وَالْفَصْلُ»: أي: ضمير الفصل، وهو ضميرٌ يؤتَى به بين المبتدأ والخبر، وسُمّي ضمير فَصْلٍ؛ لأنه يفصل أي: يُمَيِّز النعت عن الخبر، هو الاسم الوحيد الذي لا محل له من الإعراب.

«**لِلتَّخْصِيصِ**» أي: الحكمة في الإتيان بضمير الفصل هي التخصيص؛ مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [التوبة:١٠٤] فلو أنه قال: (أن الله يقبل التوبة) هذه لا تفيد التخصيص، أما قوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾ [التوبة:١٠٤] فيه تخصيص، أي: لا يقبلها غيره.

ثم بعد ذلك انتقل إلى مبحث آخر، فقال:

٣٤-..... والتَقْدِيـمُ فَلِاهْتِمَـامٍ يَحْصُـلُ التَّقْسِـيمُ

٣٥- كَالأَصْل وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعَجُّلِ وَقَـدْ يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ إِن وَلِي

٣٦- نَفْيًا، وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ يَـأْتِي كَأَوْلَى وَالْتِفَـاتٍ دَائِـر

«**والتَقْدِيمُ**» أي: تقديم المسنَد إليه، «**فَلِاهْتِمَامٍ**» أي: هناك غرضٌ إجمالي لتقديم المسنَد إليه؛ وهو الاهتمام به، «**يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ**» أي: يمكن تقسيم الاهتمام إلى أقسام أو أغراض:

الغرض الأول: «**كَالأَصْل**» أي: أن الأصل في المسنَد إليه أن يُقَدّم.

الغرض الثاني: «**وَالتَّمْكِينِ**» أي: تمكين المسنَد في ذِهن السامع؛ وهذا يقال له أيضًا: التشويق، وفي هذه الحالة كلما طال الفصل بين المسنَد إليه والمسنَد كلما زاد التشويق، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُوْلَـٰٓئِكَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَـٰبِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧- ٦١].

فقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون:٥٧] هذا المسنَد إليه

(المبتدأ أو اسم إنّ)، فالنَّفْس الآن متشوقة لسماع المسنَد (الخبر)، وهو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ [المؤمنون:٦١]، فلمّا جاء المسنَد والنَّفس متشوقة إليه تَمَكّن من ذِهْن السامع، فهذا هو معنى التمكين.

الغرض الثالث: «**وَالتَّعَجُّلِ**».

التعجُّل نوعان: تَعَجُّل الْمَسَرّة، وتَعَجُّل الإساءة.

فالمسنَد إليه قد يتقدم لتعجيل الْمَسرّة، وقد يتقدم لتعجيل الْمَساءة.

مثال ذلك: (الجنّة للمؤمن)، (جهنّم للكافر)، فالجملة الأولى فيها تقدّم المبتدأ المسند إليه (الجنّة)؛ لتعجيل الْمَسرّة، والثانية فيها تقدّم المبتدأ المسند إليه (جهنّم)؛ لتعجيل الْمَساءة.

الغرض الرابع: «**وَقَدْ يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ**» أي: تقديم المسنَد إليه قد يفيد الاختصاص، «**إِن وَلِي نَفْيًا**» أي: بشَرط أن يأتي المسنَد إليه بعد نَفْي.

مثاله: قول القائل: (ما أنا ضربتُ زيدًا) هذا يفيد الاختصاص، أي: أنا لم أضربه، ولكن ضَرَبه غيري، بخلاف ما لو قال: (أنا لم أضرب زيدًا) فهذا لا يفيد الاختصاص.

ثم قال:

٣٦-..... وَقَدْ عَلَى خِلاَفِ الظَّاهِرِ يَـأْتِي كَأَوْلَى وَالْتِفَـاتٍ دَائِـر

«**وَقَدْ عَلَى خِلاَفِ الظَّاهِرِ يَأْتِي**» أي: قد يأتي الكلام على خلاف الظاهر، وهذا له نوعان: «**كَأَوْلَى**»؛ أي: تنبيهًا على الأَوْلَى، «**وَالْتِفَاتٍ دَائِر**» أي: الالتفات.

النوع الأول: التنبيه على الأَوْلَى، ويقال له: (أسلوب الحَكيم)؛ وهو أن تتلقى المخاطَب أو السائل بغير ما يَتَرقّبه مراعاةً للأَوْلَى، أي: تُنَبّهه على ما هو أَوْلَى وأهم مما يسأل عنه.

مثال ذلك: في كتاب الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٨٩].

﴿هِىَ﴾ مبتدأ؛ مُسنَد إليه، ﴿مَوَٰقِيتُ﴾ خَبر.

هم كانوا يسألون عن الأهلة من جهة كون الهلال يبدو صغيرًا، ثم يكبر، حتى يكتمل بدرًا، ثم يعود يتناقص، فيسألون عن سبب ذلك.

فقال الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٨٩]؛ فأجابهم بغير ما سألوا عنه إرشادًا لهم إلى ما هو الأَوْلَى بهم أن يعرفوه.

النوع الثاني من مجيء الكلام على خلاف الظاهر: هو الالتفات، والغرض منه: هو لَفْت انتباه المستمع.

والالتفات: مُتعلِّق بالضمائر، والضمائر لها ثلاث مقامات:

- مقام التكلّم.
- ومقام الخطاب.
- ومقام الغيبة.

والالتفات أو الانتقال من مقام إلى مقام له ستة أنواع:

النوع الأول: الالتفات من التكلّم إلى لخطاب؛ مثاله: قوله تعالى: ﴿وَمَا لِىَ

﴿لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس:٢٢]، لو خرج السياق على مقتضى الظاهر لقال: (وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه أرجع)، لكنه خرج على خلاف الظاهر فقال: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس:٢٢] فأتى بضمير المخاطَب مع أن المقصود هو المتكلم.

النوع الثاني: الالتفات من التكلّم إلى الغيبة؛ مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة:٢٣]، لو خرج السياق على مقتضى الظاهر لقال: (وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِنَا) لأنه قال: (عبدنا)، لكنه خرج على خلاف الظاهر فقال: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٣] فهذا انتقال من التكلّم إلى غيبة، حيث أتى باسم ظاهر لكنه في معنى ضمير الغيبة.

والمتكلم الذي يتكلم عن نفسه بصيغة الغائب فنٌّ من فنون البلاغة يقال له أيضًا: التجريد.

النوع الثالث: الالتفات من الخطاب إلى التكلّم؛ مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٞ وَدُودٞ﴾ [هود:٩٠]؛ حيث جاء في أولها بأسلوب الخطاب، فقال: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ﴾، ثم انتقل في آخرها لأُسلوب التكلم، فقال: ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٞ وَدُودٞ﴾، وكان الظاهر أن يقول: (إن ربكم)، هنا انتقل من الخطاب إلى التكلّم.

النوع الرابع: الالتفات من الخطاب إلى الغيبة؛ مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ

﴿إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس:٢٢]، حيث قال: ﴿كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ﴾ [يونس:٢٢] هذا خطاب، ثم قال: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس:٢٢] وكان الظاهر أن يقول: (بكم)، هنا انتقل من الخطاب إلى الغيبة.

النوع الخامس: الالتفات من الغيبة إلى التكلّم؛ مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا﴾ [طه:٥٣] حيث قال في أول الآية: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٢]، ثم قال بعد ذلك: ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ [الأنعام:٩٩] انتقل من الغيبة إلى تَكَلُّم.

النوع السادس: الالتفات من الغيبة إلى الخطاب؛ مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٢-٤] ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] فانتقل من الغيبة إلى الخطاب.

البابُ الثَّالِثُ: أَحوَالُ المُسْنَدِ

٣٧- لِمَا مَضَى التَّرْكُ مَعَ القَرِينَهْ وَالذِّكْـرُ أَوْ يُفِيدُنَـا تَعْيِينَـهْ

هنا الباب يتكلم عن «أَحوَالُ المُسْنَدِ» فيقول:

«لِمَا مَضَى التَّرْكُ»: أي: لِمَا مضى من الأغراض في حَذْف المسنَد إليه، يُحذَف المسنَد أيضًا.

والتَّرْك هنا: الحَذْف؛ أي: تَرْك ذِكْر المسنَد؛ لأنه جعل «التَّرْكُ» في مقابل (الذِّكْرُ).

وقد يأتي الترك بمعنى الذكر إذا كان في مقابل الحذف؛ كما جاء في بعض كتب البلاغة: (مواضع حَذْف المسنَد وتَرْكه)، ويعرف ذلك من خلال السياق.

المسنَد إليه كان يُحذَف لأغراض مرّت بنا في البيت التاسع عشر.

١٩- الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلإِنكَارِ وَالاحْـتِرَازِ أَوْ لِلاخْتِبَـارِ

الغرض الأول من أغراض حذف المسنَد الصَوْن؛ هو نوعان:

الأول: صَوْن اللسان عن ذِكْر المسنَد تحقيرًا له:

مثال ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد:٣٣]، فأتى بالمبتدأ المسنَد إليه وهو الله سبحانه وتعالى، وحَذَف الخبر (الْمُسنَد)، والتقدير: (كَمَنْ ليس قائمًا على كلّ نَفْسٍ بما كسبت) وهي الأوثان والمعبودات

التي تُعبَد من دون الله؛ والغَرَض من الحذف هو صَوْن اللسان عن ذِكْره تحقيرًا له.

الثاني: صَوْن المسنَد عن ذِكْره في السياق تعظيمًا له:

مثاله: قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر:٨]، فأتى بالمبتدأ المسنَد إليه، وحَذَف الخبر (الْمُسنَد)، والتقدير: (كَمَنْ لم يُزَيَّن له سوء عمله)؛ والغرض من الحذف هو صون المحمود أن يُذْكَر على اللسان في هذا السياق الذي فيه ذَمّ؛ تعظيمًا له.

وهكذا سائر الأغراض الأخرى المذكورة في حذف المسنَد إليه.

«**مَعَ القَرِينَهْ**»: أي: يُحذَف المسنَد عند وجود قرينةٍ تدل عليه؛ فيكون ذِكْره تطويلًا للكلام بما لا فائدة فيه، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة:٦٢] والمعنى: (فالله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه) فحذ المسنَد الأول من باب الاحتراز لوجود القرينة الدالة عليه، وذلك طلبًا لاختصار الكلام.

ثم قال: «**وَالذِّكْرُ**» أي: كذلك الأغراض التي كان يُذْكَر المسنَد إليه لأجلها هي نفسها أغراض ذِكْر المسنَد.

وقد مَرّ بنا أغراض ذِكْر المسنَد إليه في البيت العشرين، حيث قال:

٢٠- وَالذِّكْـرُ لِلتَعْظِيـمِ وَالإِهَانَةِ وَالْبَسْـطِ وَالتَّنْبِيـهِ وَالْقَرِينَـةِ

فهذه نفسها أغراض ذِكْر المسنَد.

«أَوْ يُفِيدُنَا تَعْيِينَهْ» أي: ويزيد عليها غرضًا آخر؛ وهو: تعيين المسنَد هل هو اسم أو فِعْل؛ لأن المسنَد قد يكون اسمًا أو فعلًا، بخلاف المسنَد إليه فهو اسم دائمًا.

ثم قال:

٣٨- وَكَونُهُ فِعْلًا فَلِلتَّقيدِ بالْوَقتِ مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ

هنا يتكلم عن المسنَد عندما تختار أنك تأتي به فِعْلًا؛ لغرضين:

الغرض الأول: «فَلِلتَّقيدِ بالْوَقتِ»؛ أي: التَّقَيُّد بالزمن؛ الماضي، والحاضر، والمستقبل.

فالفعل الماضي: يدل على حدوث الفعل في الزمن الماضي.

والمضارع: يدل على الحال والاستقبال؛ فيدل على الزمن الحاضر والزمن المستقبل.

والأمر: يدل على طَلب إيقاع الفعل في الزمان المستقبل.

فمن فائدة الإتيان بالمسنَد فِعْلًا أنه يدل على معنى مقترنٍ بزمن؛ لأنه لو كان اسمًا فإنما يدل على معنى غير مقترن بزمن.

الغرض الثاني: «مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ»؛ أي: الدلالة على التجدد والاستمرار.

وهذه الفائدة أظهر ما تكون في الفعل المضارع؛ لأنه دائمًا يفيد التجدد والاستمرار.

مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَٱطۡمَأَنُّواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ﴾ [يونس:٧]، فقوله: ﴿لَا يَرۡجُونَ﴾ يفيد

تجدُّد وتَكَرُّر هذا الفعل، وقوله: ﴿غَٰفِلُونَ﴾ يفيد ثبات هذه الصفة.

فقال:

٣٩- وَاسْـمًا فَلِانْعِدَامِ ذَا وَمُفْرَدَا لأَنَّ نَفْسَ الحُكْـمِ فيهِ قُصِدَا

«وَاسْمًا» أي: إذا أتيت بالْمُسنَد اسمًا «فَلِانْعِدَامِ ذَا» أي: فلانعدام ما سبق؛ وهو التقيد بالوقت وإفادة التجدد.

«وَمُفْرَدَا» المفرد هنا: هو ما ليس بجُملة[١]، والمقصود أنه يحسُن أن يأتي المسنَد مفردًا وليس جملةً «لأَنَّ نَفْسَ الحُكْمِ فيهِ قُصِدَا» أي: عندما تريد ذِكْر نَفْس الحُكم لا تريد التعرّض لشيءٍ آخر؛ مثال ذلك: (زيدٌ قائم) الغرض منه إثبات القيام لزيد، دون التعرض لشيءٍ آخر من متعلقات ذلك القيام؛ كوقته أو هيئته... إلخ.

ثم قال:

٤٠- وَالْفِعْـلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا وَنَحْـوِهِ فَلِيُفِيـدَ زَائِـدَا

«وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا» أي: إذا اخترت أن يكون المسنَد فِعْلًا، فقد يتقيد بأحد المفعولات؛ وهي المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه وهو: (ظرف الزمان، وظرف المكان).

«وَنَحْوِهِ» أي: ونحو المفعول: كالحال والتمييز؛ سواءً تمييز العدد، أو تمييز النسبة.

---

[١] كلمة (مفرد) تأتي أحيانًا في مقابل المثنى والجمع، وأحيانًا في مقابل الجملة، وشِبه الجملة، والثاني هو المقصود هنا.

«فَلِيُفِيدَ زَائِدًا» أي: تقييد الفعل بهذه المفعولات ونحوها؛ لأجل أن يفيد معنى زائدًا: كالبيان أو التأكيد أو نحو ذلك.

ثم قال:

٤١- وَتَرْكُـهُ لِمَانِـعٍ مِنـهُ وَإِنْ ... بِالشَّرْطِ بِاعتِبـارِ مَا يَجِيءُ مِنْ

٤٢- أَدَاتِـهِ وَالجَـزْمُ أَصْـلٌ فِي إِذَا ... لاَ إِنْ وَلَـوْ وَلاَ لِذَاكَ مَنْـعُ ذَا

«وَتَرْكُهُ لِمَانِعٍ مِنهُ»: أي: تَرْك تقييد الفعل بالمفعولات يكون لوجود ما يمنع من ذِكْر هذه المفعولات.

مثال ذلك: قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [البقرة:٥١] التقدير: اتخذتم العجل معبودًا، فَذَكَرَ المفعول الأول، وتَرَك ذِكْر المفعول الثاني؛ استقباحًا لذِكْره.

وقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضُّحى:٥]، ذَكَرَ المفعول الأول، وتَرَك ذِكْر المفعول الثاني؛ ليفيد عموم العطاء.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل:٥]، ترك ذكر المفعولين معًا، ليفيد عموم العطاء لعموم الخلق؛ أي: (أعطى كلّ أحد كلّ عطاء).

ثم قال: «وَإِنْ بِالشَّرْطِ» أي: وإن قَيّدت المسنَد بالشرط، أي: جعلت المسنَد في جملة شرطٍ، وقبله أداة شرط «بِاعتِبارِ مَا يَجِيءُ مِنْ أَدَاتِهِ» أي: فباعتبار المعنى الذي يُستفاد من أداة الشرط.

والمقصود أن غرض تقييد المسنَد بالشرط هو إفادة المعنى الذي يُستفاد من

كل أداة من أدوات الشرط.

ثم قال: «وَالجَزْمُ» أي: والقطع واليقين[١] «أَصْلٌ فِي إِذَا»: أي: إذا كنت تقطع وتجزم بوقوع الشرط فاستعمل (إذا).

«لاَ إِنْ»: أي: لا تستعمل (إنْ) فإنها لا تفيد الجَزم واليقين بوقوع الشرط في المستقبل، «وَلَوْ»: أي: وكذلك لا تستعمل (لو) فإنها لا تفيد الجزم بوقوع الشرط أيضًا، بل تفيد عكس ذلك؛ وهو الجزم بعدم وقوع الشرط، وعدم وقوع جوابه كذلك، «لِذَاكَ»: أي: للجواب، «مَنْعُ ذَا»: أي: مَنْع الشرط، أي: «وَلَوْ» تفيد امتناع وقوع الجواب لامتناع وقوع الشرط.

من أمثلة ذلك: قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف:١٣١].

فاستعمل (إذا) في أول الآية؛ لأن هذا شيء حصل ووقع وهو مجزوم بحصوله مقطوعٌ به، وأما ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف:١٣١] فهذا شيء قد يحصل، ليس المقصود الجزم والقطع بحصوله.

مثالٌ آخر: قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:١٨٠].

فقوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة:١٨٠] هذا شيء مجزومٌ به، مقطوعٌ به.

---

[١] الجزم في المصطلح النحوي هو أحد أنواع الإعراب الأربعة: (الرفع، والنصب، والخفض، والجزم)، وهو غير مقصودٍ هنا.

وقوله: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة:١٨٠] (إنْ) أفادت احتمال وقوع ما بعدها مع عدم الجزم به.

ثمّ قال:

٤٣- وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ وَعَكْسُهُ يُعْرَفُ وَالتَّنكِيرُ

المسنَد في الجملة الاسمية (الخبر) له أحوال:

١- «وَالْوَصْفُ» أي: أن يكون المسنَد موصوفًا، كما لو قلت: (زيدٌ رجلٌ عالِمٌ)، (زيدٌ) مبتدأ مسنَد إليه، (رجلٌ) خبر مسنَد، (عالمٌ) وصفٌ للمسنَد.

٢- «وَالتَّعْرِيفُ»: أي: أن يكون المسنَد معرفةً، كما لو قلت: (زيدٌ العالم)، فتأتي بالخبر معرفةً، ويستحسن عند ذلك أن يأتي بضمير الوصل، فيقول: (زيدٌ هو العالِم).

٣- «وَالتَّأْخِيرُ» أي: تأخير المسنَد عن المسنَد إليه.

٤- «وَعَكْسُهُ»: وهو تقديم المسنَد على المسنَد إليه.

٥- «وَالتَّنكِيرُ» التنكير مقابل التعريف؛ أي: كما أنه يمكن أن يقول: (زيدٌ العالِم) يمكن أن يقول: (زيدٌ عالِمٌ).

«يُعْرَفُ» أي: وكل واحدٍ من هذا له غرضٌ يُعرَف ما سبق من الحديث عن أغراض وَصْف المسنَد إليه، وتعريفه وتنكيره، وتقديمه وتأخيره.

الْبَابُ الرَّابِع: أَحْوَالُ مُتَعَلَّقَاتِ الْفِعْلِ

٤٤- ثُمَّ مَعَ المَفْعُولِ حَالُ الفِعْلِ كَحَـالِهِ مَـعْ فَاعِـلٍ مِـنْ أَجْلِ
٤٥- تَلَبُّسٍ لاَ كَوْنُ ذَاكَ قَدْ جَرَى وَإِنْ يُرَدْ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا-
٤٦- النَّـفْيُ مُطلَقًا أَوِ الإِثْبَاتُ لَهْ فَـذَاكَ مِثْـلُ لاَزِمٍ فِي المَـنْزِلَهْ
٤٧- مِـنْ غَيْرِ تَقْدِيـرٍ وَإِلَّا لَزِمَا .....

«ثُمَّ مَعَ المَفْعُولِ حَالُ الفِعْلِ» الكلام فيه تقديم وتأخير، والمقصود: ثم حال الفعل مع المفعول.

«كَحَالِهِ مَعْ فَاعِلٍ»: أي: كحال الفعل مع الفاعل؛ أي: أحكام الفعل مع المفعول كأحكامه مع الفاعل.

« مِنْ أَجْلِ تَلَبُّسٍ لاَ كَوْنُ ذَاكَ قَدْ جَرَى» أي: ذكرهما يفيد معنى زائدًا على مجرد معنى وقوع الفعل؛ وهو في حال الفاعل معرفة مَن الذي قام بالفعل، و في حال المفعول معرفة مَن الذي وقع عليه الفعل، أو ما وقع عليه الفعل؛ لأن المفعول قد يكون عاقلًا أو غير عاقل.

«وَإِنْ يُرَدْ» أي: إن أردت، وبعدها جملة اعتراضية: «إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا» أي: إن لم يُذْكَر المفعول، هذا احتراز أو قَيْد، «النَّفْيُ» أي: إن أردت النفي «مُطلَقًا»، «أَوِ» إن أردت «الإِثْبَاتُ لَهْ» مطلقًا، «فَذَاكَ مِثْلُ لاَزِمٍ فِي المَنْزِلَهْ» أي: إذا أردتَ

نَفْي الفعل مطلقًا أو إثبات الفعل مطلقًا، وكان المفعول به غير مذكور، فالفعل هنا سيكون مثل الفعل اللازم؛ والفعل اللازم: هو الذي لا مفعول له، مثل: (قام زيدٌ)، أو (مات عمرو).

فكذلك في الفعل المتعدّي؛ إذا أردت النفي مطلقًا أو الإثبات مطلقًا فسيصبح مثل الفعل اللازم؛ كقوله تعالى في النفي: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدَّثر:٢٨]، فالمقصود إثبات صفة الإهلاك للنار، وأنها لا تبقى على شيء ولا تدعه، وقوله في الإثبات: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم:٤٤] فالمقصود: إثبات صفة الإماتة والإحياء لله سبحانه وتعالى، وأنه يحيي ويميت.

فهنا غرض عدم ذِكْر المفعول حتى يكون الفعل مُطلقًا، فكأن الفعل المتعدي أصبح مثل اللازم؛ يفيد إثبات معنى الفعل «**مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ**» أي: من غير تقييده بمفعول معين فيقدَّر، «**وَإِلَّا لَزِمَا**» أي: إذا قُصد تَعَلُّق الفعل بمفعولٍ به دلت عليه القرينة، فحينئذٍ يلزم تقدير المفعول به المحذوف.

ثم قال:

٤٧- ..... وَالحَـذْفُ لِلْبَيَـانِ فِيمـا أُبْهِمَا

٤٨- أَوْ لِمَـجِيءِ الذِّكْـرِ أَوْ لِـرَدِّ تَوَهُّـمِ السَّـامِعِ غـيْرَ الْقَصْـدِ

٤٩- أَوْ هُوَ لِلتَّعْمِيمِ أَوْ لِلْفَاصِلَهْ أَوْ هُـوَ لِاسْـتِهْجَانِك المُقَابَلَه

«**وَالحَذْفُ**» هنا يذكر الأغراض التي لأجلها يُحذَف المفعول؛ لوجود قرائن تدل عليه، وحينئذٍ يلزم تقديره من خلال السياق والقرينة:

الغرض الأول: «لِلْبَيَانِ فِيما أُبْهِمَا» أي: للبيان بعد الإبهام؛ مثال ذلك: قول

الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام:٣٥] حيث حُذِف المفعول به لدلالة جواب الشرط عليه؛ ومعنى الآية: (ولو شاء الله جَمْعَهم على الهُدى لَجَمعهم على الهدى)، فحذْف المفعول به إبهام، وجواب الشرط بيان لهذا الإبهام.

الغرض الثاني: «**أَوْ لِمَجِيءِ الذِّكْرِ**» أي: أن يحذف المفعول مع الفعل الأول لكونه سيذكره مع الفعل الثاني؛ مثال ذلك: قول الشاعر:

قد طَلَبْنا فلَمْ نجدْ لكَ ... في السّؤدُدِ والمَجدِ والمَكَارِمِ مثلا

المعنى: (قد طلبنا لك مثلًا في السؤدد والمجد والمكارم، فلم نجد لك مثلًا في السؤدد والمجد والمكارم) فحَذَف المفعول مع الفعل الأول؛ لأنه سيجيء ذِكْره مع فِعْلٍ ثانٍ.

الغرض الثالث: «**أَوْ لِرَدِّ تَوَهُّمِ السَّامِعِ غيْرَ الْقَصْدِ**» أي: دَفْع تَوَهّم السامع غيرَ ما قَصَده المتكلم؛ مثال ذلك: قول الشاعر:

وَكمْ ذُدْتَ عَنّي من تَحاملِ حادثٍ ... وَسَوْرَةِ أيّامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْمِ

المعنى: (وَسَوْرَةِ أيّامٍ حَزَزْنَ اللَّحْمَ إلى العَظْمِ) فحذف المفعول به (اللحم) حتّى لا يتَوَهّم السامع أنه قطع قطعًا يسيرًا لم يصل إلى العظم.

الغرض الرابع: «**أَوْ هُوَ لِلتَّعْمِيمِ**»: أي: قد يكون حَذْف المفعول لغرض التعميم، مثل ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس:٢٥] لم يذكر المفعول ليفيد العموم؛ أي: يدعو كل أحد.

الغرض الخامس: «**أَوْ لِلْفَاصِلَهْ**»: أي: لمراعاة الفاصلة، والفاصلة: هي رأس

الآية؛ مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾ [طه:٧٩] التقدير هنا: (وما هداهم)، فَحَذْف المفعول لمراعاة الفاصلة؛ لأن فواصل سورة طه (الألف المقصورة).

الغرض السادس: «أَوْ هُوَ لِاسْتِهْجَانِك المُقَابَلَه» أي: لاستهجانك أن تُقابل السامع بما يكره سماعه، مثال ذلك: قول عائشة رضي الله عنها: (ما رأيتُ منه ولا رأى مني) أي: العورة، والحديث فيه ضَعْف[١].فحُذِفَ المفعول به من الموضعين لما في التصريح بلفظ العورة من الاستهجان؛ أي: القبح.

بعدها تكلّم عن أغراض تقديم المفعول، فقال:

٥٠- وَقَـدِّمِ المَفْعُولَ أَوْ شَـبِيهَهُ رَدًّا عَلَى مَـنْ لمْ يُصِـبْ تَعْيِينَهُ

«وَقَدِّمِ المَفْعُولَ» أي: جميع أنواع المفاعيل عمومًا، **«أَوْ شَبِيهَهُ»**: أي: ما يُشبِه المفاعيل مثل الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك. **«رَدًّا عَلَى مَنْ لمْ يُصِبْ تَعْيِينَهُ»** أي: الغرض من تقديم المفعول: هو الرد على الخطأ في تعيين المفعول به.

مثال ذلك: تقول: (خالدًا ضربتُ) لمن يظن أنك ضربت عمروًا؛ لِدَفْع تَوَهُّم الخطأ في تعيينه.

وكذلك تقول: (ماشيًا جئتُ) رَدًّا على مَنْ ظَنّ أنك جئت راكبًا، فقَدّمت

---

[١] رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، والدارقطني في غرائب مالك، وابن الجوزي في العلل المتناهية، من طريق مالك بن أنس عن الزهري عن عروة عن عائشة به، وقال الدارقطني: ولا يصح هذا عن مالك ولا عن الزهري. انظر: تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (١/ ٤٥٧).

الحال؛ لأن غرضك من الحديث هو أن تَرُدّ على خطئه في تعيينه.

ثم قال:

٥١- وَبَعْضَ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا إِذَا اهْتِمَـامٌ أَوْ لأَصْـلٍ عُلِمَـا

«وَبَعْضَ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ» بعضَ بفتح الضاد معطوف على المفعول، أي: وقَدِّم بعضَ المعمولات على بعضٍ؛ لغرضين:

الغرض الأول: «إِذَا اهْتِمَامٌ» أي: الاهتمام بشأن الْمُقَدّم.

مثال ذلك: تقول: (أعطيتُ دينارًا زيدًا) فتقدّم المفعول الثاني دينارًا للاهتمام به.

الغرض الثاني: «لأَصْلٍ عُلِمَا» أي: لكون المعمول الْمُقَدَّم الأصل فيه التقديم.

مثال ذلك: تقول: (أعطيتُ زيدًا دينارًا) فتقدّم المفعول الأول (زيد)؛ لأن الأصل فيه التقديم.

الْبَابُ الخَامِسُ: الْقَصْرُ

القصر في اللغة: هو الحَبس.

وفي الاصطلاح: تخصيصُ أَمْرٍ بأَمْرٍ آخرَ بطريقٍ مخصوص.

- في النحو يقال له: أسلوب الحصر.

- وفي البلاغة يقال له: أسلوب القصر.

٥٢- القَــصْرُ نَوْعَانِ حَقِيــقِيٌّ وَذَا نَــوْعَانِ وَالثَّــانِي إِضَــافِيٌّ كَــذَا

٥٣- فَقَصْرُ صِفَةٍ عَلَى المَوْصُوفِ وَعَكْسُــهُ مِنْ نَوْعِــهِ المعروفِ

«**القَّصْرُ نَوْعَانِ**»: النوع الأول: «**حَقِيقِيٌّ**» أي: قَصْرٌ حقيقي، وهو تخصيص أمرٍ بأمرٍ آخر بحسب الحقيقة والواقع، «**وَذَا نَوْعَانِ**»، والقصر الحقيقي هذا ينقسم إلى نوعين.

«**وَالثَّانِي**»: أي: والنوع الثاني المقابِل للقصر الحقيقي: «»«**إِضَافِيٌّ**» أي: هو القصر الإضافي، وهو النسبي أي: تخصيص أمرٍ بأمرٍ آخر بالنسبة إلى غيره، فاختصاصه به مجازيّ، «**كَذَا**»: أي: وكذلك الإضافي أيضًا ينقسم إلى نفس النوعين.

فالقصر الحقيقي ينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: «**فَقَصْرُ صِفَةٍ عَلَى المَوْصُوفِ**».

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات:٣٥] فهنا (إله) قَصْر حقيقي،

أي: لا معبود بحقٍّ إلا الله سبحانه وتعالى، هذا قَصْر حقيقي.

وقوله تعالى: ﴿لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل:٦٥] هذا قَصْر حقيقي؛ أي: أن هذه الصفة لا توجد إلا لهذا الموصوف، وأن هذا الأمر حقيقةً وليس شيئًا مجازيًا أو إضافيًّا.

النوع الثاني: «**وَعَكْسُهُ مِنْ نَوْعِهِ**»: وهو قَصْر الموصوف على الصفة؛ أي: هذه الصفة لا توجد مُطلقًا إلا لهذا الموصوف، لا يتّصف بها غيره.

قال كثير من الأئمة: (هذا النوع لا يكاد يوجد له مثال سالم من الاعتراض)؛ لأن أي موصوف تحصره في صفة في الحقيقة ستجد له صفات أخرى، لا يمكن موصوف ليس له إلا صفة واحدة لا يوجد له صفة غيرها، مثال ذلك: تقول: (ليس الكسائي إلا نحويًّا)، وهذا لا يسلم من الاعتراض؛ لأن الكسائي له أوصاف أخرى غير النحويّ.

والإضافي أيضًا ينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: قَصْر الصفة على الموصوف.

مثال ذلك: (لا شاعر إلا المتنبي)، أي هو في الشعر أفضل من غيره من الشعراء، وليس معناه عدم وجود شعراء غير المتنبي.

النوع الثاني: قَصْر الموصوف على الصفة.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤] ؛ فحصرنا النبي -عليه الصلاة والسلام- في صفة الرسالة، وهذا قَصْر إضافي؛ لأنه -عليه

الصلاة والسلام- له صفات أخرى، هو نبي، وهو تقي، وهو خليل الله، وهو سيد الخَلْق،... إلخ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام:٣٢] أيضًا ستجد الحياة الدنيا لها أوصاف أخرى؛ تفاخُر، وتكاثُر، وغير ذلك.

بعد ذلك قال:

٥٤- طَرِيقُهُ النَّفْيُ وَالاِسْتِثْنَا هُمَا ... وَالْعَطْفُ وَالتَقْدِيمُ ثُمَّ إِنَّمَا

٥٥- دِلالَةُ التَّقْدِيمِ بِالفَحْوَى وَمَا ... عَدَاهُ بِالْوَضْعِ وَأَيْضًا مِثْلَ مَا

بعد أن قَسّم القصر إلى حقيقي، وإضافي، وكل منهما صفة على موصوف، أو موصوف على صفة، قَسّم القصر باعتبار طُرق القصر؛ أي: الأدوات التي نستعملها حتى نصوغ أسلوب القصر.

النوع الأول: «**طَرِيقُهُ النَّفْيُ وَالاِسْتِثْنَا هُمَا**» أي: النفي والاستثناء معًا يعتبران نوعًا واحدًا، ليس النفي نوعًا، والاستثناء نوعًا آخر.

النوع الثاني: «**وَالْعَطْفُ**»، والعَطْف ويكون في القصر بثلاث من أدوات العطف:

- (لا) مثال ذلك: (مالكٌ فقيه لا شاعر).
- (لكن) مثال ذلك: (ما مالك شاعر لكن فقيه).
- (بل) مثال ذلك: (ما مالك شاعر بل فقيه).

النوع الثالث: «**وَالتَقْدِيمُ**»: أي: تقديم ما حقه التأخير.

مثال ذلك: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥] أي: لا نعبد إلا إيّاك، فحصر العبادة في الله

سبحانه وتعالى بتقديم المفعول على الفعل.

النوع الرابع: «**ثُمَّ إِنَّمَا**» أي: القصر باستخدام (إنّما).

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود:١٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ﴾ [النساء:١٧]، وقوله ﷺ: «**إِنّما الْأَعمَالُ بِالنِّيّات**»[١].

٥٥- دِلالَةُ التَّقْدِيمِ بِالفَحْوَى وَمَا ... عَـدَاهُ بِالْوَضْعِ وَأَيْضًـا مِثْلَ مَا

«**دِلالَةُ التَّقْدِيمِ**» أي: دلالة تقديم ما حقه التأخير على القصر «**بِالفَحْوَى**» وهو المفهوم والمعنى من الكلام؛ أي: دلالةٌ معنوية، حيث لم يوضع في اللغة ليدل على القصر، ولكن يُفهَم منه القصر من سياقه ومعناه.

«**وَمَا عَدَاهُ**» أي: ما عدا التقديم؛ وهي الأنواع الثلاثة الأخرى: (نوع النفي والاستثناء، ونوع العطف، ونوع إنما)، «**بِالْوَضْعِ**» فهذه الأساليب دلالتها على القصر دلالة وضعية في أصل اللغة، أي: دلالة لفظية.

كيف تُمَيّز المقصور والمقصور عليه؟

النوع الأول: النفي والاستثناء: فالمقصور عليه هو ما بعد أداة الاستثناء.

في قولنا: (ما زيدٌ إلا شاعر)، المقصور عليه: شاعر، ويكون هذا من باب قَصْر موصوف (زيد)، على صفة (شاعر).

---

[١] **متفق عليه**: رواه البخاري حديث رقم (١، ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، ومسلم حديث رقم (١٩٠٧).

وفي قولنا: (لا شاعر إلا زيد)، المقصور عليه: زيد، ويكون هذا من باب قَصْر صفة (شاعر) على موصوف (زيد).

النوع الثاني: العطف:

أولا: (لا): المقصور والمقصور عليه يأتيان قبل (لا)، والمقصور عليه هو المقابِل لِمَا بعد (لا).

المثال الأول: (زيدٌ شاعر لا عمرو)، وقع بعد (لا): عمرو، فيكون المقصور عليه هو المقابِل له (زيد)

المثال الثاني: (زيدٌ شاعر لا فقيه)، وقع بعد (لا): (فقيه) فيكون المقصور عليه هو المقابِل له (شاعر).

ثانيًا: (لكن، بل): المقصور عليه هو ما بعدهما.

المثال الأول: (ما زيدٌ شاعرٌ بل فقيه)، أو (ما زيدٌ شاعر لكن فقيه)، المقصور عليه: (فقيه).

المثال الثاني: (ما زيدٌ شاعر، بل عمرو)، أو (ما زيدٌ شاعر لكن عمرو)، المقصور عليه: (عمرو).

النوع الثالث: تقديم ما حقه التأخير: المقصور عليه هو الْمُقَدّم.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥] المقصور عليه: (إياك)، والمقصور: (نعبد)، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] المقصور عليه: (إياك)، والمقصور: (نستعين).

وقوله تعالى: ﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَآ﴾ [الأعراف:٨٩] المقصور عليه: (على الله)، والمقصور: (توكلنا).

النوع الرابع: (إنما): المقصور عليه هو المؤخر.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود:١٢] المقصور عليه: (نذير).

بعدها يقول:

٥٥-..... .... وَأَيْضًا مِثْلَ مَا

٥٦- الْقَصْرُ بَيْنَ خَبَرٍ وَمُبْتَدَا يَكونُ بَيْن فاعِلٍ وَمَا بَدَا

٥٧- مِنْهُ..... .....

«**وَأَيْضًا مِثْلَ مَا**» في بعض النُّسخ «**مِثْلُ مَا**» بالضمة.

يقول: «**وَأَيْضًا مِثْلَ مَا**» أي: كما أن «**الْقَصْرُ بَيْنَ خَبَرٍ وَمُبْتَدَا**» أي: يأتي القصر في الجُمَل الاسمية بين المبتدأ والخبر فيكون أحدهما مقصورًا والآخر مقصورًا عليه «**يَكونُ بَيْن فاعِلٍ**» فكذلك أيضًا يَكونُ بَيْن فاعِلٍ «**وَمَا بَدَا مِنْه**» أي: وما صدر عن الفاعل أو ما قام به الفاعل؛ وهو الفعل، أي يكون القصر أيضًا في الجُمل الفعلية بين الفاعل والفعل.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام:٣٦]، (يستجيب) فِعْل، وهو المقصور، (الذين) هو الفاعل، وهو المقصور عليه.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد:١٩] (يتذكر) فِعْل، وهو المقصور، (أولوا) هو الفاعل، وهو المقصور عليه.

والقصر في الجملة الفعلية ليس بالضرورة أن يقع بين الفعل والفاعل، بل قد يكون أيضًا بين الفعل والمفعول به، كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، (إياك) مفعول به، وهو المقصور عليه، (نعبد) فعل، وهو المقصور.

ثم قال:

٥٧-..... فَمَعْلُومٌ وَقَدْ يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ المَجْهُولِ أَوْ ذَا يُبْدَلُ

«فَمَعْلُومٌ» أي: القصر قد يكون معلومًا للمخاطَب، «وَقَدْ يُنَزَّلُ» أي: المعلوم «مَنْزِلَةَ المَجْهُولِ».

«أَوْ ذَا يُبْدَلُ» وفي بعض النُسَخ «أَوْ يُبَدَّلُ» بنَفْس المعنى؛ أي: قد يُنَزَّل المجهول منزلة المعلوم.

فالقصر إذا كان بالنفي والاستثناء فالأصل فيه: أن يكون لأمرٍ يجهله المخاطَب أو يَشُكّ فيه أو يُنكره، «المَجْهُولِ» هنا تشمل هذه الأنواع كلها، من باب إطلاق الجزء على الكل.

لكن قد يُنَزَّل المعلوم منزلة المجهول؛ مثال ذلك: قول الله وتعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

هذه الآية خُوطب بها الصحابة -رضي الله عنهم- في غزوة أُحُد لَمّا أُشيع أن النبي ﷺ قُتِل، فقال الصحابة: (ما الحياة بعده؟)، هنا المخاطَبون لا يجهلون، ولا يشكون، ولا يُكَذِّبون، لكن نُزِّل المعلوم منزلة المجهول؛ لأنهم تَصَرّفوا تَصَرُّف مَنْ يجهل.

أما أسلوب (إنما): فإنه يُستعمل في مخاطبة العالم الذي لا يُكَذِّب، ولا يجهل، ولا يَشُكّ، هذا هو الأصل.

لكن قد ينزل المجهول منزلة المعلوم لِغرض؛ مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾ [البقرة:١١]، هنا المنافقون يقولون للمؤمنين ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾ [البقرة:١١].

و(إنما) يُخاطَب بها العالِم؛ الذي لا يجهل ذلك، ولا يُنكره، ولا يشك فيه.

لكن المؤمنون لا يُصَدِّقون المنافقين في قولهم هذا، ولا يعلمون أنهم مُصلحون، ولا يُسَلّمون لهم بذلك، فنقول هنا: نُزِّل المجهول منزلة المعلوم، أي: المنافقون هنا خاطبوا المؤمنين بشيءٍ، المؤمنون ينكرونه بصيغة مَنْ يعلمه.

الْبَابُ السَّادِسُ: الإِنْشَاءُ

الإنشاء لغةً: الإيجاد.

واصطلاحًا: هو مقابل الخبر كما سبق.

والخبر: ما يحتمل الصدق والكذب لذاته.

فيكون الإنشاء: ما لا يدخله التصديق والتكذيب لذاته، أو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته.

يقول:

٥٨- يَسْتَدْعِي الإِنْشَاءُ إِذَا كَانَ طَلَبْ ... مَا هُوَ غَـيْرُ حَاصِلٍ وَالمُنْتَخَبْ

٥٩- مِنْـهُ التَّمَـنِّي وَلَهُ المَوْضُوعُ ... لَيْـتَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِـنِ الْوُقُوعُ

«**الإِنْشَاءُ**» بهمزة منقولة.

«**يَسْتَدْعِي الإِنْشَاءُ إِذَا كَانَ طَلَبْ**»: أي: إذا كان طَلَبًا، وهذه لغة ربيعة؛ يقفون على الْمُنَوَّن المنصوب بالسكون، وهناك توجيه آخر؛ أن نقول: (كان) تامة بمعنى (وُجِد)، ويكون (طلب) مرفوع ونقف عليه بالسكون، أي: إذا وُجِد طَلَب، ويسمّى الإنشاء الطلبي، «**مَا هُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ**» أي: إن الإنشاء الطلبي يستدعي ما هو غيرُ حاصلٍ وقت الطلب، وهذا هو النوع الأول من الإنشاء؛ الإنشاء الطلبي، وهو خمسة أقسام: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء.

والنوع الثاني من الإنشاء: هو الإنشاء غير الطلبي، وهو ما لا يستدعي مطلوبًا،

ومنه: المدح، والذم، والقَسَم، والتعجب، وصِيَغ العقود (مثل: زوّجتك ابنتي) أو (بِعتك كذا).

«**وَالمُنْتَخَبْ مِنْهُ**»: أي: النوع المنتَقى والمختار منه، هو الإنشاء الطلبي.

والمقصود: أن البلاغيين عندما يذكرون باب الإنشاء يحصرون حديثهم في الإنشاء الطلبي؛ لأن الإنشاء غير الطلبي يجعلونه مُلحقًا بالخبر؛ لأنه كان في الأصل خبرًا ونُقِل إلى الإنشاء فينبغي أن يُعامَل معاملة أصله؛ فلا يذكرون تفاصيله وأحكامه في كُتب البلاغة.

النوع الأول من أنواع الإنشاء الطلبي: «**التَّمَنِّي**» أي: أول قسم من أقسام الإنشاء الطلبي -حسب ترتيب المؤلف-: التمني، «**وَلَهُ المَوْضُوعُ لَيْتَ**» أي: والأداة التي وُضعت له هي (ليت)، «**وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْوُقُوعُ**»: أي: (ليت) تأتي لطلب شيء مستبعَد الحصول، وقد يصل الاستبعاد إلى درجة أن يكون غير ممكن الوقوع.

والتمني: هو طلب حصول ما يستحيل حصوله، أو يستبعد حصوله.

مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام:٢٧]، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام:٢٧] أي: إلى الدنيا وهو شيء مستحيل الوقوع.

والشاعر يقول:

أَلَا لَيتَ الشّبابَ يَعُودُ يَوْمًا ... فأُخبرَهُ بمَا فَعَلَ المَشيبُ

فطَلَب شيئًا يستحيل وقوعه.

ومثال الشيء المستبعد قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ

لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَـٰرُونُ ﴾ [القصص:٧٩] [١] ما طلبوه ليس مستحيلاً ولكنه مُستبعَد الوقوع.

بعدها قال:

٦٠- وَلَوْ وَهَلْ مِثْلُ لَعَلَّ الدَّاخِلَهْ فِيهِ وَالاِسْتِفْهَامُ وَالمَوْضُوعُ لَهْ

«وَلَوْ» أي» هناك أدوات للتمني غير (ليت) وهي: (لو)، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء:١٠٢] فهنا (لو) استُعملت للتمني؛ أي: لطلب شيءٍ يستحيل وقوعه، أو يُستبعد حصوله.

«وَهَلْ» أي: ومن أدوات التمني: (هل)، كما في قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾ [الأعراف:٥٣] الكفار يوم القيامة طلبوا أن يشفع فيهم شفيع، وهذا الطلب مستحيل؛ فالكفار لا تنفعهم شفاعة الشافعين.

«مِثْلُ لَعَلَّ الدَّاخِلَهْ» أي: داخلةً في أدوات التمني ومعدودة من أدوات التمني.

(لعل) أحيانًا تأتي للتّرَجّي؛ وهو طلب ما يغلب على الظن حصوله، أو يُتوَقّع حصوله، وقد تأتي للتمني، قد تأتي (لعل) للتمني؛ لطلب ما هو مستحيل الوقوع، أو يستبعد حصوله، ومن أمثلتها قول الشاعر:

أَسِرْبَ القَطا هَل مَنْ يُعيرٍ جَناحَهُ لعلّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أطيرُ

يقول: لعلّي آخذ أجنحة الطيور وأطير بها إلى مَنْ أحب.

---

[١] ()فائدة منقولة عن الشيخ عامر عثمان ﷾ يقول: قوله تعالى بعدها: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالأَمْسِ﴾[القصص:٨٢]؛ فسَمّى الله سبحانه وتعالى قولهم: ﴿لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ﴾[القصص:٧٩] سَمّاه الله تعالى تَمَنِّيًا، فمعناه أن (ليت) تُستعمل للتمني بنصّ القرآن.

فهذا طَلَبَ شيئًا مستحيلًا، واستعمل في طلبه (لعلّ) فصارت داخلةً في أدوات التمني.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُ﴾[المؤمنون: ٩٩- ١٠٠] فهنا استعمل (لعل) أيضًا للتمني، حيث تمنى أن يرجع إلى الدنيا حتى يعمل صالحًا، فهذا طَلَبُ شيءٍ مستحيل، واستعمل له (لعل) فتفيد التمني.

ثم بعدها قال:

٦٠- ....وَالِاسْتِفْهَامُ وَالمَوْضُوعُ لَهْ

٦١- هَـلْ هَمْزَةٌ مَنْ مَـا وَأَيٌّ أَيْنَا كَـم كَيْـفَ أَيَّـانَ مَـتَى وَأَنى

النوع الثاني من أنواع الإنشاء الطلبي: «**وَالِاسْتِفْهَامُ**»: أي: من أنواع الإنشاء الاستفهام.

والاستفهام لغةً: هو طَلَب الفهم.

واصطلاحًا: طَلَب العلم بشيءٍ لم يكن معلومًا من قبل بأدواتٍ مخصوصة.

«**وَالمَوْضُوعُ لَهْ**»: أي: والأدوات الموضوعة للاستفهام جمعها كلها في بيت واحد:

«**هَلْ هَمْزَةٌ مَنْ مَا وَأَيٌّ أَيْنَا**» أي: (أين) والألف للإطلاق من أجل القافية.

«**كَم كَيْفَ أَيَّانَ مَتَى وَأَنَّى**» فهذه أدوات الاستفهام؛ وهي إحدى عشرة أداةً، جَمَعها الناظم في هذا البيت الواحد.

ثمّ شَرَح استعمالات هذه الأدوات، فقال:

٦٢- فَهَلْ بِهَا يُطْلَبُ تَصْدِيقٌ وَمَا هَمْـزًا عَـدَا تَصَـوُّرٌ وَهْيَ هُمَـا

«فَهَلْ بِهَا يُطْلَبُ تَصْدِيقٌ» أي: (هل) يُطلَب بها التصديق، والتصديق: إدراك النسبة؛ أي: الحُكم على هذه النسبة (الجملة) بإيجاب أو سَلْب؛ مثل نسبة هذا المبتدأ إلى الخبر، أو هذا الفعل إلى الفاعل، هل هذه النسبة تطابِق الواقع أو لا تُطابقه، فبناءً عليه تُجيب وتقول: نعم، أو تقول: لا.

«وَمَا هَمْزًا عَدَا» أي: وبقية الأدوات عدا الهمز، «تَصَوُّرٌ» أي: يُطلَب بها التصور، والتَّصور: إدراك المفرد؛ أي: أحد أجزاء الجملة، وتفصيل هذه الأدوات كما يلي:

مَنْ: للاستفهام عن العاقل، أما في الحديث عن رب العالمين سبحانه وتعالى مثل قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت:٦١] فلا يقال: استفهام: عن العاقل؛ لأن وَصْف العقل لا ينبغي نسبته لله سبحانه وتعالى، ولذلك بعض الأئمة يقول: (مَنْ للاستفهام عن ذوي العلم) حتى يصدُق فيها الاستعمال في حق الله سبحانه وتعالى، وهو أولى.

ما: للاستفهام عن غير العاقل؛ وهو كل ما سوى الإنس والجن والملائكة من المخلوقات.

أَيّ: للاستفهام عن الزمان والمكان والعاقل وغير العاقل والحال؛ بحسب ما تُضاف إليه:

فإذا قلت: (أيّ يومٍ؟) يكون الاستفهام عن للزمان، وتكون بمعنى (متى)، وإذا قلت: (أيّ بلدٍ؟) يكون الاستفهام عن المكان، وتكون بمعنى (أين)، وإذا قلت: (أي رجلٍ؟) يكون الاستفهام عن العاقل، وتكون بمعنى (مَنْ)، وإذا قلت: (أي

كتابٍ؟) يكون الاستفهام عن غير العاقل، وتكون بمعنى (ما)، وإذا قلت: (أي حالٍ قَدِم عليه فلانٌ؟) يكون الاستفهام عن الحال، وتكون بمعنى (كيف).

أين: للاستفهام عن المكان: (أين الجامعة؟).

متى: للاستفهام عن الزمان: (متى المحاضرة؟).

كم: يُطلَب بها تعيين العدد: (كم طالبًا حَضَر اليوم؟).

كيف: يُطلَب بها تعيين الحال: (كيف سافرت؟).

أيّان: للاستفهام عن الزمان المستقبل: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف:١٨٧].

والفرق بينها وبين (متى)؛ أن (متى) للاستفهام عن الزمان عمومًا؛ سواءً كان ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلًا، وأما (أيّان) فتستعمل للاستفهام عن الزمان المستقبل فقط.

أنّى: تأتي بثلاثة معاني:

١- للاستفهام عن الحال، وتكون بمعنى (كيف)؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ﴾ [غافر:٦٩].

٢- للاستفهام عن المكان، وتكون بمعنى(أين)؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الدخان:١٣].

٣- للاستفهام عن الزمان، وتكون بمعنى(متى)؛ كما في قولك: (أنّى يسافر زيد؟).

«وَهْيَ»: أي: والهمزة، «هُمَا»: أي: التصديق والتصور معًا، أي: والهمزة يُطلَب بها الأمران؛ التصديق والتصور.

فالهمزة قد تأتي للتصديق: كقولك: (أَحَضَر زيد؟) فيقال: (نعم، أو لا).

والهمزة قد تأتي للتصور، ويكون بعدها (أم)، ويُذْكَر مُعادِلٌ بعد (أم)؛ بحيث يكون المطلوب منك أن تختار من بينهما، فتقول: (أَحَضَر زيدٌ أم عمرو؟)، فيقال: (زيد)، أو يقال: (عمرو).

ويمكن ممّا سبق تقسيم أدوات الاستفهام من حيث الاستعمال إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يستعمل للتصديق فقط، وهي (هل).

الثاني: ما يستعمل للتصور فقط، وهي وبقية الأدوات (مَنْ، مَا، أَيّ، أَيْنَ، كَم، كَيْفَ، أَيَّانَ، مَتَى، أَنَّى).

الثالث: ما يستعمل للتصديق والتصور، وهي (الهمزة).

ثم قال:

٦٣- وَقَـدْ لِلاسـتِبْطَاءِ وَالتَّقْرِيرِ وَغَـيْرِ ذَا يَكُـونُ وَالتَّحْقِـيرِ

الغرض الأصلي للاستفهام: هو طَلَب العلم بشيءٍ لم يكن معلومًا، «وَقَدْ» يأتي لأغراضٍ بلاغية؛ ليدل على معانٍ أخرى، منها:

«لِلاستِبْطَاءِ» أي: للإخبار أن هذا الشيء بطيء، وتريد أن ينتهي، مثل قول الطالب الذي ملّ من الدرس: (متى ينتهي الدرس؟) وهو يعلم أن الدرس ينتهي

على صلاة العشاء، لكنّه يعبّر عن الاستبطاء.

«**وَالتَّقْرِيرِ**» أي: أنك تريد من المسئول أو المخاطَب أن يُقِرّ لك بصحة ما تقول، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف:٧٥] ؛ فالخضر يسأل موسى عليه السلام هذا السؤال حتى يُقَرِّره بهذا الشيء.

«**وَغَيْرِ ذَا يَكُونُ**»: أي: وهناك أغراضٍ أخرى غير الاستبطاء والتقرير، منها:

النفي: كقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن:٦٠] .

التوبيخ: كقوله تعالى:﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة:٤٤] .

التشويق: كقوله تعالى:﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ ﴾ [الصف:١٠] .

التمني: كقوله تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ ﴾ [الأعراف:٥٣] .

«**وَالتَّحْقِيرِ**» أي: من هذه الأغراض أيضًا: التحقير؛ كقول تعالى: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴾[الشعراء: ٦٩- ٧٠]، وهذا استفهام بمعنى التحقير، وقد كان إبراهيم عليه السلام يعلم أنهم عبدة أصنام، ولكن سألهم ليريهم أن ما كانوا يعبدونه ليس مستحقا للعبادة[١].

ثم بعد ذلك انتقل نوع آخر من أنواع الإنشاء، وهو الأمر، فقال:

٦٤- وَالأَمْرُ وَهْوَ طَلَبُ اسْتِعْلاَءِ وَقَدْ لأَنْوَاع يَكُونُ جَائي

النوع الثالث من أنواع الإنشاء الطلبي: «**وَالأَمْرُ**» أي: ومن أنواع الإنشاء: الأمر.

والأمر لغة: هو طَلَب الفعل.

---

[١] البحر المحيط في التفسير (٨/ ١٦٢).

واصطلاحًا: قول يتضمن طَلَب فِعْلٍ.

«**وَهُوَ طَلَبُ اسْتِعْلاَءٍ**» أي: الأصل في الأمر أنه يكون على وجه الاستعلاء، أي: الذي يطلب الفعل أعلى من المطلوب منه.

«**وَقَدْ لأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَائِي**» أي: وقد يكون الأمر جائيًا لأنواعٍ أخرى؛ أي: لأغراضٍ بلاغية أخرى غير طَلَب الفعل على وجه الاستعلاء، «**جَائِي**» على لغة ربيعة؛ حيث يقفون على الْمُنَوَّن المنصوب بالسكون.

فمن الأغراض البلاغية للأمر غير طَلَب الفعل على وجه الاستعلاء:

١- **الدعاء**: وهو الأمر إذا تَوَجّه من الأدنى إلى الأعلى؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِأَخِي﴾ [الأعراف:١٥١].

٢- **الالتماس**: وهو الأمر إذا تَوَجّه من المساوي إلى المساوي؛ أي: إذا طَلَب الإنسان من أخيه أو زميله أو صديقه: (أَحْضِر لي كذا، أو افعل كذا).

٣- **التهديد**: كقوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فُصِّلَت:٤٠] أي: اعملوا ما شئتم وستلقون جزاءكم وعقوبتكم إن عملتم سوءًا، فهو تهديدٌ بالعقاب.

٤- **الإباحة**: مثل الأمر الذي يأتي بعد الحظر؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الجمعة:١٠] فالأمر بالانتشار في الأرض بعد صلاة الجمعة أَمْر إباحة؛ لأنه كان ممنوعًا وقت الصلاة.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ﴾ [المائدة:٢] فالأمر بالصيد بعد التَحَلّل من الإحرام أَمْر إباحة؛ لأنه كان ممنوعًا وقت الإحرام.

٥- **التعجب**: كقوله تعالى: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الإسراء:٤٨] .

٦- **التخيير**: تقول: (تَزَوّج هندًا أو أختها) أي: أنت مُخَيَّر بينهما.

٧- **التمني**: كقول امرؤ القيس:

ألاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيْلُ ألاَ انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

فيأمر الليل أن ينجلي، فهذا أَمْر بمعنى التمني.

٨- **التحقير والإهانة**: كقول جرير:

فَغُضَّ الطَرفَ إِنَّكَ مِن نُمَيرٍ فَلا كَعبًا بَلَغتَ وَلا كِلابا

٩- **التسوية**: كقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ ﴾ [المُلك:١٣] أي: يستوي الأمران.

وصِيَغ الأمر:

١- فِعْل الأمر: كقوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ [النحل:١٢٥]، وقوله: ﴿ وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ ﴾ [الكهف:٢٧]، وقوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴾ [طه:١٤] .

٢- الفعل المضارع المقرون ب (لام الأمر): كقوله تعالى: ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقوله: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج:٢٩] .

٣- اسم فِعْل الأمر: كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [المائدة:١٠٥] : أي: الزموا أنفسكم.

٤- المصدر النائب عن فِعْل الأمر: كقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾

[البقرة:٨٣] (إحسانًا) هنا مصدر بمعنى (أحْسِنوا إلى الوالدين إحسانًا).

ثم قال:

٦٥- وَالنَّـهْيُ وَهْوَ مِثْلُـهُ بِلاَ بَدَا .....

النوع الرابع من أنواع الإنشاء الطلبي: «**وَالنَّهْيُ**»: أي: ومن أنواع الإنشاء الطلبي: النَّهي، «**وَهْوَ مِثْلُهُ**»: أي: هو مِثْل الأمر في كون كل منهما طَلَبًا على سبيل الاستعلاء؛ والفرق بينهما أن الأمر: طَلَب الفعل على سبيل الاستعلاء، والنهي: طَلَب التَّرك على سبيل الاستعلاء.

«**بِلاَ**»: أي: أداة النهي هي (لا) الناهية، «**بَدَا**»: أي: ظَهَر النهي.

وقوله: «**وَهْوَ مِثْلُهُ**»: يدخل فيه أنه مثل (الأمر) قد يخرج عن معناه الأصلي إلى معان أخرى؛ منها:

١- **الدعاء**: إذا تَوَجّه النهي من الأدنى إلى الأعلى؛ كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

٢- **الالتماس**: إذا تَوَجّه النهي من المساوي إلى المساوي؛ كقول هارون لأخيه موسى عليهما السلام: ﴿فَلَا تَشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾ [الأعراف:١٥٠].

٣- **التيئيس**: كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١٠٨﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

٤- **التمني**: كقول الخنساء:

أَعَيْنَيّ جُوْدَا وَلَا تَجْمُدَا ألا تبكيانِ لصخرِ النّدى

فهنا تُخاطِب عينيها بأن لا تجمدا، وهذا نهي بمعنى التمني.

٥- **التحقير والإهانة**: كقول الحطيئة:

دَعِ المَكارِمَ لا تَرحَل لِبُغيَتِها وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

ثم قال:

٦٥-..... وَالـشَّرْطُ بَعْدَ مَا يَجُـوزُ وَالنِّدَا

«**وَالشَّرْطُ بَعْدَ مَا**»: أي: بَعْد ما سبق من أنواع الإنشاء، وفي بعض النُّسَخ «**وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا**» بنفس المعنى؛ أي: بَعْد أنواع الإنشاء الأربعة السابقة؛ وهي: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي.

«**يَجُوزُ**» أي: قد يقع جواب شرطٍ مجزوم بعد هذه الأنواع الأربعة من أنواع الإنشاء الطلبي، وهو يحتاج إلى تقدير جملة شرط محذوفة حتى يكون هذا الجواب المجزوم جوابًا لشرطٍ مُقَدَّر.

مثال ذلك:

١- بعد التمني تقول: (ليتك ذاكرتَ تنجحْ يا زيد)؛ (تنجحْ) فعل مجزوم جواب شرطٍ، وفعل الشرط نُقَدّره من خلال السياق، فالتقدير هنا: (ليتك ذاكرتَ إن ذاكرتَ تنجح).

٢- بعد الاستفهام: تقول: (أين المدرسة أتعلمْ فيها؟) (أتعلمْ) فعل مجزوم جواب شرطٍ، وفعل الشرط نُقَدّره من خلال السياق، فالتقدير: (أين المدرسة إن تدلّني عليها أتعلمّ فيها).

٣- بعد الأمر: كقوله تعالى: ﴿ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ ﴾ [القصص:٣٢] (تخرجْ) يسمّى في الإعراب اختصارًا: (جواب الطلب مجزوم)؛ لأن الطلب يدل

على معنى الشرط، أو يُقَدَّر بعده شَرْطٌ، والتقدير: (اسلك يدك في جيبك فإنّك إن تسلكْها تخرجْ بيضاء).

٤- بعد النهي: كقولك: (لا تضربْ زيدًا يضربْك) فالتقدير: (لا تضرب زيدًا فإنّك إن تضربْه يضربْك).

بعدها يقول:

٦٥-..... ..... وَالنِّـدَا

٦٦- وَقَـدْ لِلاخْتِصَاصِ وَالإِغْرَاء يَـجِيءُ ثَـمَّ مَوْقِـعَ الإِنْشَـاءِ

النوع الخامس من أنواع الإنشاء الطلبي: "وَالنِّدَا" أي: ومن أنواع الإنشاء الطلبي: النداء.

والنداء لغةً: طَلَب الإقبال.

واصطلاحًا: طَلَب الإقبال ب (يا) أو إحدى أخواتها.

وأدوات النداء ثمانية: الهمزة، أي، يا، آ، أيا، هيا، آي، وا.

و الأصل في (الهمزة، أي): لنداء القريب، والباقي لنداء البعيد.

وقد يُنَزَّل البعيد منزلة القريب؛ لبيان قُرْبه من القلب وحضوره في الذهن.

والعكس؛ قد يُنَزَّل القريب منزلة البعيد، لعكس ذلك؛ أي: لبيان بُعْده عن القلب، وعدم حضوره في الذهن، أو لبيان بُعْد مكانته، فيكون هذا للتعظيم والتقدير لعُلُوّ مكانته.

«**وَقَدْ**» أي: وقد يجيء النداء «**لِلاخْتِصَاصِ**»: أي: لِمَنْ ينادي نفسه، كقول

الشاعر: (يا نفسُ ما لكِ والأنين) «وَالإِغْرَاء» أي: وقد يجيء النداء للإغراء: وهو الحثّ على ملازمة الشيء، مثل قولك: (يا كريم! تَصَدّق) تحثه على ملازمة الصدقة.

ثم قال:

٦٦- .... ثَـمَّ مَوْقِـعَ الإِنْشـاءِ

٦٧- قَـدْ يَقَـعُ الْخَـبَرُ لِلتَّفَـاؤُلِ وَالْحِـرْصِ أَوْ بِعَكْـسِ ذا تَأَمَّلِ

«ثَمَّ مَوْقِعَ الإِنْشاءِ قَدْ يَقَعُ الْخَبَرُ» أي: قد يقع الخبر موقع الإنشاء، لغرضين:

الغرض الأول: «لِلتَّفَاؤُلِ» أي: للتفاؤل بحصول الخبر؛ كقولك عن الميت ﷺ، فهذا خبر المراد به الدعاء له؛ تفاؤلًا بوقوعه وحصوله.

والغرض الآخر: «وَالْحِرْصِ» أي: والحِرْص على حصول الخبر؛ كقولك: (لا أراك هاهنا) (لا) هنا نافية، فتُبرز الإنشاء في صورة الخبر؛ لحِرْصك على حصوله.

«أَوْ بِعَكْسِ ذا»: أو بعكس هذا؛ أي: قد يأتي الإنشاء ويراد به الخبر.

من أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف:٢٩] فقالوا: المعنى: (قل أَمَرَ ربي بالقسط وإقامة وجوهكم عند كل مسجد)، فهنا: ﴿وَأَقِيمُوا۟﴾ [البقرة:٤٣] إنشاءٌ أُريدَ به الخبر (الإقامة)، والحكمة منه تمكين شأن الصلاة من نفوسهم.

الْبَابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

الوصل: هو عَطْف الجُمَل بالواو.

والفَصْل: عكسه؛ وهو تَرْك عَطْف الجُمَل بالواو.

يقول:

٦٨- إِنْ نُزِّلَتْ تَالِيَةٌ مِنْ ثَانِيَهْ كَنَفْسِهَا أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَهْ

٦٩- فافْصِلْ وَإِنْ تَوَسَّطَ فالْوَصْلُ بِجَامِعٍ أَرْجَحُ، ثُمَّ الْفَصْلُ

«**إِنْ نُزِّلَتْ تَالِيَةٌ**» إن نُزّلت الجملة التالية، «**مِنْ ثَانِيَهْ**»: أي: من الجملة الثانية التي قبلها، وهي الجملة الأولى.

وفي بعض النُّسخ: «**إِنْ نُزِّلَتْ ثَانِيَةٌ مِنْ مَاضِيه**» أي: إن نُزِّلَت الجملة الثانية من الجملة الماضية؛ أي الأولى. وهذه أوضح.

«**كَنَفْسِهَا**»: أي: الجملة الثانية في الترتيب إذا نُزِّلَت من الجملة الأولى السابقة عليها بمنزلة نفسها؛ كأن تكون توكيدًا لها، أو بدلًا منها، أو عطف بيان عليها، فهذا يكون من مواضع الفصل

مثال التوكيد: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق:١٧]، فالجملة الثانية: ﴿أَمْهِلْهُمْ﴾ [الطارق:١٧] توكيدٌ للجملة الأولى ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الطارق:١٧] .

ومثال البدل: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ [الرعد:٢]، فالجملة الثانية: ﴿يُفَصِّلُ

﴿ٱلْأَيَٰتِ﴾ [يونس:٥] بدلٌ من الجملة الأولى ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [يونس:٣].

ومثال عطف البيان: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ﴾ [طه:١٢٠]، فالجملة الثانية: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ﴾ [طه:١٢٠] بيان للجملة الأولى ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [طه:١٢٠].

وهذا يسمى كمال الاتصال.

بعدها يقول: «**أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَهْ**» أي: إذا نُزِّلت الجملة الثانية من الجملة الأولى بمنزلة العارية عنها، أي: المنقطعة عنها التي لا تربطها بها صلة، أي: إذا كانت الجملة الثانية مُباينة للجملة الأولى تمامًا، مختلفة عنها؛ «**فافْصِل**» أي: فهذا أيضًا من مواضع الفصل.

وهذا يسمى كمال الانقطاع، وله صورتان:

الصورة الأولى: أن تختلف الجملتان خبرًا وإنشاءً؛ كقوله: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح:١٠] فجاءت الجملة الخبرية بعد الإنشائية.

الصورة الثانية: أن تتفق الجملتان خبرًا وإنشاءً، ويكون الاختلاف بينهما بسبب اختلاف المعنى؛ أي: الجملة الأولى والثانية ليس بينهما ترابُط معنوي؛ كأن يقول قائل: (الصدق نجاة، الشراب بارد).

«**وَإِنْ تَوَسُّطٌ**» أي: وإن توسطت الحالة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع؛ «**فالْوَصْلُ**» أي: فحُكمها حينئذٍ: الوصل.

فالتوسط بين الكمالين: أن تتفق الجملتان خبرًا وإنشاءً.

مثاله: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ ١٤﴾[الانفطار: ١٣- ١٤] .

وكذلك أيضًا أن يوجد بينهما مناسبةٌ؛ الحديث كله في سياقٍ واحد، كأن يقول مثلًا: (الصدق مَنجاة، والكذب هلاكٌ أو حسرةٌ) فهنا السياق واحد والكلام متصل.

مثلًا: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيْئَةَ» فبينهما مناسبةٌ في المعنى، كلها السياق في الحث على فضائل الأعمال.

فإذًا أن تتفق الجملتان خبرًا وإنشاءً وأن يكون بينهما مناسبةٌ في المعنى، وألا يوجد سببٌ يقتضي الفصل.

إذًا هذه ثلاثة شروط:

- لا بد أن تتفق الجملتان خبرًا وإنشاءً؛ لأنه إذا اختلفتا سيكون كمال انقطاع يؤدي إلى الفصل، فلا بد من الاتفاق خبرًا وإنشاءً.

- ثانيًا: لا بد من وجود مناسبة بين الجملتين في المعنى؛ لأنه إذا لم توجد مناسبة سيكون هذا من أنواع كمال الانقطاع؛ مما يؤدي إلى الفصل.

- وألا يوجد سببٌ يقتضي الفصل؛ مثل: أن تكون الجملة الثانية نَفْس الأولى كما مَر، فهذا من الأسباب التي تقتضي الفصل.

كذلك من المواضع التي يترجح فيها الوصل، أي: من المواضع التي ينبغي فيها الوصل بالواو: عندما يُوهِم الفصل غير المراد، إذا أَوهم الفصل غير المراد فحينئذٍ نَصل..

كما لو قال: (هل تريد كذا؟) فتقول: (لا، وجزاك الله خيرًا) أي لا أريده، وجزاك الله خيرًا؛ لأنك لو قلت: (لا جزاك الله خيرًا) قد يُوهِم خلاف المراد.

«بِجَامِعٍ» أي: وجود معنى جامعٍ بين الجملتين، يربط بينهما، «أَرْجَحُ» أي: فالوصل أرجح.

لكن غيره من البلاغيين قالوا: الوصل هنا واجب، وليس أرجح.

ثم قال:

٦٩- .... ثُـمَّ الْفَصْلُ

٧٠- بِمَـا لِحَالٍ أَصلُهَا قَدْ سَـلِمَا أَصْـلٌ وَإِنْ مُرَجِّـحٌ تَحَتَّمـا

في بعض النُّسخ: «بِمَا لِحَالٍ»، وفي بعضها: «لِلحَالٍ».

هنا يتكلم عن الحال إذا وقعت بعد الجملة.

والحال تُبيّن إما هيئة الفاعل؛ كقولك: (سافر زيدٌ راكبًا).

أو هيئة المفعول به؛ كقولك (أَكَل زيدٌ خُبزًا ساخنًا).

والأصل في الحال أن تكون مفصولةً عمّا قبلها؛ لأن أصل الحال هي الحال المفردة؛ وهي ما ليست جملة، وتكون مفصولة عمّا قبلها، أي: ليس بينها وبين الجملة قبلها (واو)، كقوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل:١٩]، الحال هنا: ﴿ضَاحِكًا﴾ [النمل:١٩]، وهي مفردة.

لكن هناك مواضع يترجّح فيها وَصْل الحال بما قبلها، فتكون جملة الحال مقرونةً بواوٍ تقع بين جملة الحال والجملة التي قبلها.

مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ ﴾ [آل عمران:٣٩] أي: حال كونه قائمًا يصلي.

﴿وَهُوَ قَآئِمٌ﴾ [آل عمران:٣٩] هذه الحال الأولى، وهي جملة اسمية.

﴿يُصَلِّي﴾ [آل عمران:٣٩] هذه الحال الثانية، وهي جملة فعلية.

فالأولى اقترنت بالواو، والثانية خَلَت من الواو.

الْبَابُ الثَّامِنُ: الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ

المقصود: الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ والمساواة، لكنه اقتصر على ذِكْر الطرفين «**الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ**» فمن خلالهما يُعرَف الطرف الثالث وهو ما بينهما، أي: ما لم يكن إيجازًا ولا إطنابًا فهو مساواة.

الإيجاز: هو توفية المعنى بلفظٍ أنقص من المعنى.

والإطناب: وهو توفية المعنى بلفظٍ أزيد من المعنى.

والمساواة: أن يكون اللفظ على قدر المعنى.

من أمثلة المساواة قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدَّثر:٣٨] حيث تجد المعنى على قدر اللفظ بغير زيادة ولا نقصان.

يقول:

٧١- تَوْفِيَـةُ المُـرَادِ بِالنَّاقِصِ مِنْ ... لَفْظٍ لَهُ الإِيجَـازُ وَالإِطْنَابُ إِنْ

٧٢- بِزَائِـدٍ عَنْـهُ وَضَرْبُ الأَوَّلِ ... قَـصْرٌ وَحَـذْفُ جُمْلَـةٍ أَوْ جُمَلِ

٧٣- أَوْ جُـزْءِ جُمْلَـةٍ..... ....

«**تَوْفِيَةُ المُرَادِ**»: أي: توفية المعنى المراد، أي: تأدية المعنى المراد وافيًا كاملًا، «**بِالنَّاقِصِ مِنْ لَفْظٍ لَهُ**» أي: بلفظٍ أنقص من هذا المعنى «**الإِيجَازُ**» أي: هو الإيجاز.

«**وَالإِطْنَابُ إِنْ بِزَائِدٍ عَنْهُ**» أي: والإطناب هو توفية المعنى بلفظٍ زائدٍ عن

المعنى.

«وَضَرْبُ الأَوَّلِ» أي: النوع الأول؛ وهو الإيجاز له أضرب؛ أي: أقسام وأنواع، وأول نوع من أنواع الإيجاز: «قَصْرٌ» أي: هو القَصْر؛ وهو تضمين الألفاظ القليلة معاني كثيرة من غير حَذْف، وبعضهم يسميه إيجاز القِصَر، أي: جملة قصيرة تضمنت معاني كثيرة.

من أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة:١٧٩]، وكان العرب يتفاخرون بعبارة عندهم في الجاهلية يقولون: (الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتل)، فكانوا مُعجبين بإيجازها واشتمالها على معانٍ كثيرة بألفاظ قليلة، فجاء التعبير القرآني أدى هذه المعاني وأزيد منها بلفظٍ أقل، فقال: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة:١٧٩]، وهذه الجملة تؤدي المعاني التي أدّوها وتفضلها بأمور:

١- سلامتها من التكرار.

٢- العبارة التي استعملها العرب فيها تسمية القصاص قَتْلًا، مع أن تسميته قصاصًا أحسن وأبلغ؛ لأن الأول كان وقع على سبيل الظلم والتعدي، والثاني وقع على سبيل الانتصاف وأَخْذ الحق الذي ليس صاحبه ملومًا على أَخْذه.

٣- (الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتل) أي: يمنع القتل، بينما في القرآن (في القصاص حياة) أجمل وأحسن.

٤- القتل خاص بالنفوس، بينما القصاص قد يكون في النفوس، وقد يكون في الأطراف، والأعضاء، فيكون القصاص أفاد معنى أكبر من المعنى الذي أفاده القتل.

كذلك قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف:١٩٩] فالعُرف يدخل فيه كل ما عُرِف حُسنه من الشرع أو الفطرة أو العقل أو العادة، فهو مأمورٌ به، فهذه معانٍ كثيرة عظيمة تَضمنها هذا اللفظ الوجيز.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠] العدل: هو إعطاء كل ذي حقٍّ حقه، والإحسان: الزيادة على الحق، فكل أبواب الخير يمكن إدراجها تحت هذا اللفظ الوجيز.

وقوله تعالى: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة:١٦٤] فهذا اللفظ الوجيز يدخِل تحته أصناف المنافع التي تُستعمل الفلك فيها؛ كنَقْل المسافرين، ونَقْل البضائع، والتجارة، والتعرف على البلاد الأخرى وأهلها، والتواصل بين الناس، وغير ذلك.

ثم قال: «**وَحَذْفُ**» أي النوع الثاني من الإيجاز هو: إيجاز الحَذْفِ؛ «**جُمْلَةٍ أَوْ جُمَلٍ أَوْ جُزْءِ جُمْلَةٍ**» أي: هو ثلاثة أقسام:

١- **حَذْف جملةٍ**: مثاله: قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ﴾ [البقرة:٢٤٣] وتقديره: (فقال لهم الله موتوا فماتوا، ثم أحياهم)؛ فحُذِفَت الجملة هنا؛ لبيان أن الشيء الذي يقول الله له: كُن فمعناه أنه يكون، ثم لدلالة ما بعدها عليها؛ وهو الإحياء الذي يكون بعد موت.

٢- **حَذْف جُمَل**: مثاله: قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة:٧٣] ؛ التقدير: (فقلنا اضربوه ببعضها فضربوه، فحَيي القتيل) فحُذفت جملتين، دلّ عليهما قوله بعد ذلك: ﴿كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة:٧٣].

ومثله قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَدَمَّرْنَـٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان:٣٦]، التقدير: (فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فذهبا فكذبوهما فدمرناهم).

٣- **حَذْف جزءٍ من الجملة**: مثاله: قوله تعالى: ﴿وَجَـٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ﴾ [الحج:٧٨]. أي: في (سبيل الله)، فالمحذوف (سبيل)، وهي جزء من الجملة وليست جملة.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَعَمِلَ صَـٰلِحًا﴾ [البقرة:٦٢] أي: (عملًا صالحًا)، فالمحذوف (عملًا).

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء:٩٦] أي: (فُتِح سدّ يأجوج ومأجوج)، فالمحذوف (سدّ).

وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤] أي: (من قبل ذلك ومن بعد ذلك)، فالمحذوف (ذلك).

ثم قال:

٧٣-..... وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِنْهَا الْعَقْلُ

«**وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ**» أي: ما يدل على المحذوف في إيجاز الحذف، «**أَنْوَاعٌ**» أي: هناك أنواع تدلّ على ذلك المحذوف «**وَمِنْهَا الْعَقْلُ**» أي: ممّا يدل على تعيين المحذوف: العقل؛ كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء:٢٣] التقدير (نكاح أمهاتكم)؛ لأنه لا يحرم لَمْس الأم، ولا السُّكنى معها، ولا الخلوة بها، وإنما التحريم هنا: تحريم النكاح، ودلّ على ذلك: العقل.

ثم قال:

٧٤- وَجَـاءَ لِلتَوشِـيعِ بِالتَّفْصِيلِ ثَـانٍ وَالاعْـتِرَاضُ وَالتَذْيِيـلِ

«وَجَاءَ لِلتَوشِيعِ بِالتَّفْصِيلِ ثَانٍ» أي: النوع الثاني وهو الإطناب جاء لِلتَوشِيعِ بِالتَّفْصِيلِ، «وَالاعْتِرَاضُ وَالتَذْيِيلِ» أي: الإطناب له ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الإطناب لِلتَوشِيعِ بِالتَّفْصِيلِ.

والتوشيع لغةً: هو لَفّ القطن المندوف.

واصطلاحًا: ذِكْرُ لفظٌ مُثنى، ثم تفصيله بمعطوف عليه ومعطوف.

مثاله: قوله ﷺ: «نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصِّحَّةُ، وَالْفَرَاغُ»[١].

حيث ذكر اللفظ المثنى (نِعْمَتَانِ)، ثم فَصّله بمعطوف عليه، ومعطوف: (الصحة والفراغ).

ومن أمثلته أيضًا قول ابن الرومي:

إِذَا أَبو قَاسمٍ جَادَتْ لَنَا يَدُهُ لَمْ يُحمَد الأَجودانِ البحرُ والمطرُ

حيث أتى بالمثنى (الأَجودانِ)، ثم فَصّله بمعطوف عليه، ومعطوف: (البحرُ والمطرُ).

النوع الثاني: الإطناب للاعْتِرَاضِ.

والاعتراض: هو أن يؤتى في أثناء الكلام المتّصل بجملةٍ أو أكثر، وتُسمى جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

---

[١] رواه البخاري حديث رقم (٦٤١٢).

من أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل:٥٧]، فقوله: ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾ [البقرة:١١٦] اعتراض للتنزيه.

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾[البقرة: ٧٢- ٧٣] فقوله: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ جملة اعتراضية؛ لتقرير المعنى في ذِهن السامع.

وقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ ﴾[الواقعة: ٧٥- ٧٧]، فقوله: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة:٦٧] اعتراض بين الْمُقسَم والْمُقسَم عليه، وقوله: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ ﴾ اعتراضيّة بين النعت والمنعوت، فهو اعتراض داخل الاعتراض.

النوع الثالث: الإطناب للتذييل.

والتذييل: هو تعقيب الجملة بجملةٍ أخرى تشتمل على معناها تأكيدًا لها، وهو قسمان:

١- **تذييل يجري مجرى الْمَثل**؛ وهو الذي استقلّ بمعناه، واستغنى عمّا قبله، كقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء:٨١] فقوله: ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء:٨١] تذييل يجري مجرى الْمَثل؛ لأنها جملة تُفهَم بنفسها.

٢- **تذييل لا يجري مجرى الْمَثل**؛ وهو الذي لا يستقلّ بمعناه، ولا يُفهَم إلا من السياق قبله، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [الأنبياء: ٣٤] فقوله: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ تذييل لا

يجري مجرى الْمَثل؛ لأنها جملة لا تستقل بمعناها، ولا تُفهَم إلا من السياق قبلها.

هذا نهاية عِلْم المعاني.

عِلْمُ البيانِ:

البيان لغةً: الظهور والوضوح.

واصطلاحًا: عِلْمٌ به يُعرَف إيراد المعنى الواحد بطرق متعددة.

٧٥- عِلْـمُ الْبَيِّانِ مَا بِـهِ يُعَرَّفُ إيـرَادُ مَـا طُرُقُـه تَخْتَلـفُ

٧٦- فِي كَوْنِهَـا وَاضِحَـةَ الدِّلالَهْ فِمـا بِـهِ لاَزِمُ مَـا وُضِـعَ لَهْ

٧٧- إِمَّـا مَجَـازٌ مِنْهُ وَاسـتِعَارَةُ تُنْـبِي عَـنِ التَّشْـبِيهِ أَوْ كِنَايَةُ

« **عِلْمُ الْبَيِّانِ مَا بِهِ يُعَرَّفُ إِيرَادُ مَا طُرُقُه تَخْتَلفُ**»: أي: علم البيان هو إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفة، «**فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةَ الدِّلالَهْ**» أي: طرق مختلفة في وضوح دلالتها.

«**فِما بِهِ لاَزِمُ مَا وُضِعَ لَهْ**» أي: لفظ يدل على المعنى بدلالة اللزوم، «**إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ وَاستِعَارَةٌ**» وفي نُسخة أخرى: «**إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ إِستِعَارَةٌ**» بهمزة قطع؛ أي: المجاز منه الاستعارة، «**تُنْبِي عَنِ التَّشْبِيهِ**» أي: الاستعارة مجازٌ علاقته التشبيه أو المشابهة.

«**أَوْ كِنَايَةُ**» والكناية: هي دلالة اللفظ على لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي.

عندنا الدلالات ثلاثة أنواع:

١- **دلالة المطابقة:** وهي دلالة اللفظ على كل معناه؛ مثل دلالة لفظ السفينة على كل أجزاء السفينة من الخشب والمسامير وغيرها.

٢- **دلالة التضمن:** وهي دلالة اللفظ على جزء معناه؛ مثل دلالة لفظ السفينة

على بعض أجزاء السفينة كالخشب.

٣- **دلالة اللزوم:** وهي دلالة اللفظ على أَمْرٍ خارج عن معناه؛ وهو لازمٌ له.

ودلالة الالتزام: هو دلالة اللفظ على أَمْرٍ خارجٍ عن معناه؛ مثل إطلاق لفظ السفينة بمعنى السير على الماء؛ لأنه ليس جزءًا من السفينة، ولكنه من لوازمها؛ لأن السفينة يلزم منها السير على الماء.

واللفظ الذي دل على المعنى عن طريق دلالة اللزوم لا يخلو من حالين:

١- أن يدل على المعنى اللازم مع عدم جواز إرادة المعنى الأصلي؛ وهذا هو المجاز، كقولك: (رأيت أسدًا يقاتل في المعركة) تريد المعنى اللازم؛ وهو الشجاعة، ولا يجوز أن تريد المعنى الأصلي؛ وهو الحيوان المعروف.

٢- أن يدل على المعنى اللازم مع جواز إرادة المعنى الأصلي؛ وهذه هي الكناية، كقولك: (زيدٌ عظيم الرماد) تريد المعنى اللازم؛ وهو الكرم، ويجوز أن تريد المعنى الأصلي وهو كون زيد عنده رماد كثير من كثرة ما يقدّمه لضيفه.

الخلاصة هنا أن أبواب عِلْم البيان أربعة:

١- التشبيه.

٢- المجاز المرسَل[١].

٣- الاستعارة.

٤- الكناية.

---

[١] تمييزًا له عن المجاز العقلي الذي سبق في علم المعاني.

ثمّ قال:

٧٨- وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ حسِّيَّانِ وَلَوْ خَيَالِيًّا وَعَقْلِيَّانِ

التشبيه له أربعة أركان:

١- الْمُشَبّه.

٢- الْمُشَبّه به.

٣- أداة التشبيه.

٤- وجه الشّبَه.

فإذا قلت: (زيدٌ كالأسد في الشجاعة):

الْمُشَبه: زيد، والْمُشَبّه به: الأسد، وأداة التشبيه: الكاف، ووجه الشبه: الشجاعة.

«وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ» أي: الركنان الأساسيان في التشبيه، وهما المشبّه والمشبّه به، وسُمّيا أركانًا تَجَوّزًا؛ لأنه يجوز حَذْف أحدهما من الكلام، لكن حتى لو حُذِف يحتاج إلى تقدير.

«حسِّيَّانِ»: أي: الْمُشَبّه والْمُشَبّه به يكونان مُدركَين بالحِسّ؛ والحواس خمس: (السمع، والبصر، واللمس، والشم، والذوق)، كقولك: (صوت زيد كأنه زير أسد) فكلاهما مدرك بالسمع، وقولك: (رائحة زيد كأنها ريحان) فكلاهما مدرك بالشمّ، ونحو ذلك.

"وَلَوْ خَيَالِيًّا» أي: هذا المحسوس قد يكون خياليًّا؛ وهو أشياء محسوسة، لكن المتكلم رَكّب منها صورة لا وجود لها في الواقع؛ مثال ذلك: تشبيه أحد الشعراء

لشيء بسَمَكٍ من بلّور في شَبَكٍ من زَبَرجد، والبلور: الزجاج، والزبرجد: نوع من أنواع الجواهر الكريمة.

فإذا نظرت إلى أجزاء الصورة: (السمك والبلور والشَّبَك والزبرجد)، كل واحد منها مُدرَك بالحواس، لكن هذه الصورة مجتمعة (السّمك من بلور في شَبك من زبرجد) صورة خيالية، لا وجود لها في الواقع.

«وَعَقْلِيَّانِ» أي: طرفا التشبيه قد يكون عقليّين.

٧٩- وَمِنْـهُ بِالْوَهْـمِ وَبِالْوُجْدَانِ أَوْ فِيهِمَـا يَخْتَلِـفُ الجُـزْآنِ

«وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ وَبِالْوُجْدَانِ» أي: والعقليّ هذا قسمان:

القسم الأول: وهمي، وهو ما لا وجود له؛ كالغول وهي حيوان وهمي، والعنقاء، وهي طائر وهمي، أو موجودٌ ولكن لم يُدرَكه أحد من الإنس بالحِسّ؛ كقوله تعالى: ﴿طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات:٦٥]، حيث يشبه طَلْع شجرة الزَّقّوم في قُبحه برؤوس الشياطين؛ لأنها قبيحة الشكل، ورؤوس الشياطين شيء موجودٌ ولكن لم يُدركه الناس بحِسّهم.

القسم الثاني: وجداني، وهو ما يُدرَك بالقوى الباطنة؛ كالجوع والشِّبَع، والفرح والحُزن، واللذة والألم، كقولك: (الجوع كالحُزن) فالجوع شيء عقلي وجداني، وليس حِسّيًّا، وكذلك الحُزن.

«أَوْ فِيهِمَا يَخْتَلِفُ الجُزْآنِ» أي: أحيانًا يختلف المشبّه والمشبّه به، فيكون أحدهما حِسّيًّا، والآخر عقليًّا، كقولك: (الجوع كالنار)، فالجوع عقلي، والنار حسيّة، وقولك: (العِطر كالشِّبع) فالعِطر حسيّ، والشِّبع عقليّ.

ثم قال:

٨٠- وَوَجْهُهُ مَا اشْـتَرَكَا فِيهِ وَجَا ذَا فِي حَقِيقتيهِمَـا وَخَارِجَـا

٨١- وَصْفًـا فَحِسِّيٌّ وَعَقْـلِيٌّ وَذَا وَاحِـدًا أَوْ فِي حُكْمِهِ أَوْ لاَ كَذَا

«وَوَجْهُهُ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ» أي: ووجه الشَّبه هو ما اشترك فيه المشبّه والمشبّع به.

«وَجَا ذَا» وجاء وجه الشَّبه «فِي حَقِيقتيهِمَا وَخَارِجَا» أي: جاء داخلًا في حقيقتي الْمُشَبَّه والْمُشَبّه به، وجاء خارجًا عن حقيقتيهما.

أي: وجه الشَّبه ينقسم إلى قسمين:

الأول: يكون داخلًا في حقيقة الْمُشَبّه والْمُشَبّه به؛ كقولك: (هذا الثوب كهذا الثوب) أي: في كون كلٍّ منهما قطن، فوجه الشّبه داخل في حقيقة المشبّه والمشبّه به.

الثاني: يكون خارجًا عن حقيقة الْمُشَبّه والْمُشَبّه به.

«وَصْفًا» أي: وجه الشّبه الخارج عن حقيقة الْمُشَبّه والْمُشَبّه به ليس جزءًا من حقيقة الْمُشَبّه أو الْمُشَبَّه به، ولكنه صفةٌ لهما، «فَحِسِّيٌّ وَعَقْلِيٌّ» أي: والوصف: إما أن يكون حِسِّيًّا، كقولك: (خَدّه كالورد) وجه الشبه: الحُمرة، وهي صفة حسيّة.

أو عقليًّا، كقولك: (زيدٌ كالأسد): وجه الشّبه: الشجاعة، وهي صفة عقليّة.

«وَذَا» أي: ووجه الشّبه يقسّم باعتبارٍ آخر ثلاثة أقسام، «وَاحِدًا اَوْ» بالنَّقل «فِي حُكْمِهِ أَوْ لاَ كَذَا» أي: وجه الشَّبه:

- **إما أن يكون واحدًا**؛ كقولك: (خَدّه كالورد)، و(العلم كالحياة)؛ فهنا وجه

الشَّبه واحد، سواء أكان حسّيًّا أو عقليًّا.

- **أو في حُكم الواحد**؛ كقولك: (زيدٌ كعمرو عِلْمًا وأدبًا)؛ لأن هذه الجملة كأنها جملتان: كأنك تقول: (زيدٌ كعمرو عِلْمًا)، ثم عطفت جملة أخرى: (وزيدٌ كعمرو أدبًا) فَشَبّهته به فيكل جملة بشيء واحد، فهذا يكون في حُكم الواحد.

- **أو يكون وجه الشّبه متعددًا**؛ وهو صورة مُنتزَعة من متعدد، ويقال له: التشبيه التمثيلي.

وقد يكون الطرف الأول المشبّه واحد، والطرف الثاني: المشبّه به هو المتعدّد؛ مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ﴾ [البقرة:٢٦١] .

فشَبّه الله المنفِق في سبيل الله بصورة حبّة بُذِرَت، وهذه الحبة أنبتت سبع سنابل، وكل سنبلة فيها مائة حبة.

كذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور:٣٥] فَشَبّه نوره بمشكاة؛ وهو تجويف في الجدار، وهذا التجويف في داخله مصباح، والمصباح في زجاجة، والزجاجة كأنها كوكب؛ فهذه الصورة المنتزعة من متعدد.

وقد يكون الطرفان كل منهما متعدّد؛ مثال ذلك قول الشاعر:

وَالبَدْرُ فِي كَبِدِ السَّماءِ كَدِرْهَمٍ مُلْقًى عَلَى دِيْبَاجَةٍ زَرْقَاءِ

حيث شبّه البدر وهو في منتصف السماء الزرقاء كأنه درهم أبيض مُدَوّر موضوع على رقعة زرقاء مبسوطة.

وقول الشاعر:

وَقَدْ لاحَ فِي الصُّبْحِ الثُّرَيَّا كَمَا تَرَى كَعُنْقُودِ مُلَّاحِيَّةٍ حينَ نَوَّرَا

الثريا: اسم لجملة أنجم مجتمعة معروفة[١]، والملاّحية عنب أبيض في حبه طول، وحين نَوَّرَا، أي: حين تفتّح نَوره بفتح النون؛ أي: أدرك نضجه.

ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من تجمّع أجسام بيض مستديرة صغيرة الحجم في مرأى العين -وإن كانت كبيرة في الواقع- مجتمعة على كيفية مخصوصة، ليست تامّة الالتصاق، ولا تامّة الافتراق، فهو نظر إلى عدّة أشياء: إلى العنب نفسه، وإلى بياضه، وإلى تقارنه بعضه ببعض، وإلى شكل حبّاته، وإلى وجود الفراغ بينها ونحو ذلك[٢].

فيكون وجه الشَّبه: صورة مُنتزَعَةٌ من متعدد.

بعدها يقول:

٨٢- وَالْـكَافُ أَوْ كَأَنَّ أَوْ كَمِثْـلِ أَدَاتُـهُ وَقَـدْ بِذِكْـرِ فِعْـلِ

«وَالْكَافُ أَوْ كَأَنَّ» أي: أداة التشبيه قد تكون حرفًا؛ وهما: (الكاف، كأن)، «أَوْ» تكون أداة التشبيه اسمًا؛ «كَمِثْلِ» أي: (مثل) وما يشبهها، ومنها: (مثيل، شَبيه، نظيرٌ، مُشابِه).

---

[١] سمّيت بالثريّا لكثرة نورها، وقيل لكثرة نجومها مع صغر مرآها، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل، وعدد نجومها سبعة أنجم: ستة ظاهرة وواحد خفي تختبر به الناس أبصارهم. انظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص (٢/ ١٧).

[٢] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٢٤٤)، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع للمراغي (ص: ٢٢٢)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (٣/ ٤٠٢).

«وَقَدْ بِذِكْرِ فِعْلِ» في نسخة أخرى: «وَقَدْ بِذِكْرِ الفِعْلِ»، كلاهما صحيح لكن «بِذِكْرِ الفِعْلِ» أفضل.

«وَقَدْ» أي: قد تكون أداة التشبيه «بِذِكْرِ الفِعْلِ» أي: فعل يدل على التشبيه مثل: (يُماثِل، يُشابِه، يُشبِه، يُحاكي، يُضارِع)؛ فكل هذا يُعتبَر أداة تشبيه، وهي فِعْل.

ومن الأفعال التي تدلّ على التشبيه أيضًا: (يحسب، يظن، خِلْته، حَسبته، ظننته).

لكن قيل في هذه الأفعال: لا يقال لها أدوات تشبيه، وإنما يُقَدّر معها (كافًا) محذوفة، أي: إذا قلت: (حسبتُ زيدًا أسدًا) فالتقدير: (حسبت زيدًا كالأسد).

ثم قال:

٨٣- وَغَـرَضٌ مِنْـهُ عَلَى مُشَـبَّهِ يَعُـودُ أَوْ عَلَى مُشَـبَّهٍ بِـهِ

«وَغَرَضٌ مِنْهُ» أي: الغرض من التشبيه «عَلَى مُشَبَّهٍ يَعُودُ» أي: قد يعود على الْمُشَبّه، «أَوْ عَلَى مُشَبَّهٍ بِهِ» أو قد يعود على الْمُشَبَّه به.

فالغرض من التشبيه إذا عاد على الْمُشَبّه:

- إما أن يكون الغرض مَدْحه أو تزيينه؛ كقولك: (زيدٌ كالأسد) أي شجاع.
- أو يكون الغرض ذَمّه أو تقبيح حاله؛ كقولك: (زيدٌ كالحمار) أي غبيّ.
- أو يكون الغرض بيان صفته وهيئته؛ كقولك: (زيدٌ كالفيل) أي ضخم الجسم.

وإذا عاد الغرض من التشبيه على الْمُشَبّه به، يسمى: التشبيه المقلوب، وغرضه

إظهار أن وجه الشَّبه في الْمُشَبّه أقوى منه في الْمُشَبّه به، كقولك: (الأسد كزيدٍ) كأنك تبالغ في إثبات شجاعة زيد حتى إن الأسد صار يُشَبّه به في الشجاعة.

ثم قال:

٨٤- فَبِاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ اقْسِما أَنْوَاعَـهُ ثُـمَّ المَجَـازُ فَافْهَمَـا

«فَبِاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ» أي: باعتبار وجود كل ركنٍ من أركان التشبيه أو عدم وجوده، «اقْسِما أَنْوَاعَهُ» أي: يُقَسِّم التشبيه باعتبار وجود أركانه كلها، أو فُقدان شيءٍ من هذه الأركان إلى أنواع:

فباعتبار ذكر وجه الشَّبه أو حذفه يقسم إلى نوعين:

- **تشبيه مُفَصَّل**: وهو ما ذُكر فيه وجه الشَّبه؛ كقولك: (زيدٌ كالأسد في الشجاعة)، أو (زيدٌ أسدٌ في الشجاعة).

- **تشبيه مُجمَل**: وهو ما حُذف منه وجه الشَّبه؛ كقولك: (زيدٌ كالأسد)، أو (زيدٌ أسد).

وباعتبار ذِكْر أداة التشبيه أو حَذْفها يقسم إلى نوعين:

- **تشبيه مُرسَل**: وهو ما ذُكرت فيه أداة التشبيه؛ كقولك: (زيدٌ كالأسد في الشجاعة)، أو (زيدٌ كالأسد).

- **تشبيه مؤكَّد**: وهو ما حُذِفَت منه أداة التشبيه؛ كقولك: (زيدٌ أسدٌ في الشجاعة)، أو (زيدٌ أسد).

فيكون تقسيم التشبيه باعتبار ذكر أداة التشبيه ووجه الشبه معًا أو حذفهما أو

ذكر أحدهما دون الآخر، إلى أربعة أنواع:

الأول: تشبيه مُفَصّل مُرسَل: وهو ما ذُكر فيه وجه الشَّبه وأداة التشبيه معًا؛ كقولك: (زيدٌ كالأسد في الشجاعة).

الثاني: تشبيه مُفَصَّل مؤكّد: وهو ما ذُكر فيه وجه الشَّبه وحُذفت أداة التشبيه؛ كقولك: (زيدٌ أسدٌ في الشجاعة).

الثالث: تشبيه مُجمَل مُرسَل: وهو ما حُذف فيه وجه الشَّبه وذُكرت أداة التشبيه؛ كقولك: (زيدٌ كالأسد).

الرابع: تشبيه مُجمَل مؤكّد، ويقال له: التشبيه البليغ: وهو ما حُذف فيه وجه الشَّبه وأداة التشبيه معًا؛ كقولك: (زيدٌ أسدٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ﴾ [البقرة:١٨] أي: هُم صُمّ، فحذف وجه الشّبه وأداة التشبيه معًا.

انتقل بعدها إلى الحديث عن المجاز، فقال:

٨٤- ..... ثُـمَّ المَجَـازُ فَافْهَمَا .....

٨٥- مُفْـرَدٌ اَوْ مُرَكَّـبٌ وَتَـارَهْ يَكُـونُ مُرْسَـلًا أَوِ اسـتِعَارَهْ

«**ثُمَّ المَجَازُ**» أي: المجاز اللغوي[١]، «**فَافْهَمَا**» أي: فافهم ذلك، «**مُفْرَدٌ اَوْ مُرَكَّبٌ**» أي: ينقسم إلى:

١- **مفرد**؛ أي: من لفظ واحد؛ وهو استعمال اللفظ الواحد في غير ما وُضِع له، كلفظ (أسد) إذا استعملته بمعنى الرجل الشجاع.

---

[١] تمييزًا له عن المجاز العقلي؛ وهو إسناد الفعل إلى غير ما هو له، وقد سبق في علم المعاني.

٢- **مُرَكَّب**؛ أي: من جملة؛ وهو استعمال تركيبٍ في غير ما وُضِع له، سواء كان جملة اسمية من مبتدأ وخبر، أو فعلية من فعل وفاعل، مثال ذلك: استعمال الجملة الخبرية بمعنى الإنشاء؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة:٢٣٣] بمعنى (لِتُرضِع الوالدات أولادهن) فهو استعمال الجملة في غير ما وُضِعت له، حيث وُضِعت لتكون إخبارًا عن حصول الشيء، لكنها استُعملت للأمر بالشيء.

بعد ذلك قال:

٨٥-..... وَتَـارَهْ يَكُـونُ مُرْسَـلًا أَوِ اسـتِعَارَهْ

٨٦- يَجْعَـلُ ذَا ذَاكَ ادِّعَاءً أَوَّلَهْ وَهْيَ إِنِ اسْـمُ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهْ

«**وَتَارَهْ**» أي: ينقسم المجاز أيضًا تقسيمًا آخر، «**يَكُونُ مُرْسَلًا أَوِ استِعَارَهْ**» أي: ينقسم المجاز باعتبار علاقته إلى قسمين:

١- **مجاز مُرسَل**؛ وهو مجاز علاقته غير التشبيه.

٢- **استعارة**؛ وهي مجاز علاقته التشبيه أو المشابهة.

أولًا: المجاز المرسل:

وله ثمان علاقات؛ كل واحدة مُقابل الأخرى: السببية والْمُسَببية، والجزئية والكلية، واعتبار ما كان، واعتبار ما يكون، والمحلّيّة والحالّيّة.

١- مجاز مرسل علاقته السببيّة: أي: أن نذكر السبب ونريد الْمُسَبَّب؛ وهو النتيجة أو الأثر الذي تَرَتّب على السبب.

مثال ذلك: قولهم: (رَعَت الماشيةُ الغيثَ)؛ فالغيث هو سبب نبات الكلأ الذي ترعاه الماشية، فذكروا السبب وأرادوا الْمُسَبَّب.

٢- **مجاز مرسل علاقته الْمُسبّبيّة:** أي: أن نذكر الْمُسبّب ونريد السبب.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [البقرة:١٨٥]؛ فالشهر هو مُسَبَّب الهلال؛ فَذَكَر الْمُسَبَّب وأراد السبب.

٣- **مجاز مرسل علاقته جزئيّة:** أي: إطلاق الجزء وإرادة الكل؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ [النساء:٩٢]، فالرقبة جزء من العبد، فأطلق الجزء وأراد الكلّ.

٤- **مجاز مرسل علاقته كليّة: أي: إطلاق الكل وإرادة الجزء؛** كقوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ﴾ [البقرة:١٩] فالأصبع لا يدخل كله في الأذن، وإنّما يدخل طَرف أُنملته، فأطلق الكلّ وأراد الجزء.

٥- **مجاز مرسل علاقته اعتبار ما كان:** مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾ [النساء:٢] فاليتيم لا يعطى المال حتى يبلغ ويُؤنَس منه الرُّشد، والذي بَلغ زال عنه وَصْف اليُتم، فسمّاهم الله (اليتامى) باعتبار ما كانوا عليه.

٦- **مجاز مرسل علاقته اعتبار ما يكون:** كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف:٣٦]؛ فالذي يُعصر العنب لكنّه سمّاه (خمرًا) باعتبار ما سيكون.

٧- **مجاز مرسل علاقته المحلّيّة:** أي: إطلاق المحل وإرادة الحالّ فيه؛ كقوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف:٨٢]، أي: واسأل أهل القرية، فأطلق (القرية)

وأُراد بها الحالّ فيها، وهُم أهلها وسكانها.

٨- **مجاز مرسل علاقته الحالّيّة؛** كقوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران:١٠٧]، أي: في الجنة؛ وهي محلٌّ لرحمة الله تعالى، فأطلق (الحالّ) وهو الرحمة، وأراد (المحلّ) وهو الجنة.

ثانيًا: الاستعارة: وهي مجاز مُرسَل علاقته المشابهة.

«**يَجْعَلُ ذَا**»: أي: الْمُشَبّه «**ذَاكَ**»: أي: المشَبّه به «**ادِّعَاءً**»، أي: في الاستعارة قد يُحذف المشبّه ويصَرّح بالْمُشَبّه به ويجعله يقوم مقام المشبّه؛ فهذه استعارة تصريحية.

وقد يحذف المشبّه به أيضًا، ولكن «**أَوِّلَهْ**»: من التأويل، أي: أَقِم قرينةً أو دليلًا تدلّ عليه، وهو أن تَكني عنه بشيءٍ من لوازمه؛ فهذه استعارة مكنيّة.

فالاستعارة تنقسم باعتبار ذِكْر الْمُشَبَّه به، أو حَذْفه مع ذِكْر ما يدل عليه إلى:

١- **استعارة تصريحية؛** كقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم:١] أي: من الكفر والشرك إلى الإيمان والإسلام، فشَبّه الكفر بالظلمات، وشَبّه الإيمان بالنور، ثمّ حَذَف الْمُشَبّه (الكفر والإيمان)، وصَرّح بالْمُشَبّه به (الظلمات والنور)؛ فهذه هي الاستعارة التصريحية.

٢- **استعارة مَكنية؛** كقوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء:٢٤] . حيث شَبّه الذلّ بطائرٍ، ثم حَذَف الْمُشَبّه به، وكَنى عنه بشيءٍ من لوازمه، وهو الجناح.

وقوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم:٤] حيث شَبّه الشّيب بالنار، وحَذَف الْمُشَبّه به، وكَنى عنه بشيءٍ من لوازمه، وهو الاشتعال.

ثمّ قال:

٨٦- ..... وَهْيَ إِنِ اسْمُ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهْ

٨٧- أَصْلِيَّةٌ أَوْ لاَ فَتَبَعِيّه وَإِنْ تَكُنْ ضِدًّا تَهَكُّمِيَّهْ

«وَهْيَ» أي: الاستعارة «إِنِ اسْمُ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهْ» أي: إذا كان اللفظ المستعار اسم جنس؛ وهو الاسم الجامد، «أَصْلِيَّةٌ» أي: فهي استعارة أصلية. «أَوْ لاَ»: أي: لم يكن اسمًا جامدًا، «فَتَبَعِيّه»: فهي استعارة تَبَعِيّة، وفي نسخة: «فَتَابِعِيَّهْ» والأصحّ: «تَبَعِيّة».

وهذا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار اللفظ المستعار؛ هل هو اسمٌ جامد أو هو فِعْل أو مشتق، فتقسّم إلى قسمين:

الأول: استعارة أصليّة: إن كان اللفظ المستعار اسمًا جامدًا؛ وهو ما ليس لها مصدر، مثل: (أسد)، (سيف)، مثال ذلك: قول القائل: (احْذَرْ سَيْفًا بَيْن فكّيك)، أي: اللسان.

الثاني: الاستعارة التبعية: أن يكون اللفظ المستعار إما فِعْلًا، وإما مُشتقًّا من المشتقات؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوه، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ﴾ [الأعراف:١٥٤] حيث شَبّه سكون الغضب بسكوت المتكلم، و(سكت) فعل ماضٍ.

«وَإِنْ تَكُنْ ضِدًّا» أي: وإذا كانت العلاقة في الاستعارة ضد المشابهة. «تَهَكُّمِيَّهْ»

فهي: الاستعارة التّهكمية، مثال ذلك: قوله تعالى في خطاب الذليل اللئيم الذي يُعَذَّب في النار: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان:٤٩] فهذا ضدّ المشابهة؛ حيث سمّاه العزيز الكريم، والمقصود ضدّه؛ أي: الذليل اللئيم.

ثم قال:

٨٨- وَمَا بِهِ لاَزِمُ مَعْنًى وَهْوَ لاَ مُمتَنِعًا كِنَايَةٌ فَاقْسِمْ إِلَىْ

٨٩- إِرَادَةِ النِّسْبَةِ أَوْ نَفْسِ الصِّفَهْ أَوْ غَيْرِ هَذَيْنَ اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهْ

«وَمَا بِهِ لاَزِمُ مَعْنًى» أي: اللفظ الذي أُريدَ به لازم معناه، «وَهْوَ لاَ مُمتَنِعًا»: أي: والمعنى الأصلي غير ممتنع، «كِنَايَةٌ» أي: فهذا هو الكناية.

«فَاقْسِمْ إِلَىْ» أي: الكناية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- «إِرَادَةِ النِّسْبَةِ» أي: الكناية عن النسبة.

- «أَوْ نَفْسِ الصِّفَهْ» أي: كناية عن الصفة.

- «أَوْ غَيْرِ هَذَيْنَ» أي: غير النسبة وغير الصفة «اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهْ» أي: حاول أن تعرفه؛ فالذي غير النسبة وغير الصفة: هو الموصوف.

هنا انتقل إلى الحديث عن الكناية؛ وهي آخر أبواب عِلْم البيان.

فالكناية: هي لفظ أُريدَ به لازم معناه، مع جواز إرادة المعنى الأصلي[١]؛ كقولك: (زيدٌ عظيم الرماد) تريد المعنى اللازم؛ وهو الكرم، ويجوز أن تريد

---

[١] وهذا هو الفرق بينها وبين المجاز: فهو لفظ أُريدَ به لازم معناه، مع عدم جواز إرادة المعنى الأصلي، كما سبق.

المعنى الأصلي وهو كون زيد عنده رماد كثير من كثرة ما يقدّمه لضيفه.

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الكناية عن النسبة؛ مثال ذلك: أن تقول: (الجود تحت قُبّة زيدٍ)، حيث نَسَب الكرم إلى قُبة زيد، والمراد زيد.

القسم الثاني: الكناية عن الصفة؛ مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾ [الكهف:٤٢] حيث كَنى عن صفة وهي الندم بتقليب الكفّين.

القسم الثالث: الكناية عن الموصوف؛ مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزُّخرُف:١٨]؛ حيث كَنى عن موصوف وهو الأنثى، بلبس الحليّ وعدم البيان في الخصام.

عِلْمُ الْبَدِيعِ

٩٠- عِلْمُ البَدِيعِ وَهْوَ تَحْسِيْنُ الكَلاَمْ بَعْدَ رِعَايَـةِ الْوُضُـوحِ وَالمَقَامْ

«عِلْمُ البَدِيعِ وَهْوَ تَحْسِيْنُ الكَلاَمْ» أي: عِلْم البديع: هو عِلْمٌ يُعرَف به تحسين الكلام.

«بَعْدَ» أي: عِلْم البديع لا يكون مقبولًا إلا بعد أن تأتي في الكلام بشيئين:

١- «رِعَايَةِ الْوُضُوحِ» أي: عِلْم البيان، وهو رعاية الوضوح.

٢- «وَالمَقَامْ» أي: عِلْم المعاني، وهو رعاية المقام.

فالذي يستعمل المحسنات البديعية في كلام فيه ركاكة من جهة البيان والمعاني، كمَنْ يُزَيّن جيفة ميتة متعفنة، برشّ العطر عليها.

ثم قال:

٩١- ضَرْبَانِ لَفْظِيٌّ كَتَجْنِيسٍ وَرَدْ سَـجَعٍ اَوْ قَلْبٍ وَتَشْرِيـعٍ وَرَدْ

«ضَرْبَانِ» أي: عِلم البديع قسمان:

الأول: القِسم اللفظي؛ واللفظي هذا ذَكَر منه خمسة أشياء؛ قال:

«كَتَجْنِيسٍ وَرَدْ وَسَجَعٍ اَوْ قَلْبٍ وَتَشْرِيعٍ وَرَدْ»

وكلمة (وَرَدْ) جاءت مرتين، إحداهما بمعنى (ورَدّ) ثمّ خُفّفت للوزن، وهي بمعنى رَدّ العَجُز على الصدر؛ وهو نوع من أنواع المحسنات اللفظية، والأخرى: (وَرَد) بمعنى جاء.

فيكون معنى البيت:

كَتَجْنيسٍ وَرَدّ العَجُزِ عَلَى الصَّدْرِ وَسَجَعٍ وَقَلْبٍ وَتَشْرِيعٍ جَاءَ.

أو: كَتَجْنيسٍ جَاءَ وَسَجَعٍ وَقَلْبٍ وَتَشْرِيعٍ وَرَدّ العَجُزِ عَلَى الصَّدْرِ.

والأوّل أولى؛ لأنّ فيه توالي المحسنات فب نسق واحد.

وهذا استعمال للتجنيس أو الجناس في نفس البيت؛ حيث أتى بكلمة (وَرَد) مرتين؛ مرّة بمعنى (وَرَدّ العَجُز على الصدر)، وأخرى بمعنى (جاء).

فالخلاصة: أن أنواع المحسنات اللفظية خمسة؛ وهي:

١- التجنيس.

٢- رد العَجُز على الصدر.

٣- السجع.

٤- القلب.

٥- التشريع.

النوع الأول من أنواع المحسنات اللفظيّة: التجنيس، ويقال له: الجناس:

وهو تَشابُه الكلمتين في اللفظ مع الاختلاف في المعنى.

والجناس نوعان: جناس تام، وجناس ناقص.

فالجناس التام: هو أن يتفق اللفظان في نوع الحروف، وهيئتها، وعددها، وترتيبها؛ مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟

غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [الروم:٥٥] هذا جناس تام؛ حيث الساعة الأولى هي يوم القيامة، والأخرى هي القدر اليسير من الزمن.

والجناس الناقص: هو ما فيه اختلاف في نوع الحروف، أو هيئتها، أو عددها، أو ترتيبها.

١ - الاختلاف في نوع الحروف؛ وهو نوعان:

أ- **الجناس المضارع**: وهو الاختلاف في نوع الحروف مع اتّحاد المخرج؛ كقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ﴾[الأنعام: ٢٦] .

ب- **الجناس اللاحق**: وهو الاختلاف في نوع الحروف مع تباعد المخرج؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨ ﴾ [العاديات: ٧-٨].

٢- **الاختلاف في هيئة الحروف**؛ كالنّقط والتشكيل والحركات.

مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠ ﴾ [الشعراء: ٧٩-٨٠] ، حيث نجد أن (يسقين، ويشفين) لو كُتبت بدون نقاط ستتحدان في الرسم.

٣- **الاختلاف في عدد الحروف**؛ وهو نوعان:

أ- **جناس مُطرَّف**: وهو ما كانت الزيادة في أوله؛ كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝٢٩ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ۝٣٠ ﴾ [القيامة: ٢٩-٣٠].[١].

---

[١] خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي (١/ ٨٤).

ب- **جناس مذيّل**: وهو ما كانت الزيادة في آخره؛ كقول أبي تمام:

يمدّون من أيدٍ عواصٍ عواصم تصولُ بأسيافٍ قواضٍ قواضب

٤- **الاختلاف في ترتيب الحروف**؛ كقوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي وَآمِنْ رَوْعَاتِي**»[١].

النوع الثاني من أنواع المحسنات اللفظيّة: رَدّ العَجُز على الصدر؛ وهو أن يأتي بلفظٍ في أول الجملة ثم يعيده في آخرها حتى لو بزيادة حرف أو حرفين؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء:١٦٨] أولها: (قال)، وآخرها: (القالين).

وقوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب:٣٧] أولها (تخشى)، وآخرها (تخشى).

النوع الثالث من أنواع المحسنات اللفظيّة: السجع؛ وهو توافق الفاصلتين في الحرف الأخير.

والفاصلة: هي نهاية الجملة.

مثال ذلك: «**رَحِمَ اللهُ عَبْدًا قَالَ خَيْرًا فَغَنِمَ، أَوْ سَكَتَ عَنْ سُوءٍ فَسَلِمَ**»[٢].

---

[١] رواه أبو داود حديث رقم (٥٠٧٤)، والنسائي حديث رقم (٥٥٢٩)، وابن ماجه حديث رقم (٣٨٧١) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما قال: لم يكن رسول الله ﷺ يدع هؤلاء الدعوات، حين يمسي، وحين يصبح: «**اللهم إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة، اللهم إني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي، اللهم استر عوراتي وآمن روعاتي، اللهم احفظني من بين يدي، ومن خلفي، وعن يميني، وعن شمالي، ومن فوقي، وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي**» وصححه الألباني في صحيح الكلم الطيب (٢٧).

[٢] رواه ابن أبي عاصم في الزهد (ص: ٢٠)، وابن السري في الزهد حديث رقم (١١٠٦)، وابن أبي الدنيا

النوع الرابع من أنواع المحسنات اللفظيّة: القلب، ويقال له أيضًا: ما لا يستحيل بالانعكاس؛ وهو كلامٌ يُقرَأ طَردًا وعكسًا، فلا يتغيّر معناه؛ كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدَّثر:٣]، حيث ترتيب حروفه بعد الواو طردً وعكسًا هو: (راء، باء، كاف، فاء، كاف، باء، راء).

وكذلك قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء:٣٣] .

وكذلك قول الشاعر:

مَوَدَّتُه تَدُوْمُ لِكُلِّ هَوْلٍ وَهَلْ كُلٌّ مَوَدّتُهُ تَدُوْمُ

هذا البيت كله من أوله إلى آخره، فيه القلب.

النوع الخامس من أنواع المحسنات اللفظيّة: التشريع؛ وهو بناء البيت على قافيتين، يصح المعنى عند الوقوف على كلٍّ منهما؛ كقول الشاعر:

يَا أَيّهَا الْمَلِك الذِي عَمّ الوَرى مَا لَهُ فِي الكِرام نَظِيْرٌ يُنْظَرُ
لَوْ كان مثلك آخرٌ فِي عصرنا مَا كَانَ فَي الدُّنْيا فقيرٌ مُعْسِرُ

فهذا البيت من البحر الكامل وفيه ثلاثة تفعيلات في كل شطر: (يا أيها ال) (مُتَفَاعِلُن)، (ملك الذي) (مُتَفَاعِلُن)، (عَمّ الورى) (مُتَفَاعِلُن).

لو حذفت التفعيلة الأخيرة، من كل شطر ستصبح

يَا أَيّهَا الْمَلِك الذِي مَا لَهُ فِي الكِرام نَظِيْرٌ
لَوْ كان مثلك آخرٌ مَا كَانَ فَي الدُّنْيا فقيرٌ

ستجد الأبيات مسجوعة ومعناها صحيح، أي: كأنها قصيدتان، وهذا هو

في الصمت حديث رقم (٦٤)، وسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته حديث رقم (٣٤٩٦).

التشريع.

ثم المحسنات المعنوية؛ قال:

٩٢- وَالمَعْنَـوِيُّ وَهْوَ كالتَّسْـهِيمِ وَالجَمـعِ وَالتَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِـيمِ

٩٣- وَالْقَوْلِ بِالْمُوجَبِ وَالتَّجْرِيدِ وَالْجِـدِّ وَالطِّبَـاقِ وَالتَّأْكِيـدِ

٩٤- وَالْعَكْسِ وَالرُّجُوعِ وَالإِيهَامِ وَاللَّـفِّ وَالنَشْرِ وَالاِسْـتِخْدَامِ

٩٥- وَالسَّوْقِ وَالتَّوْجِيهِ وَالتَّوْفِيقِ وَالبَحْـثِ وَالتَّعْلِيـلِ وَالتَّعْلِيقِ

«وَالمَعْنَوِيُّ وَهْوَ» أي: المحسنات المعنوية تنقسم إلى أقسام:

١- «كالتَّسْهِيمِ».

٢- «وَالجَمعِ».

٣- «وَالتَّفْرِيقِ».

٤- «وَالتَّقْسِيمِ».

٥- «وَالْقَوْلِ بِالْمُوجَبِ».

٦- «وَالتَّجْرِيدِ».

٧- «وَالْجِدِّ» أي: الهزل الذي يُراد به الجِدّ.

٨- «وَالطِّبَاقِ».

٩- «وَالتَّأْكِيدِ»؛ وهو تأكيد المدح بما يُشبِه الذم، وتأكيد الذم بما يُشبِه المدح.

١٠- «وَالْعَكْسِ» أي: العكس والتبديل.

١١- «وَالرُّجُوعِ».

١٢- «وَالإِيهَامِ».

١٣- «وَاللَّفِّ وَالنَشْرِ» هذه نوع واحد.

١٤- «وَالاِسْتِخْدَامِ».

١٥- «وَالسَّوْقِ»

١٦- «وَالتَّوْجِيهِ»

١٧- «وَالتَّوْفِيقِ»

١٨- «وَالبَحْثِ»

١٩- «وَالتَّعْلِيلِ»

٢٠- «وَالتَّعْليقِ»

النوع الأول من المحسنات المعنوية: التسهيم، ويقال له أيضًا: الإرصاد؛ وهو أن يذكر قبل الفاصلة ما يدلّ عليها، إذا عُرِف حرفها الأخير؛ مثال ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [ق:٣٨] ثمّ قال بعدها: ﴿ فَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ ﴾ [طه:١٣٠]، إذا ربطتها بأن الفاصلة قبلها ﴿لُغُوبٌ ﴾ [فاطر:٣٥]، فتتوقع من تلقاء نفسك أن الفاصلة هنا كلمة تناسب طلوع الشمس وتنتهي بحرف الباء وهي ﴿ٱلۡغُرُوبِ ﴾ [ق:٣٩].

النوع الثاني من المحسنات المعنوية: الجَمْع؛ وهو أن يجمع بين متعددٍ في حُكمٍ واحد؛ مثالها في كتاب الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ

عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ ﴾ [المائدة:٩٠] ؛ حيث ذَكَر أشياء متعددة، ثم حَكَم عليها بحُكم واحدٍ فقال: ﴿رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ ﴾ [المائدة:٩٠] .

ومنها قول الشاعر:

إِنَّ الشَبابَ وَالفَراغَ وَالجِدَهْ مَفسَدَةٌ لِلمَرءِ أَيُّ مَفسَدَهْ

حيث ذَكَر ثلاثة أشياء: (الشَباب وَالفَراغ وَالجِدَة) ثم حَكَم عليها بحُكم واحد؛ قال: (مَفسَدَةٌ).

النوع الثالث من المحسنات المعنوية: التفريق؛ وهو أن يُفَرِّق بين أمرين من نوعٍ واحدٍ في اختلاف حُكمهما؛ من الأمثلة من كتاب الله تعالى: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡبَحۡرَانِ هَٰذَا عَذۡبٞ فُرَاتٞ سَآئِغٞ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلۡحٌ أُجَاجٞۖ ﴾ [فاطر:١٢] فالبحران نوعٍ واحد، ولكن حُكمهما مختلف؛ هذا عذب، وهذا ملح.

وقول الشاعر:

مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقْتَ رَبِيْعٍ كَنَوَالِ الْأَمِيْرِ يَوْمَ سَخَاءِ
فَنَوَالُ الْأَمِيْرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ وَنَوَالُ الْغَمَامِ قَطْرَةُ مَاءِ

النوال: هو العطاء، والعطاءان نوع واحد، ولكن حُكمهما مختلف؛ فعطاء الأمير بدرة عينٍ؛ أي تفريق ذهب، وعطاء الغمام قطرة ماء.

النوع الرابع من المحسنات المعنوية: التقسيم؛ وهو نوعان:

١ – استيفاء أقسام الشيء؛ مثال ذلك: قول زهير بن أبي سلمى:

وَأَعلَمُ عِلمَ اليَومِ وَالأَمسِ قَبلَه وَلَكِنَّني عَن عِلمِ ما في غَدٍ عَمي

حيث استوفى أقسام الزمان الثلاثة: (اليوم، والأمس، والغد).

٢- أن يذكر متعددًا، ثم يُرجِع ما لكلٍّ على التعيين؛ مثال ذلك: قول الله سبحانه وتعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌۢ بِٱلْقَارِعَةِ ﴿٤﴾ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ﴿٥﴾ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴿٦﴾﴾[الحاقة: ٤- ٦]، حيث ذَكَر التكذيب من ثمود وعاد، ثم ذَكَر ما يرجع على ثمود، وما يرجع على عادٍ.

ومنه قول الشاعر:

وَمَا يُقِيْمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ ... إِلَّا الْأَذَلّانِ عَيْرُ الحيِّ والوَتَدُ

هَذا عَلى الخَسفِ مَربوطٌ بِرُمَّتِهِ ... وَذا يُشَجُّ فَلَا يَرثي لَهُ أَحَدُ

(ضَيْمٍ): ذلّ، (عَيْرُ الحيِّ): حمار الحيّ، (الوَتَدُ): العصا التي تُدَقّ في الأرض لتُربط بها الخيمة، (يُشَجّ): يُدَقّ عليه بالمطرقة.

حيث ذكر الإقامة على الذل من الحمار والوتد،، ثم ذَكَر ما يرجع على الحمار، وما يرجع على الوتد.

النوع الخامس من المحسنات المعنوية: القول بالموجب؛ وهو أن يقع في كلام الغير إثبات صفة لشيءٍ، وترتيب حُكم عليها، فينقل السامع تلك الصفة إلى غير ذلك الشيء.

مثال ذلك من كتاب الله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون:٨].

حيث قال المنافقون: ﴿لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ﴾ [المنافقون:٨] فأثبتوا العزّة لأنفسهم، ورَتّبوا حُكمًا على ذلك؛ أن الأعز سيُخرِج الأذل، فنقل الله سبحانه وتعالى تلك الصفة إلى غيرهم فقال: العزّة لله ولرسوله وللمؤمنين، من غير تَعَرُّضٍ لثبوت حُكم إخراج الأعزّ للأذلّ.

ومعنى الموجَب (بالفتح): الأَثَر والثمرة المترتبة على الشيء، والموجِب (بالكسر): السبب.

النوع السادس من المحسنات المعنوية: التَّجْرِيد؛ وهو أن ينتزع المتكلم من أمرٍ ذي صفةٍ أَمْرًا آخر مثله في تلك الصفة؛ مثال ذلك: قول الله تعالى عن النار: ﴿لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِۖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ﴾ [فُصِّلَت:٢٨]، أي: لهم في النار وهي دار الخلد، لهم فيها دار الخلد، (أي: لهم في دار الخُلدِ دارُ خلدٍ) وهذه مبالغةً في كمال الصفة في المنتزع منه.

وقوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١] أي: لكم في رسول الله ﷺ وهو أسوة، لكم فيه أُسوة.

وبعض البلاغيين يُدخِل في هذا الباب (فن التجريد) تَكَلّم الإنسان عن نفسه بضمير الغائب؛ أي: كأنه استخرج من نفسه شخصًا آخر يتحدث عنه.

النوع السابع من المحسنات المعنوية: الهزل الذي يُراد به الجِدّ؛ وهو أن يقصد المتكلم مَدْح شخصٍ أو ذَمّه فيُخرِجه مخرج الهَزل، فهو هَزْلٌ من جهة، وهو جِدٌّ من جهة أخرى.

مثال ذلك: قول الشاعر:

إِذَا مَا تَمِيْمِيٌّ أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ: عَدّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ

هذا الشاعر يهجو هذه القبيلة فيقول:

(إِذَا مَا تَمِيْمِيٌّ أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ: عَدّ عَنْ ذَا) أي: اترك هذا الموضوع، وكلمنا عن أَكْلك للضَّب، فهو أخرجه مخرج الهَزْل، لكنّه جِد باعتبار ما يؤول إليه هو أنّه لا يُسَلِّم له بتلك المفاخر.

النوع الثامن من المحسنات المعنوية: الطباق؛ وهو الجمع بين اللفظ وضده في كلامٍ واحدٍ.

والطباق يرتبط به فنٌّ آخر، وهو المقابلة؛ فالطباق يكون في المفردات، والمقابلة: تكون بين جملتين.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾ [التوبة:٨٢] :

فالطباق في المفردات: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ ﴾، ﴿وَلْيَبْكُوا۟ ﴾، وكذلك: ﴿قَلِيلًا ﴾، ﴿كَثِيرًا ﴾ .

والمقابلة بين الجملتين ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا ﴾ [التوبة:٨٢]، ﴿وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾ [التوبة:٨٢].

والطباق أنواع:

الأول: طباق الإيجاب؛ وهو ما صَرّح فيه بإظهار الضدين؛ كقوله تعالى: ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ﴾ [آل عمران:٢٦] ؛ هنا طباق بين {تعز}، {تذل}.

الثاني: طباق السلب؛ وهو أن يختلف الضدان إيجابًا وسلبًا؛ فأحدهما مثبت،

والآخر منفي؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَر:٩] بين ﴿يَعْلَمُونَ﴾، ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ طباق السلب.

الثالث: طباق إيهام التضاد؛ وهو أن يُوهِم لفظ الضد أنه ضدٌّ مع أنه ليس بضِدّ، أي: يأتي بلفظين ظاهرهما التضادّ، لكن في السياق الذي ورَدَتا فيه ليس بينهما تضادّ.

كقول الشاعر:

لا تَعجَبي يا سَلمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ المشيبُ برأسهِ فبكى

(ضَحِك)، (بَكى) بينهما تضادّ في الظاهر، لكن في السياق ليس بينهما تضادّ.

النوع التاسع من المحسنات المعنوية: التأكيد؛ وهو نوعان:

الأول: تأكيد المدح بما يُشبِه الذم؛ وله صورتان:

الصورة الأولى: نفي العيوب ثم استثناء صفة مدح؛ كقول الشاعر:

ولا عَيبَ فيهِمْ غيرَ أنّ سُيُوفَهُمْ بهنّ فلولٌ منْ قِراعِ الكتائبِ

حيث نفى العيوب ثم استثنى صفةً محمود.

الصورة الثانية: إثبات المحاسن ثم استثناء صفة مدح؛ كقول الشاعر:

فتًى كَمُلَتْ أَوْصافُه غير أنّهُ جوادٌ فما يُبقي من المالِ باقيَا

حيث مدحه بكل صفات الكمال ثم استثنى صفة كمال أيضًا؛ أنه جَواد ينفق ماله فلا يبقي على شيء منه.

الثاني: تأكيد الذم بما يُشبِه المدح؛ وله صورتان أيضًا:

الصورة الأولى: نفي الفضائل ثم استثناء صفة ذمّ؛ كقول الشاعر:

خَلَا مِنْ الْفَضْلِ غَيْرَ أَنِّي أُرَاهُ فِي الْحُمْقِ لَا يَجَارَى

حيث نفى عنه الفضائل كلها ثم استثنى صفة ذم أيضًا؛ وهي أنه لا يجاريه أحد في حُمقه.

الصورة الثانية: إثبات العيوب ثم استثناء صفة ذمّ؛ كقولك: (فُلانٌ فيه كل العيوب إِلَّا أَنّه نَمّام) فتثبت له كل العيوب ثم تستثني صفة ذم أيضًا؛ وهي النميمة.

النوع العاشر من المحسنات المعنوية: الْعَكْس والتبديل؛ وهو أن يُقَدّم جزءٌ في الكلام ثم يُؤخّر.

وقد ظنّ بعض الشّراح أن المقصود بمصطلح (العكس) بعد مصطلح (التأكيد) في البيت؛ أنّ التأكيد هو تأكيد المدح بما يُشبِه الذم، والعكس هو تأكيد الذم بما يُشبِه المدح، والصحيح أنّ المقصود بالعكس نوع من أنواع المحسنات البديعية؛ يقال له: العكس والتبديل.

مثال ذلك:

عَادَاتُ السَّادَات سادات العادات

حيث قَدّم العادات وأَخّر السادات في الشطر الأول، وفي الشطر الثاني عكس، فقَدّم السادات، وأَخّر العادات؛ أي: سادة الناس وأشرافهم عاداتهم هي أشرف العادات وأكرمها.

وكذلك قول الآخر:

فَابْيَضَّ بَعْدَ سَوَادٍ قَلْبُ مُنْتَصِر وَاسْوَدَّ بَعْدَ بَيَاضٍ وَجْهَ مُنْهَزِمِ

حيث قَدّم في الشطر الأول (ابيضّ) وأَخّر (اسوَدّ)، وفي الشطر الثاني عكس؛ فقَدّم (اسوَدّ)، وأَخّر (ابيَضّ).

النوع الحادي عشر من المحسنات المعنوية: الرجوع: وهو العود على الكلام السابق بالنقض لِنُكتةٍ؛ أي: لحِكمة وفائدة.

مثال ذلك: قول النبي ﷺ حين مَرّ بقبريْن فقال: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ**»، ثُمَّ قَالَ: «**بَلَى وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**»[١].

حيث نَفَى أن يكون ما يُعَذّبان عليه كبيرًا، ثم عادَ فَنَقَضَ ذلك، والنكتة أو الفائدة من ذلك بيان أنه في ظنّهما وفي ظَنّ الناس شيء صغير، ولكنه كبير عند الله تعالى.

كذلك قول الشاعر:

قِف بِالدِيارِ الَّتي لَم يَعفُها القِدَمُ بَلى وَغَيَّرَها الأَرواحُ وَالدِيَمُ

فبعد أن نَفى عنها التَغَيّر رجع فأثبته.

النوع الثاني عشر من المحسنات المعنوية: الإيهام؛ ويقال له: التورية؛ وهو أن يُطلَق لفظ له معنيان؛ معنى قريب ظاهر وهو غير مُرادٍ، ومعنى بعيد خفي، وهو المراد.

---

[١] **متفق عليه**: رواه البخاري حيث رقم (٢١٦، ٢١٨، ١٣٦١، ٦٠٥٢، ٦٠٥٥)، ومسلم حديث رقم (٢٩٢).

وتُقسم التورية إلى ثلاثة أقسام:

الأول: التورية الْمُجَرّدة: وهي التي ليس فيها شيء يُلائم المعنى القريب أو يُلائم المعنى البعيد، كقوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣] حيث قصد أصبعه الكبير، ولكن أوهمهم أنه يقصد الصنم الكبير، ولم يذكر شيئًا يُلائم المعنى القريب أو يُلائم المعنى البعيد.

الثاني: التورية الْمُرَشّحة: وهي التي فيها ما يُلائم المعنى القريب غير المراد، كقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قصة الهجرة عندما مَرّ بهم رجلٌ من الأعراب فسأل أبا بكر قال: (مَنْ هذا؟) قال: (هادٍ يهديني الطريق).

فقوله (هاد) معناه القريب: دليل يدل على طريق السير، وهو غير مراد، ومعناه البعيد: هادٍ يهديه إلى الحقّ، فلما قال: (يهديني الطريق)، ناسب المعنى القريب؛ وهو أنه يدلّه على طريق السير، ولكنّه أراد بالطريق أيضًا طريق الحقّ الْمُوصل إلى الله.

الثالث: التورية الْمُبَيّنة: وهي التي فيها ما يُلائم المعنى البعيد المراد؛ أي: يكون في التورية لفظ يلائم المعنى البعيد الذي قَصَده المتكلّم.

النوع الثالث عشر من المحسنات المعنوية: اللَّفُّ وَالنَشْرُ؛ وهو ذِكْر متعدّد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذِكْر ما لكل واحدٍ من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين.

واللّف: الطّي، والنَّشر: البَسْط.

واللف والنشر قسمان:

الأول: على التفصيل؛ وهو نوعان:

١- **مرتّب**؛ هو نوعان أيضًا:

أ- **على نفس ترتيب المتعدد**؛ كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص:٧٣].

فقال: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ [القصص:٧٣] فَذَكَر الليل والنهار على سبيل التفصيل، ثم ذكر ما يعود إلى كل واحدٍ من هذين على نفس الترتيب قال: ﴿لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾ [يونس:٦٧] يعود إلى الليل، ﴿وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النحل:١٤] يعود إلى النهار.

ب- **على عكس ترتيب المتعدد**؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران:١٠٦]، فذكر (تَبْيَضُّ وُجُوهٌ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) ثم رَتّب بالعكس؛ فقال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾، ثم ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾.

٢- **غير مرتب؛ ويقال له: مُشَوّش أو مُبعثر**؛ وهو أن يذكر أشياء متعددة، ثم الترتيب لا يسير على نفس الترتيب. كقوله:

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتَ حِقْفٌ وَغُصْنٌ ... وَغَزَالٌ لَحْظًا وَقَدًّا وَرِدْفا

الحِقْفُ هو الرمل المتراكم.

فاللحظ للغزال، والقدّ للغصن، والردف للحقف، بغير ترتيب ويسمّى بالمشوش.

الثاني: على الإجمال؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ

﴿هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ﴾ [البقرة:١١١]، ﴿وَقَالُواْ﴾ الواو هنا مجملة دالّة على متعدّد لأن المقصود بها اليهود والنصارى كلّ واحد على حدة، وتقدير الكلام: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، وإنّما لَفَّ بين الفريقين لعدم الإلباس، والثقة بأن السامع يردّ إلى كل فريق مقوله، فلا يوجد من يقول: قالت النصارى لا يدخل الجنة إلا من كان هودًا. ولا قالت اليهود: لا يدخل الجنة إلا من كان نصارى.

النوع الرابع عشر من المحسنات المعنوية: الاستخدام؛ وهو أن يُؤتَى بلفظٍ له معنيان فيُراد به أحدهما، ثم يُعاد عليه ضميرٌ أو إشارةٌ بالمعنى الآخر.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [البقرة:١٨٥]، (الشهر) يأتي بمعنى الهلال، وبمعنى أيام الشهر، فلمّا قال: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ﴾ يكون هنا بمعنى الهلال، ثم قال: ﴿فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ الضمير يعود على الشهر بمعنى الأيام.

مثال آخر: قال الشاعر:

ولِلغَزالةِ شَيءٌ من تلفّتِهِ ونورُها مِن ضِيا خدّيهِ مُكتسَبُ

الغزالة تأتي بمعنى الحيوان المعروف وتأتي بمعنى الشمس.

فقوله: (ولِلغَزالةِ شَيءٌ من تلفّتِهِ) الغزالة هنا بمعنى الحيوان المعروف الذي يتلفّت بعينيه، ثم قال: (ونورُها) الضمير يعود على الغزالة، بمعنى الشمس.

النوع الخامس عشر من المحسنات المعنوية: السَّوق، ويقال له أيضًا: تجاهُل العارف؛ وهو سَوْق المعلوم مساق المجهول لِنُكتةٍ؛ أي: لفائدة أو حِكمة.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الطور:١٥]، حيث ساق المعلوم مساق المجهول، فالملائكة تقول للكفّار الذين كانوا يكذّبون بيوم القيامة وبدخول النار عندما يُلقون في النار، والنار الآن حقيقة، تُحرِق أجسادهم، يقولون لهم: هل ما أنتم فيه من العذاب سحر، أم أنتم عُميٌ فلا ترون هذه النار، فكأن الملائكة يجهلون ذلك، مع أنهم يعلمونه.

ومنه قول الشاعر:

وَما أَدري وَسَوفَ إِخالُ أَدري أَقَومٌ آلُ حِصنٍ أَم نِساءُ

قوم: أي رجال.

فهنا ساق المعلوم مساق المجهول، فهو يعلم أنهم رجال؛ والنكتة هنا هي المبالغة في ذَمّهم، لأنهم جبناء لا يُعتمَد عليهم في الحرب.

النوع السادس عشر من المحسنات المعنوية: التَّوجيه؛ وهو إيراد الكلام محتملًا لوجهين متضادَيْن.

مثال ذلك، قول الشاعر:

خَاطَ لي عمروٌ قبَاء ليتَ عينيه سوَاء
قُلْ لِمَنْ يَعْرِفُ هَذَا أَمَدِيْحٌ أَمْ هِجَاء

عمرو هذا خياط أعور، فقال الشاعر: (ليتَ عينيه سوَاء)، فلا يُعرف هل هو دعاء له أو عليه، هل هو مديحٌ أم هجاء؟

فإن قصد ليت عينه السقيمة كانت صحيحة كالأخرى، فهو دعاءٌ له، وهو مديح.

وإن قصد ليت عينه البصيرة كانت سقيمة كالأخرى، فهو دعاءٌ عليه، وهو هجاء.

النوع السابع عشر من المحسنات المعنوية: التَّوفيق، ويقال له: مراعاة النظير؛ وهو الجمع بين اللفظ وما يُناسبه، لا على سبيل التضاد.

كقول الله عزّ وجلّ: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ﴾ [الرحمن:٥] أي: الشمس والقمر كل منهما سَيْره له حساب معلوم، فجمع بين الشمس والقمر لا على سبيل المضادة بينهما، ولكن على سبيل ذِكْر ما يجمعهما.

النوع الثامن عشر من المحسنات المعنوية: البحث، يقال له أيضًا المذهب الكلامي؛ وهو أن يُورِد المتكلّم على صحة دعواه حُجّة قاطعة، بمقدّمات تُوصل إلى نتائج كطريقة استدلال المتكلّمين.

كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء:٢٢] حيث أتى بمقدمة، تُوصل إلى نتيجة، فلو كان في السموات والأرض آلهة إلا الله لَلَزِم من ذلك فسادهما، وحيث إن السموات والأرض لم يقع فيهما الفساد؛ إذًا ليس فيهما آلهة إلا الله سبحانه وتعالى.

النوع التاسع عشر من المحسنات المعنوية: حُسْن التعليل؛ وهو أن يُنكِر الأديب عِلّة الشيء المعروف، ويُعَلّله بعِلّة طريفةٍ تناسب الغرض.

مثال ذلك: قول الشاعر:

مَا زُلْزِلَت مِصْرُ مِنْ كَيْدٍ يُرَادُ بها ... وَإِنّمَا رَقَصَتْ مِنْ عَدْلِهِ طَرَبا

حيث وقع زلزال في مصر، فيقول: إن هذا ليس زلزالًا، وإنّما الأرض ترقص

طربًا من عَدْل السلطان.

وأبو العلاء المعري يقول:

وما كُلفةُ البدرِ المنيرِ قَديمةً ولكنّها في وجههِ أثرُ اللّطمِ

فيقول: إن الحزن على الميّت المرثيّ شمل الكون، فالكلفة التي في البدر؛ وهي ما يظهر على وجهه من كُدرة، ليست قديمة فيه، وإنما هي حادثة من أثر اللطم على فراق المرثي[١].

النوع العشرون والأخير من المحسنات المعنوية: التَّعليق، ويقال له أيضًا: التفريع؛ وهو أن يُثبِت لمتعلَّقِ أَمْرٍ حُكمًا بعد إثباته لمتعلَّقٍ له آخر.

مثال ذلك قول الشاعر:

أَحْلَامُكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمُ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ

الكَلَب: الداء الذي يحصل بسبب عَضّة الكلب؛ وكانت العرب في الجاهلية تزعم أن دم سيدٍ من سادات القوم يشفي من الكَلَب.

والبيت في سياق المَدْح، يقول: أنتم سادة القوم دماؤكم تشفي من الكَلَب، فكذلك عقولكم تشفي من الجهل، فأثبت أولًا أن دماءهم تشفي من الكَلَب؛ لأنهم سادة القوم، ثم رَتّب على ذلك أن أحلامهم تشفي من الجهل؛ لأنهم سادة القوم أيضًا، فبعدما رَتّب أَمْرًا على أمرٍ، قَاسَ عليه أَمْرًا آخر مُرَتّبًا على الأول.

---

[١] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٣٠٦).

الخَاتِمَةُ
فِي السَّرِقَاتِ الشِّعْرِيَّةِ

٩٦- السَّرِقَاتُ ظَاهِرٌ فالنَّسْخُ ... يُذَمُّ لاَ إِنِ اسْتُطِيعَ المَسْخُ
٩٧- وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ وَغَيْرُ ظَّاهِرِ ... كَوَضْعِ مَعْنًى فِي مَحَلِّ آخَرِ
٩٨- أَوْ يَتَشَابَهَانِ أَوْ ذَا أَشْمَلُ ... وَمِنْهُ قَلْبٌ وَاقْتِبَاسٌ يُنْقَلْ

«السَّرِقَاتُ» أي: السرقات الشِّعْرِيَّةِ؛ وهي أن يأخذ الشاعر كلام شاعرٍ آخر وينسبه إلى نفسه.

«ظَاهِرٌ»: أي: السرقات الشعرية نوعان: نوعٌ ظاهر؛ وهو أن يأخذ المعنى كله وينسبه إلى نفسه، وهو ثلاثة أقسام: «فالنَّسْخُ» أي: الأول: النَّسْخ، «يُذَمُّ»، أي: وهو مذموم، «لاَ إِنِ اسْتُطِيعَ المَسْخُ»، وفي بعض النسخ: «لاَ أَنْ يَطيب المَسْخُ» أي: القسم الثاني: المسخ «وَالسَّلْخُ» أي: القسم الثالث: السلخ «مِثْلُهُ» وهو مثل المسخ في أحكامه.

«وَغَيْرُ ظَّاهِرِ» أي: والنوع الثاني من السرقات الشعرية غير ظاهر؛ «كَوَضْعِ مَعْنًى فِي مَحَلِّ آخَرِ» أي: تقسّم السرقات غير الظاهرة إلى ثلاثة أقسام: الأول: أن يأخذ معنى ويضعه في محلّ آخر غير ما ورد فيه، «أَوْ يَتَشَابَهَانِ» أي: القسم الثاني:

التشابه في معنى البيتين، «**أَوْ ذَا أَشْمَلُ**» أي: القسم الثالث: أن يأخذ معنى بيت خاصٍّ، فيضعه على شيءٍ أشمل وأعمّ مما وَرَد في الأول.

النوع الأول من السرقات الشعرية: الظاهر؛ وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: النَّسخ، ويقال له أيضًا: الانتحال؛ هو أن يأخذ أبيات غيره بلفظها كلها أو أكثرها، ويدّعيها لنفسه، وهو قبيح مذموم.

القسم الثاني: الْمَسْخ؛ وهو أنه يأخذ كلام غيره، ويُغَيِّر فيه تغييرًا مؤثرًا، وله ثلاث صُوَر:

الأولى: أن يُغَيِّره إلى ما هو أبلغ من الأول، فهذا ممدوحٌ غير مذموم، مثال ذلك: قول سَلْمٌ الخاسر:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا وَفَازَ بَاللَّذَّةِ الْجَسُوْر

أخذه من قول بشّار:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهِجُ

لكنه غَيّره لِمَا هو أحسن، وأجود سَبْكًا.

الثانية: أن يغَيّره إلى ما يساويه، فهو غير ممدوح ولا مذموم إلا أن الفضل للسابق؛ مثال ذلك: قول الشاعر:

دَعِ الْمآثِرَ لَا تَذْهَبْ لِمَطْلَبِها وَاجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الآكِلُ اللابِس

أخذه من قول الحُطَيئة:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فهذا غَيّر، لكنّه أتى فقط بمترادفات.

الثالثة: أن يغَيّره إلى ما هو دونه؛ أو أقل منه بلاغةً، فهو مذموم.

القسم الثالث: السَّلخ؛ وهو أن يُؤخَذ المعنى فقط دون شيءٍ من اللفظ، وله أيضًا ثلاث صُوَر:

الأولى: أن يُعَبَّر عن المعنى بألفاظ أبلغ من الأول؛ فهذا ممدوح غير مذموم.

الثانية: أن يُعَبّر بألفاظٍ مساوية للأول؛ فليس ممدوحًا ولا مذمومًا، ولكن الفضل للأول.

الثالثة: أن يُعَبَّر عن المعنى بألفاظ أقل بلاغة من الأول؛ فيكون مذمومًا.

كقول أبي تمام:

هوَ الصُّنْع إنْ يَعْجَلْ فخيرٌ، وإنْ يَرِثْ فللرَّيثُ في بعضِ المواضِعِ أنفَعُ

فذكر أن الريث يكون في بعض المواضع أنفع من العجلة، فأخذ المتنبي هذا المعنى فقال:

ومِنَ الخَيرِ بُطْءُ سَيْبِكَ عني أسرَعُ السُّحْبِ في الْمَسيرِ الجَهامُ

وألفاظ المتنبي أحسن وأفضل، فيكون هذا ممدوحًا.

النوع الثاني من السرقات الشعرية: غير الظاهر؛ وهو أن يأخذ المعنى فقط وينقله إلى محلّ آخر غير ما ورد فيه، ويُعَبِّر عنه بألفاظ أخرى.

وتقسّم السرقات غير الظاهرة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يأخذ المعنى وينقله إلى محلّ آخر غير ما ورد فيه.

مثال ذلك: قال البحتري:

سُلِبوا وَأَشْرَقَت الدِّمَاءُ عَلِيْهِمُ مُحْمَرَةً فَكَأَنَّهُم لَمْ يُسْلَبُوا

يَصِف القَتْلى، بأنهم سُلِبوا ما عليهم من سلاحٍ ومتاع وثياب، ولكن الدماء يَبست عليهم فغطّتهم فكأنهم لم يُسلَبوا.

فأخذ المتنبي هذا المعنى، ونَقله إلى محل آخر، فقال:

يَبِسَ النّجيعُ عَلَيْهِ وَهْوَ مُجَرَّدٌ مِنْ غِمْدِهِ فَكأنّما هوَ مُغْمَدُ

يقول: يَبس الدم على السيف وهو مُجَرّد من غمده، فغطّاه، فصار كأنه في الغمد.

فالبحتري جعل تجمّد الدماء على القتلى كالثياب، والمتنبي أخذ المعنى ونقله في محل آخر فجعل تجمّد الدم على السيف كالغِمْد.

القسم الثاني: التشابه في معنى البيتين.

مثال ذلك: قال جرير:

فَلَا يَمْنَعَنْكَ مِنْ أَرَبٍ لِحَاهُم سَوَاءٌ ذُوْ الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ

فجرير يذمّهم بأن رجالهم ونساؤهم سواء، فأخذ المتنبي المعنى نفسه فقال:

وَمَنْ في كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ كَمَنْ في كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَاب

والمتنبي أيضًا يذمّهم بأن رجالهم ونساؤهم سواء، لكن جرير قال: ذو العمامة كذات الخمار، والمتنبي قال: مَنْ في كفّه قناة كمَنْ في كفّه خضاب، فهذا التشابُه في معنى البيتين يُعتبَر من السرقات غير الظاهرة.

القسم الثالث: أن يأخذ معنى بيت خاصٍّ، فيضعه على شيءٍ أشمل وأعمّ مما وَرَد في الأول.

مثال ذلك: قول جرير: قال:

إذا غَضِبَتْ عليكَ بنو تميمٍ ... رَأَيْتَ الناسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا

فأخذ أبو نواس نفس المعنى وقال:

لَيْسَ عَلَى اللّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدِ

فقد جعل جرير بني تميم كأنهم هم الناس كلهم، فإذا غضبوا كأن الناس كلهم غضبوا، فأخذ أبو نواس هذا المعنى، وأتى به بكيفية أشمل؛ فجعل ممدوحه اجتمع فيه العالم كله.

ثم قال:

٩٨- .... وَمِنْـهُ قَلْـبٌ وَاقْتِبَـاسٌ يُنْقَلْ

٩٩- وَمِنْهُ تَضْمِيْنٌ وَتَلْمِيحٌ وَحَلْ ... وَمِنْهُ عَقْـدٌ وَالتَّأَنُّقْ إنْ تَسَـلْ

«**وَمِنْهُ قَلْبٌ**»: أي: ممّا يُلحق بالسرقات الشعرية: القلب؛ وهو أن يكون معنى البيت الثاني نقيض معنى البيت الأول كقول أبي الشيص:

أَجِدُ الْمَلامةَ في هواك لذيذةً ... حُبًّا لِذكْرِك فَلْيَلُمْني اللُّوَّمُ

أخذه المتنبي وقَلَب المعنى، فقال:

أَأُحِبّهُ وَأُحِبّ فيهِ مَلامَةً؟ ... إنّ الْمَلامَةَ فيهِ من أعْدائِهِ

فالأول يقول: لأني أحبّه فأنا أحبّ الملامة فيه؛ لما فيها من ذكره، والمتنبي

قال: لأني أحبه فلا أحب الملامة فيه؛ لأنها من أعدائه.

"وَاقْتِبَاسٌ يُنْقَلْ" أي: مما يتصل بالكلام عن السرقات الشعرية الكلام عن الاقتباس؛ وهو أن يُضَمِّن الكلام شيئًا من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه.

مثال ذلك: قول الشاعر:

يَوْم يَأْتِي الحِسَابُ مَا لِظَلُوْمٍ ... مِنْ حَمِيْمٍ وَلَا شَفِيْعٌ يُطَاعُ

فضَمّن شِعره جزءٍ من الآية: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر:١٨].

وكذلك قول الآخر:

لَا تُعَادِي النَّاسَ فِي أَوْطَانِهِم ... قَلَّمَا يُرْعَى غَرِيْبُ الْوَطَنِ
وَإِذَا مَا شِئْتَ عَيْشًا بَيْنَهُم ... خَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنِ

فضَمّن شِعره جزءٍ من الحديث: «**اتَّقِ اللهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ**»[١].

وحكم الاقتباس من القرآن والحديث؛ فهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: محمود؛ وهو ما كان في الوعظ والحكمة والكلام الحسن ومعالي الأمور، وقد وقع من النبي عليه الصلاة والسلام ومن أصحابه الاقتباس من القرآن؛ مثل قول النبي عليه الصلاة والسلام في غزوة خيبر قال: «**الله أكبر!**

---

[١] رواه الترمذي حديث رقم (١٩٨٧)، وقال: حديث حسن صحيح، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته رقم (٩٧).

خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ»[١].

من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات:١٧٧]

النوع الثاني: مذموم مُحرّم؛ وله صورتان:

الصورة الأولى: ما كان في سياق هَزْلٍ وعَبَثٍ، أو فِسْقٍ ومُجون.

الصورة الثانية: أن يسوق لنفسه، أو غيره كلامًا مما قاله الله عز وجل عن نفسه، لا ولا يليق بغيره؛ كقول بعض الأمراء عن نفسه: (ما يُبَدّل القول لدي، وما أنا بظلام للعبيد)، وكقول مَنْ يمدح مَلَكًا من الملوك: (ليس كمثله شيء)، أو (لا يُسأل عمّا يفعل) أو (لم يكن له كفوًا أحد)؛ فمثل هذا مُحَرّم وممنوع.

النوع الثالث: مباح؛ وهو ما كان في كلامٍ مباح، ليس وَعْظًا ولا حكمة، ولا في هزلٍ أو مجون، ولم يستعمل شيئًا خاصًّا بالله تعالى.

«**وَمِنْهُ تَضْمِيْنٌ**» أي: مما يتصل بالكلام عن السرقات الشعرية الكلام عن التضمين؛ وهو أن يُضَمِّن الشاعر شِعْره شيئًا من شعرٍ آخر مع التنبيه عليه إن لم يشتهر، ودون التنبيه عليه إن كان مشهورًا.

مثال ذلك: قول الشاعر:

إِذَا ضَاقَ صَدْرِي وَخِفْتُ الْعِدَا ... تَمَثَّلْتُ بَيْتًا بِحَالِي يَلِيْقُ

فَبِاللهِ أبلغُ مَا أَرْتَجِي ... وَبِاللهِ أَدْفَعُ مَا لَا أُطِيْقُ

البيت الثاني كلام شاعرٍ آخر، أخذه، ونَبّه على أنه ليس من شعره، حيث قال:

---

[١] متفق عليه: رواه البخاري حديث رقم (٣٧١، ٦١٠، ٩٤٧، ٢٩٤٥، ٢٩٩١، ٣٦٤٧، ٤١٩٧، ٤١٩٨، ٤٢٠٠)، ومسلم حديث رقم (١٣٦٥).

(تَمَثَّلْتُ بَيْتًا بِحَالِي يَلَيْقُ) ثم ذَكَر هذا البيت.

ولا بأس في التضمين بالتغيير اليسير؛ كقول ضياء الدين موسى بن مُلهِم:

أقولُ لمعْشَرٍ غَلَطُوا وغَضُّوا ... من الشيخِ الرشيدِ وأَنْكَرُوهُ

هوَ ابنُ جَلاَ وطَلاَّعِ الثَّنَايَا ... متى يَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفُوهُ

فالبيت الثاني مأخوذ من شعر آخر مع تغيير يسير فالبيت الأصلي:

أنا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعِ الثَّنَايَا ... متى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفُونِي

فغيّر الضمائر من المتكلّم للغائب لمناسبة قصيدته.

هذا التضمين.

ثم بعد ذلك قال: «وَتَّلْمِيحٌ»، أي: مما يتصل بالكلام عن السرقات الشعرية الكلام عن التلميح؛ والتلميح: هو أن يشير المتكلّم في كلامه لآيةٍ أو حديثٍ أو شعر مشهور أو مَثَل سائر أو قصةٍ من غير ذِكْره.

أن يشير المتكلم في كلامه لآيةٍ، أو حديثٍ، أو شعرٍ مشهور، أو مَثَلٍ، أو قصة، من غير أن يذكره، لا يذكره ولكن يشير إليه إشارة.

مثال ذلك قول الشاعر:

لَعَمْرُوٌ مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّارِ تَلْتَظِي ... أَرَقُّ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْب

يشير إلى البيت المشهور، الذي يقول:

الْمُسْتَجِيْرُ بِعَمْرو عِنْد كُرْبَتِهِ ... كَالْمُسْتَجِيْرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

معناه الذي يستجير بعمرو في الكُربة مثل الذي يستجير من الرمضاء وهي

التراب الحار، يستجير منها بالنار، أي بما هو أسوأ، فعمرو نفسه أسوأ من الكربة.

فجاء هذا الشاعر وأراد أن يذمّ شخصًا بأشدّ من ذلك، فقال له: إن عمرًا صاحب قصة الرمضاء والنار ومعه الرمضاء والنار، كل هؤلاء أَرَقُّ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْب، فهذا هو التلميح.

كذلك مثال آخر: قال الحريري: (فَبِتُّ بِلَيْلَةٍ نَابِغِيّةٍ، وَأَحْزَانٍ يَعْقُوْبِيّه)

فَبِتُّ بِلَيْلَةٍ نَابِغِيّةٍ؛ يشير إلى قول النابغة:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ من الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهِا السُّمُّ ناقِعُ

والضئيلة هي الحية الدقيقة[١].

وَأَحْزَانٍ يَعْقُوْبِيّة؛ يشير إلى قوله تعالى عن يعقوب عليه السلام: ﴿وَٱبۡيَضَّتۡ عَيۡنَاهُ مِنَ ٱلۡحُزۡنِ﴾ [يوسف:٨٤].

«**وَحَلْ وَمِنْهُ عَقْدٌ**» أي: مما يتصل بالكلام عن السرقات الشعرية الكلام عن الحلّ والعقد؛ والحلّ: هو نَثْر المنظوم، والعقد: هو نَظْم المنثور.

ومثال الحل: قول الشاعر:

إذا مَرِضنا أَتيناكُم نَعُودُكُمُ وَتُذنِبونَ فَنَأتيكُم وَنَعتَذِرُ

أخذه كاتبٌ وحلّه نثرًا، فقال: (العيادة سُنّة مأجورة، ومكرمة مأثورة، ومع هذا فنحن المرضى ونحن العُوّاد).

---

[١] خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي (١/ ٤٠٨)

ومثال العقد: قال بعض الحكماء: (الظلم من طباع النفوس، وإنما يصدّها عنه إحدى عِلّتين: دينيّة وهي خوف المعاد، ودُنيويّة وهي العقاب الدنيويّ).

فأخذ الشاعر هذا الكلام المنثور وعَقَده شعراً فقال:

وَالظّلْمُ من شِيَمِ النّفوسِ فإن تجدْ ذا عِفّةٍ فَلِعِلّةٍ لا يَظْلِمُ

وهذه العلة أحد أمرين: إما عِلّة دينية أو عِلّة دنيوية كما جاء في كلام ذلك الحكيم.

ثم بعد ذلك يقول:

٩٩- .... وَالتَّأَنُّقْ إِنْ تَسَلْ

١٠٠- بَرَاعَةُ اسْتِهْلاَلٍ وانْتِقَالِ حُسْنُ الْخِتَام مُنْتَهَى المَقَالِ

«**وَالتَّأَنُّقْ**» هنا سَكّن القاف لضرورة الوزن، أصلها «**وَالتَّأَنُّقُ**».

«**إِنْ تَسَل**»: أي: إن تسأل عنه فهو في ثلاثة مواضع؛ الأول: «**بَرَاعَةُ اسْتِهْلاَلٍ**»، والثاني: «**وانْتِقَالِ**» أي: - وبراعة الانتقال، والثالث: «**حُسْنُ الْخِتَام**»، وهو «**مُنْتَهَى المَقَالِ**»

التأنق: جَعْل الشيء أنيقًا؛ أي: جميلًا، مُرَتَّبًا، حَسَن الهيئة.

والتأنق في ثلاثة مواضع:

الأول: حُسْن الابتداء؛ الذي يقال له: براعة الاستهلال.

ومنه قول الشاعر في تهنئة ممدوحه بالشفاء من المرض:

المَجْدُ عُوفِيَ إِذْ عُوفيتَ وَالكَرَمُ وَزَالَ عَنكَ إلى أعدائِكَ السَّقَمُ

حيث أشار إلى ما سِيق الشعر لأجله في مطلع القصيدة.

الثاني: حُسن التخلص؛ ويقال له: براعة الانتقال؛ وهو الانتقال من غرضٍ إلى غرضٍ آخر مع رعاية المناسبة بينهما.

مثال ذلك: قول الله عز وجل: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾[القيامة: ١٦ - ١٩]

ثم بعدها قال: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ [القيامة: ٢٠]

فسياق الآيات كان في الحديث عن القرآن الكريم، وفيه النهي عن التعجّل بتحريك اللسان أثناء سماعه، ثم انتقل إلى الحديث عن الدنيا العاجلة، فنَاسَب النهي عن التعجل هنا ذَمّ العاجلة بعدها، فهذا من حُسْن التخلص.

الثالث: حُسن الختام: وهو أن يختم المتكلم كلامه بألفاظٍ حسنةٍ.

من أمثلة ذلك: قول الشاعر:

بَقِيتَ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلُ

لأن مما يختم به الدعاء، فإذا دعا علمت أنه قد ختم، وانتهى المقال.

وهنا الناظم نفسه ﷺ من حُسْن الختام أنه جَعَل آخر شيء يختم به منظومته الكلام عن حُسن الختام، فهذا أيضًا يُعتبر تطبيقًا عمليًّا لحُسن الختام أن آخر شطر في قصيدته: حُسْنُ الْخِتَام مُنْتَهَى المَقَالِ

أي: ينتهي مقاله بحُسن الختام، تفاؤلًا بحُسن الخاتمة، نسأل الله تعالى أن يُحسِن خاتمنا جميعًا.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.

المحتويات

مقدمة الشارح ٥
إسنادي إلى النظم المشروح ٦
ترجمة الناظم..... ٧
المبادئ العشرة لعِلْم البلاغة..... ١٣
الباب الأول: أحوال الإسناد الخبري..... ٤٩
الْبَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ ٥٨
البابُ الثَّالِثُ: أَحوَالُ المُسْنَدِ..... ٨٦
الْبَابُ الرَّابِع: أَحْوَالُ مُتَعَلَّقَاتِ الْفِعْلِ ٩٣
الْبَابُ الخَامِسُ: الْقَصْرُ..... ٩٨
الْبَابُ السَّادِسُ: الإِنْشَاءُ..... ١٠٦
الْبَّابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ..... ١٢٠
الْبَابُ الثَّامِنُ: الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ ١٢٥
عِلْمُ البيانِ: ١٣٢
عِلْمُ الْبَدِيعِ..... ١٤٨
الخَاتِمَةُ فِي السَّرِقات الشِّعْرِيَّةِ..... ١٦٨